

لا يحتاج فيه إلى تفسير من غيره ، فلا يحتمل تأويلاً (١) ، ولم أعلم فيه مخالفاً (٢) من أهل العلم .

قال الشافعي رحمه الله : أرأيت لو أن رجلاً عمد إلى سنة لرسول الله ﷺ (٣) فخالفها ، أو إلى أمر عرف عوام من العلماء مجتمعين عليه ، لم يعلم لهم فيه منهم مخالفاً فعارضه ، أ يكون له حجة بخلافه ، أم يكون بها جاهلاً يجب عليه أن يعلم (٤) ؟ لأنه لو جاز هذا لأحد كان (٥) لكل أحد أن ينقض كل حكم بغير سنة ، وبغير اختلاف من أهل العلم ، فمن صار إلى مثل ما وصفت من ألا يتنقى الولد بلعان خالف سنة رسول الله ﷺ ، ثم ما أعلم المسلمين (٦) اختلفوا فيه .

ثم من أعجب أمر قائل هذا القول: أنه يدعى القول بالإجماع وإبطال غيره ، فما يعدو أن يكون رجلاً لا يعرف إجماعاً ، ولا افتراقاً في هذا ، أو يكون رجلاً لا يبالي ما قال .

[٦٣] باب في طلاق الثلاث المجموعة (٧)

[٣٠٢] حدثنا (٨) الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم بن خالد ، وعبد المجيد بن عبد العزيز (٩) ، / عن ابن جريج ، عن ابن طاوس ، عن أبيه : أن أبا الصهباء قال لابن عباس: إنما (١٠) كانت الثلاث على عهد / رسول الله ﷺ تجعل واحدة ، وأبي بكر ، وثلاث من إمارة عمر ؟ فقال ابن عباس : نعم .

ب/٣٥٢
٢
١/٩٩٠
ص

[٣٠٣] حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد ابن عبد العزيز ، عن ابن جريج قال : أخبرني عكرمة بن خالد : أن سعيد بن جبير

- (١) في (ص) : « ولا يحتمل تأويلاً » ، وفي (م) : « ولا يجعل تأويلاً » .
 (٢) في (ص) : « ولم يعلم فيه مخالفاً » ، وفي (م) : « ثم لم يعلم فيه مخالفاً » .
 (٣) في (م) : « رسول الله ﷺ » .
 (٤) في (ص ، م) : « يتعلم » .
 (٥) في (ص ، م) : « لكان » .
 (٦) في (ص ، م) : « ثم ما لم أعلم من المسلمين » .
 (٧) في (ص ، م) : « طلاق الثلاث مجموعة » .
 (٨) في (ص ، م) : « أخبرنا » .
 (٩) « بن عبد العزيز » : ليست في (ب) .
 (١٠) في (ص) : « إذا » .

[٣٠٢] * مصنف عبد الرزاق : (٦ / ٢٩٢) كتاب الطلاق - باب المطلق ثلاثاً - عن ابن جريج به - رقم : (١١٣٣٧) .

[٣٠٣] * مصنف عبد الرزاق : (٦ / ٣٩٧) كتاب الطلاق - باب المطلق ثلاثاً - عن ابن جريج به - رقم : (١١٣٥٠) .

أخبره : أن رجلا جاء إلى ابن عباس فقال : طلقت امرأتى ألفاً . فقال (١) : تأخذ ثلاثا وتدع تسعمائة وسبعاً (٢) وتسعين .

[٣٠٤] أخبرنا (٣) مسلم وعبد المجيد ، عن ابن جريج ، عن مجاهد (٤) ، قال رجل لابن عباس : طلقت امرأتى مائة ، فقال : تأخذ ثلاثا ، وتدع سبعا وتسعين .

قال الشافعى : فإن كان معنى قول ابن عباس : أن الثلاث كانت تحسب على عهد رسول الله (٥) ﷺ واحدة - يعنى أنه بأمر النبي ﷺ - فالذى يشبهه - والله أعلم - أن يكون ابن عباس قد علم أن كان شيئا فنسخ . فإن قيل : فما دل (٦) على ما وصفت . قيل : لا يشبه أن يكون يروى عن رسول الله ﷺ شيئا ، ثم يخالفه بشيء (٧) لم يعلمه كان من النبي ﷺ فيه خلافه (٨) ، فإن قيل : فلعل هذا شيء روى عن عمر ، فقال فيه ابن عباس يقول عمر؟ قيل : قد علمنا أن ابن عباس يخالف عمر (٩) فى نكاح المتعة ، وبيع الدينار بالدينارين ، وفى بيع أمهات الأولاد ، وغيره ، فكيف يوافق فى شيء يروى عن النبي ﷺ فيه خلافه (١٠) ؟

فإن قيل : فلم لم (١١) يذكره ؟ قيل : وقد (١٢) يسأل الرجل عن الشيء فيجيب فيه ، ولا يتقصى فيه الجواب (١٣) ، ويأتى على الشيء ويكون جائز له (١٤) ، كما يجوز له لو قيل : أصلى الناس على عهد رسول الله ﷺ إلى بيت المقدس ؟ أن يقول : نعم ، وإن لم يقل : ثم حولت القبلة .

قال (١٥) : فإن قيل : فقد (١٦) ذكر على عهد أبى بكر وصدر (١٧) من خلافة عمر .

- | | |
|--|-------------------------------------|
| (١) فى (ص ، م) : « قال » . | (٢) فى (ص) : « وسبعة » . |
| (٣) فى (ص ، م) : « وأخبرنا » . | (٤) فى (ص ، م) : « عن مجاهد قال » . |
| (٥) فى (ص) : « النبي ﷺ » . | (٦) فى (م) : « ما دل » . |
| (٧) فى (ص) : « شيء » . | (٨) فى (ص ، م) : « خلاف » . |
| (٩) فى (ص) : « يخالف عمرا » ، وفى (م) : « خالف عمر » . | |
| (١٠) فى (ص ، م) : « بخلافه » . | |
| (١١) « لم » : ليست فى (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) . | |
| (١٢) فى (ص ، م) : « قد » بدون الواو . | |
| (١٣) فى (ص) : « ولا يتقصى الجواب » . | |
| (١٤) فى (ص ، م) : « فيأتى على الشيء كله ويكون جائز له » . | |
| (١٥) فى (ص) : « قال الشافعى » ، وفى (م) : « قال الشافعى رضيه » . | |
| (١٦) فى (ص ، م) : « قد » . | |
| (١٧) فى (ص ، م) : « وصدرأ » . | |

قيل - والله أعلم (١) : وجوابه حين استفتى يخالف (٢) ذلك كما وصفت (٣) .

فإن قيل : فهل من دليل تقوم به الحجة في ترك أن تحسب (٤) الثلاث واحدة في كتاب أو سنة أو أمر أبين مما ذكرت ؟ قيل : نعم .

[٣٠٥] (٥) حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال (٦) : أخبرنا مالك (٧) ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه قال : كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعها قبل أن تنقضى عدتها كان ذلك له ، وإن طلقها ألف مرة ، فعمد رجل إلى امرأة له فطلقها ، ثم أمهلها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ، ارتجعها ثم طلقها ، وقال : والله لا أريك إلى ولا تحلين أبدا فأنزل الله جل ثناؤه : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فِيمَا سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فاستقبل الناس الطلاق (٨) جديدا من يومئذ من كان منهم طلق أو لم يطلق .

وذكر (٩) بعض أهل التفسير هذا ، فلعل ابن عباس أجاب على أن الثلاث والواحدة سواء ، وإذا جعل الله عدد الطلاق على الزوج ، وأن يطلق (١٠) متى شاء فسواء الثلاث والواحدة ، وأكثر من الثلاث في أن يقضى بطلاقه .

قال الشافعي رحمته الله : وحكم الله جل وعز في الطلاق أنه مرتان : فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان ، وقوله جل وعز : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ يعني - والله أعلم - الثلاث (١١) ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة : ٢٣٠] (١٢) فدل حكمه أن المرأة تحرم بعد الطلاق ثلاثا ، حتى تنكح زوجاً غيره (١٣) ، وجعل حكمه بأن الطلاق (١٤) إلى الأزواج يدل على أنه إذا حدث تحريم المرأة بطلاق ثلاث ، وجعل الطلاق إلى زوجها فطلقها ثلاثاً مجموعة ، أو مفرقة حرمت عليه (١٥) بعدهن ، حتى تنكح زوجاً غيره ، كما

(١) في (ص ، م) : « الله أعلم » بدون الواو .

(٢) في (ص ، م) : « خالف » .

(٣) في (ص) : « يحسب » .

(٤) (٥ - ٦) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٧) في (ص ، م) : « مالك بن أنس » . (٨) في (ص) : « طلاقاً » .

(٩) في (ص) : « قال الشافعي فذكر » ، وفي (م) : « قال الشافعي رحمته الله فذكر » .

(١٠) في (ص ، م) : « أن يطلق » بدون الواو .

(١١) في (ص ، م) : « الثالثة » .

(١٢) (١٣ - ١٤) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(١٤) في (ص ، م) : « بأن جعل الطلاق » .

(١٥) في (ص ، م) : « مفرقة حرمت هي عليه » .

كانوا مملكين عتق رقيقهم ، فإن (١) أعتق واحداً أو مائة فى كلمة لزمه ذلك ، كما يلزمه كلها (٢) ، جمع الكلام فيه أو فرقه ، مثل (٣) قوله لئسوة له : أنتن طواق ، ووالله (٤) لا أقربكن ، وأنتن على كظهر أمى ، وقوله : لفلان على كذا ولفلان على كذا ، ولفلان على كذا فلا يسقط عنه (٥) بجمع الكلام معنى (٦) من المعانى ، جميعه كلام (٧) ، فيلزمه بجمع الكلام ما يلزمه بتفريقه .

فإن قال قائل (٨) : فهل من سنة تدل على هذا ؟ قيل : نعم .

ب/٩٩٠
ص

[٣٠٦] حدثنا (٩) الربيع قال : / أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا سفيان بن عيينة (١٠) ، عن الزهرى ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة : أنه سمعها تقول : جاءت امرأة رفاعة القرظى إلى رسول الله ﷺ ، فقالت : إني كنت عند رفاعة القرظى (١١) ، فطلقنى ، فبت طلاقى ، فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير ، وإنما معه مثل هدية الثوب ، فتبسم رسول الله ﷺ ، وقال : « أتريدين أن ترجعى إلى رفاعة ؟ لا ، حتى يذوق عسيلتك ، وتذوقى عسيلته (١٢) » .

قال (١٣) : وأبو بكر عند النبى ﷺ ، وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له ، فنادى : يا أبا بكر ، ألا تسمع ما تجهر به هذه عند رسول الله ﷺ .

١/٣٥٣
م

قال الشافعى رضي الله عنه : / فإن قيل : فقد يحتمل أن يكون رفاعة بت طلاقها فى مرات ؟ قلت : ظاهره فى مرة واحدة ، « وبت » إنما هى ثلاث إذا احتملت ثلاثا ، وقال رسول الله ﷺ (١٤) : « أتريدين أن ترجعى إلى رفاعة ؟ لا ، حتى يذوق عسيلتك (١٥) » ، ولو

(١) فى (ص ، م) : « فإنما » .

(٢) فى (ص ، م) : « فى (ص ، م) : « كلما » .

(٣) فى (ص ، م) : « من » .

(٤) فى (ص ، م) : « والله » بدون الواو الأولى .

(٥) فى (ص) : « وقوله : لفلان على كذا وكذا ، ولفلان على كذا وكذا ولا يسقط منه » ، وفى (م) : « وقوله : لفلان على كذا وكذا ، ولفلان ولفلان على كذا ولا يسقط منه » .

(٦) فى (ص ، م) : « بمعنى » .

(٧) فى (ص ، م) : « جمعه كلامه » .

(٨) فى (ص ، م) : « قال الشافعى رضي الله عنه : فإن قال قائل » .

(٩) فى (ص ، م) : « أخبرنا » .

(١٠) « بن عيينة » : ليست فى (ب) .

(١١) « القرظى » : ليست فى (ب) .

(١٢) فى (ص ، م) : « حتى تذوقى عسيلته ، ويزدوق عسيلتك » .

(١٣) « قال » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب ، م) .

(١٤) فى (ص) : « وقول رسول الله ﷺ » .

(١٥) فى (ص) : « حتى تذوقى عسيلته ويزدوق عسيلتك » .

كانت عائشة حسبت طلاقها بواحدة ، كان لها أن ترجع إلى رفاة بلا زوج .

فإن قيل : أطلق أحد ثلاثاً على عهد النبي ﷺ (١) ؟ قيل : نعم ، عويمر العجلاني طلق امرأته ثلاثاً (٢) ، قبل أن يخبره النبي ﷺ أنها تحرم عليه باللعان ، فلم أعلم النبي نهاه (٣) ، وفاطمة بنت قيس تحكى للنبي ﷺ أن زوجها بت (٤) طلاقها ، تعنى - والله أعلم - ، أنه طلقها ثلاثاً (٥) ، وقال النبي ﷺ : « ليس (٦) لك عليه نفقة » ؛ لأنه (٧) - والله أعلم - لارجعة له عليها ، ولم أعلمه عاب طلاق ثلاث معاً (٨) .

قال الشافعي رحمته الله : فلما كان حديث عائشة في رفاة موافقا ظاهر القرآن وكان ثابتا ، كان أولى الحديثين أن يؤخذ به والله أعلم ، وإن كان ليس بالبين فيه جدا .
قال الشافعي (٩) : ولو كان الحديث الآخر له مخالفاً كان الحديث الآخر يكون ناسخا والله أعلم ، وإن كان ذلك ليس بالبين فيه (١٠) جدا .

[٦٤] باب (١١) طلاق الحائض

[٣٠٧] (١٢) حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا عبد المجيد (١٣) ، عن ابن جريج قال : أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع عبد الله بن أيمن ، يسأل ابن عمر ، وأبو الزبير يسمع فقال : كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً ؟ فقال : طلق عبد الله بن

(١) في (ص ، م) : « رسول الله ﷺ » .

(٢) سبق في اللعان . رقم : [٢٣٦٥ ، ٢٣٩٦] .

(٣) في (ص) : « فلم أعلم أن النبي ﷺ نهاه » ، وفي (م) : « فلا أعلم أن النبي ﷺ نهاه » .

(٤) في (ص ، م) : « أبت » .

(٥) سبق في الخلاف في الطلقات الثلاث . رقم : [٢٣٩٣] .

(٦) في (ص ، م) : « ليست » . (٧) في (ص ، م) : « لأنها » .

(٨) في (ص) : « ولم أعلم بأن النبي ﷺ عاب طلاق ثلاثاً معاً » ، وفي (م) : « ولم أعلم أن النبي ﷺ عاب طلاقها ثلاث معاً » .

(٩) قال الشافعي : « ليست في (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .

(١٠) « فيه » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .

(١١) « باب » : ليست في (ص ، م) .

(١٢-١٣) ما بين الرقمين مكانه في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز »

وفي (م) : « قال الشافعي أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز » .

عمر امرأته ، وهى حائض ، على عهد النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : « ليرجعها (١) » ، فردها على ، ولم يرها (٢) شيئاً ، فقال : « إذا طهرت فليطلق أو ليمسك » .

[٣٠٨] أخبرنا مالك (٣) ، عن نافع ، عن ابن عمر : أنه طلق امرأته ، وهى حائض فى عهد رسول الله ﷺ فسأل عمر (٤) رسول الله ﷺ عن ذلك ، فقال رسول الله ﷺ : « مره فليراجعها ، ثم ليمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فتلك العدة التى أمر الله أن يطلق لها النساء » .

[٣٠٩] أخبرنا مسلم بن خالد ، عن ابن جريج أنهم أرسلوا إلى نافع ، يسألونه : هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد رسول الله ﷺ ؟ قال (٥) : نعم .

قال الشافعى : حديث مالك (٦) ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ أمر عمر أن يأمر ابن عمر أن يراجع امرأته دليل بين علي أنه لا يقال له : راجع إلا ما قد وقع عليه طلاقه ؛ لقول الله عز وجل فى المطلقات : ﴿ وَيَعُولُنَّ أَحَقُّ بِرِدْهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ولم يقل هذا فى ذوات الأزواج ، وإن معروفاً فى اللسان (٨) بأنه إنما يقال للرجل راجع امرأتك إذا افترق هو وامرأته .

وفى حديث أبى الزبير شبيهه (٩) به ، ونافع أثبت عن ابن عمر من أبى الزبير ، والأثبت من الحديثين أولى أن يقال به إذا خالفه .

[٣١٠] وقد وافق (١٠) نافعاً غيره من أهل الثبوت (١١) فى الحديث ، فقبل له :

(١) فى (ص ، م) : « ليرجعها » . (٢) فى (م) : « يردّها » .

(٣) فى (ص ، م) : « مالك بن انس » .

(٤) فى (ص ، م) : « عمر بن الخطاب » . (٥) فى (ص ، م) : « فقال » .

(٦) فى (ص) : « قال الشافعى رحمه الله فى حديث مالك » ، وفى (م) : « قال الشافعى فى حديث مالك » .

(٧) « أن » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٨) فى (ص ، م) : « معروفاً باللسان » . (٩) فى (م) : « سنة » .

(١٠) فى (ص) : « قال الشافعى رحمه الله : وقد وافق » ، وفى (م) : « قال الشافعى وقد وافق » .

(١١) فى (ص) : « الثبوت » ، وفى (م) : « البيت » .

[٣٠٨] رواه الإمام فى كتاب الطلاق - جماع وجه الطلاق . رقم : [٢٤٨٤] .

[٣٠٩] مصنف عبد الرزاق : (٦ / ٣٠٩) كتاب الطلاق ، باب طلاق الحائض والنفساء - عن ابن جريج نحوه .

رقم : (١٠٩٥٧) .

[٣١٠] * مصنف عبد الرزاق : (٦ / ٣٠٩) فى الكتاب والباب السابقين - عن الثورى ، عن عاصم ، عن ابن

سيرين قال : سئل ابن عمر : أحسبت بها - يعنى التولية التى طلقها وهى حائض ؟ فقال : وما يمتنى

إن كنت عجزت واستحمت .

أحسبت / تطليقة ابن عمر على عهد رسول الله ﷺ تطليقة؟ فقال (١) : فمه ، أو إن (٢) عجز يعني أنها حسبت .

قال (٣) : والقرآن يدل على أنها تحسب ، قال الله عز وجل : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] لم يخصص طلاقاً دون طلاق .

قال الشافعي (٤) : وما وافق ظاهر كتاب الله من الحديث أولى أن يثبت ، مع أن الله (٥) إذا ملَّكَ الأزواج الطلاق وجعله إحداثاً تحريم الأزواج ، بعد أن كن حلالاً ، وأمروا أن يطلقوهن في الطهر ، فطلق رجل في خلاف الطهر لم تكن المعصية ، إن كان عالماً ، تطرح عنه التحريم ، ثم (٦) إذا حرمت بالطلاق (٧) وهو مطيع في وقته كانت حراماً (٨) بالطلاق إذ كان عاصياً في تركه الطلاق (٩) في الطهر ؛ لأن المعصية (١٠) لا تزيد (١١) الزوج خيراً ، إن لم تزده (١٢) شراً .

فإن قيل (١٣) : فهل لقوله : « فلم (١٤) تحسب (١٥) شيئاً » وجه ؟ قيل له : الظاهر فلم تحسب (١٦) تطليقة ، وقد يحتمل أن تكون لم تحسب شيئاً صواباً غير خطأ يؤمر صاحبه ألا يقيم عليه ، ألا ترى أنه يؤمر بالمراجعة ، ولا يؤمر بها الذي طلق طاهراً امرأته (١٧) ،

(١) في (ص ، م) : « قال » .

(٢) في (ص ، م) : « وإن » .

(٣) في (ص ، م) : « قال الشافعي رحمه الله » .

(٤) « قال الشافعي » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٥) في (ص ، م) : « قال الشافعي : مع أن الله عز وجل » .

(٦) ثم « : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٧) في (ص) : « الطلاق » .

(٨) « حراماً » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٩) في (ص ، م) : « عاصياً إحراماً في تركه في الطلاق » .

(١٠) في (ص ، م) : « لأن المعصية في تركه الطلاق في الطهر » .

(١١) في (م) : « يزيد » .

(١٢) في (م) : « يرده » .

(١٣) في (ص ، م) : « قال الشافعي رحمه الله » : فإن قيل « .

(١٤) في (ص ، م) : « ولم » .

(١٥) في (م) : « يحب » .

(١٦) في (م) : « قيل أما الظاهر ولم يحسب » .

(١٧) في (ص ، م) : « طلق امرأته طاهراً » .

* م : (٢ / ١٠٩٦) (١٨) كتاب الطلاق (١) باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها - من طريق يونس ،

عن محمد بن سيرين ، عن يونس بن جبيرة .

قال : قلت لابن عمر ... نحوه .

وفيه : فمه ، أو إن عجز واستحقم . رقم : (٩ / ١٤٧١) .

كما يقال للرجل : أخطأ في قوله (١) ، أو أخطأ (٢) في جواب أجاب (٣) به : لم يصنع شيئاً صواباً (٤) .

[٦٩] باب بيع الرطب باليابس من الطعام (٥)

[٣١١] حدثنا الربيع بن سليمان (٦) قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك (٧) ، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان ، أن زيدا أبا عياش أخيره : أنه سأل سعد ابن أبي وقاص عن البيضاء بالسُّلْت . قال له سعد : أيهما أفضل ؟ فقال : البيضاء ، فهي عن ذلك ، وقال (٨) : سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن شراء التمر بالرطب فقال (٩) رسول الله ﷺ : « أينقص الرطب إذا يبس ؟ » قالوا : نعم ، فهي عن ذلك .

[٣١٢] أخبرنا مالك (١٠) ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ نهى عن المزبنة ، والمزبنة : بيع الثمر (١١) بالتمر / كيلا ، وبيع الكرم بالزبيب كيلا .

[٣١٣] أخبرنا سفيان بن عيينة (١٢) ، (١٣) عن يحيى بن سعيد (١٤) ، عن بشير بن يسار ، عن سهل بن أبي حنمة : أن رسول الله ﷺ أرخص لصاحب العريّة أن يبيعها بكيئها تمرا ، يأكلها أهلها رطباً (١٥) .

(١) في (ص ، م) : « فعله » . (٢) في (م) : « وأخطأ » .

(٣) في (م) : « جاب » .

(٤) في (م) : « لم يصنع شيئاً يعني لم يصنع شيئاً صواباً » .

(٥) في (ص ، م) : « باب بيع الرطب من الطعام باليابس » .

(٦) في (ص ، م) : « أخبرنا الربيع » .

(٧) في (ص ، م) : « مالك بن أنس » .

(٨) في (ص ، م) : « قال » بدون الواو .

(٩) في (م) : « قال » .

(١٠) في (ص ، م) : « مالك بن أنس » .

(١١) في (م) : « التمر » .

(١٢) « بن عيينة » : ليست في (ب) .

(١٣ - ١٤) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(١٥) في (ص) : « رطبان » .

[٣١١] رواه الإمام في كتاب البيوع - باب الطعام بالطعام . رقم : [١٤٦٢] .

[٣١٢] رواه الإمام في كتاب البيوع - باب في المزبنة . رقم : [١٥٢٣] .

[٣١٣] رواه الإمام في كتاب البيوع - باب بيع العرايا . رقم : [١٥٠٦] .

[٣١٤] أخبرنا (١) سفيان ، عن الزهري ، عن سالم بن عبد الله (٢) ، عن أبيه : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ، وعن بيع الثمر (٣) بالتمر . قال عبد الله بن عمر : وحدثنا زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ أُرخص في بيع العرايا .

قال الشافعي رحمه الله : وبهذا كله نأخذ وليس فيه حديث يخالف صاحبه ، إنما النهي عن المزبنة ، وهي كل بيع كان من صنف واحد من الطعام يبيع منه كيل معلوم بجزأف (٤) ، وكذلك جزأف بجزاف ؛ لأن بيئاً (٥) في سنة رسول الله ﷺ أن يكون الطعام بالطعام من صنفه معلوماً (٦) عند البائع ولا يشتري ، مثلاً بمثل ، وبدا بيد ، والجزاف بالكيل ، والجزاف بالجزاف مجهول (٧) .

وأصل نهى النبي (٨) عن بيع الرطب بالتمر ؛ لأن الرطب ينقص إذا يبس (٩) في معنى المزبنة (١٠) ، إذا كان ينقص إذا يبس (١١) ، فهو (١٢) تمر بتمر أقل (١٣) منه ، وهو لا يصلح بأقل منه ، وتمر بتمر ، لا يدري كم مكيلة أحدهما من الآخر ، الرطب إذا يبس ، فصار تمرًا لم يعلم كم قدره من قدر التمر ، وهكذا قلنا : لا يصلح كل رطب يبس في حال من الطعام ؛ إذا كانا من صنف واحد ، ولا رطب برطب ؛ لأن رسول الله ﷺ إنما نهى عن بيع (١٤) الرطب بالتمر ؛ لأن الرطب ينقص ، ونظر في المتعقب من الرطب ، وكذلك لا يجوز رطب برطب ؛ لأن نقصهما يختلف ، لا يدري (١٥) كم نقص هذا ، ونقص هذا فيصير مجهولاً بمجهول .

(١) في (ص ، م) : « وأخبرنا » .

(٢) في (ص ، م) : « سالم بن عبد الله بن عمر » .

(٣) في (ص ، م) : « التمر » .

(٤) الجزاف : الخدس والتخمين والتقدير بالظن .

(٥) في (م) : « لا وهنا » .

(٦) في (ص) : « من صنفه معلوم » ، وفي (م) : « من صنف معلوم » .

(٧) في (ص) : « للمجهوله » ، وفي (م) : « بمجهول » .

(٨) في (ص ، م) : « وأصل نهى يبيع النبي ﷺ » .

(٩ - ١١) ما بين الرقمين ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب ، م) .

(١٠) في (م) : « فهي معنى المزبنة من أن الرطب » .

(١٢) في (ص ، م) : « وهو » . (١٣) في (ص ، م) : « بأقل » .

(١٤) « يبيع » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٥) في (ص ، م) : « ولا يدري » .

وسواء كان الرطب بالرطب من الطعام من نفس خلقته، أو رطباً بُلَّ بغير مبلول (١) .

ب/١٩١
ص

/ قال الشافعي رحمه الله تعالى : وإذا رخص (٢) رسول الله ﷺ في بيع العرايا ، وهي رطب بتمر - كان نهيه عن الرطب بالتمر والمزابنة عندنا - والله أعلم - من الجمل التي مخرجها عام (٣) ، وهي يراد بها الخاص والنهي عام على ما عدا العرايا ، والعرايا مما لم تدخل في نهيه ؛ لأنه لا ينهي عن أمر يأمر به إلا أن يكون منسوخاً ، ولا نعلم ذلك (٤) منسوخاً ، والله أعلم .

قال الشافعي رحمه الله تعالى : والعرايا أن يشتري الرجل ثمر (٥) النخلة وأكثر بخرصه (٦) من التمر ، يخرص الرطب رطباً ، ثم يقدر كم ينقص إذا يبس ، ثم يشتري بخرصه تمرا ، يقبض التمر قبل أن يتفرق البائع والمشتري ، فإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع كما يفسد في الصرف ، ولا يشتري رجل من العرايا ، إلا ما كان (٧) خرصه تمرا أقل من خمسة أوسق ، فإذا كان أقل من خمسة أوسق بشيء ، وإن قل جاز فيه البيع .

فإن قال قائل : كيف يجوز البيع فيما دون خمسة أوسق ، ولا يجوز فيما هو أكثر منها؟ قيل : يجوز بما أجاز به رسول الله ﷺ الذي فرض الله طاعته ، ولم يجعل لأحد أن يقول معه إلا باتباعه ، ويرد بما رده (٨) به ﷺ .

[٣١٥] حدثنا (٩) الربيع : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن داود بن الحصين ، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ أرخص (١٠) في بيع العرايا ما (١١) دون خمسة أوسق ، أو في خمسة أوسق - الشك من داود .

قال الشافعي رضي الله عنه : وفي توقيت رسول الله ﷺ إجازته بمكيلة (١٢) من العرايا دليل على منع ما هو أكثر منها ، فهو ممنوع (١٣) بيعه في الحديث نفسه ، ولو (١٤) قال قائل :

- (١) في (ص ، م) : « بل يعني مبلولاً » .
 (٢) في (م) : « العام » .
 (٣) في (م ، ص) : « ولا يعلم هذا » .
 (٤) في (م ، ص) : « من » .
 (٥) في (م ، ص) : « يخرصها » .
 (٦) في (ص ، م) : « ليس في (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) » .
 (٧) في (ص ، م) : « يرد » .
 (٨) في (م) : « رخص » .
 (٩) في (ص ، م) : « إجازته بمكيلة » .
 (١٠) في (م) : « فيما » .
 (١١) في (ص ، م) : « دليل على منع ما هو أكثر منها ، فإذا منع ما هو أكثر منها فهو ممنوع » .
 (١٢) في (ص ، م) : « فلو » .

وأدخله (١) فى بيع الرطب بالتمر والمزابنة ، لكان مذهبا يصح عندنا ، والله أعلم .
ولا تكون العرايا إلا من نخل أو عنب ؛ لأنه لا يخرص غيرهما .
حدثنا الربيع قال (٢) : قال الشافعى : ولا يجوز بيع تمر بتمر ، إلا مثلا بمثل ، كيلا
بكيل ، ولا يجوز وزنا بوزن ؛ لأن أصله الكيل .

[٦٦] باب (٣) الخلاف فى العرايا

حدثنا الربيع قال (٤) : قال الشافعى رحمته الله : ولم يجد الذين يظهرون (٥) القول
بالحديث فى شىء من الأحاديث من الشبه (٦) ما وجدوا فى المجمع مع المفسر ؛ وذلك
أنهم يلقون بهما (٧) قوما من أهل الحديث ، ليس لهم بصر (٨) بمذاهبه ، فيشبهون (٩)
عليهم ، وقد ذكرنا بعض ما يدل على ما رواه (١٠) من المجمع مع المفسر .

وقال بعض الناس فى بيع الرطب بالتمر : حلال ، فخالفه بعض أصحابه ، ووافقنا
وقال (١١) : لا يجوز ؛ لنهى النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم عاد صاحبه الذى خالفه ، فقال : لا بأس
بحنطة بحنطة مبلولة ، وإحداهما (١٢) أكثر ابتلالا من الأخرى ولا رطب برطب ، ولم
يزد (١٣) / على أن أظهر الأخذ بالحديث جملة ، ثم خالف معناه فيما وصفت ، وقال :
ولا بأس بتمر بتمرين وثلاث بأربع (١٤) : لأن هذا لا يكال .

فقليل له : إذا كان التمر محرما إلا كيلا بكيل ، فكيف أجزت منه قليلا بأكثر (١٥) ،
فإن قال (١٦) : لا يكال ، فهكذا كل التمر (١٧) إذا فرق قليلاً ، وإنما تجمع تمر إلى أخرى

١/٣٥٤
٢

- (١) فى (ص ، م) : « وداخل » .
(٢) « حدثنا الربيع قال » : ليس فى (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .
(٣) « باب » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
(٤) « حدثنا الربيع قال » : ليس فى (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .
(٥) فى (ص ، م) : « يظهرون » .
(٦) فى (ص ، م) : « فيها » .
(٧) فى (ص ، م) : « ويشبهون » .
(٨) فى (ص ، م) : « وراءه » .
(٩) فى (ص ، م) : « وقالوا » .
(١٠) فى (ص ، م) : « وإحداهما » بدون الواو .
(١١) فى (ص ، م) : « ولا يرد » .
(١٢) فى (ص) : « لا بأس بتمرين بثلاث وأربع » ، وفى (م) : « بأس بتمرين بثلاث وأربع » .
(١٣) فى (ص ، م) : « أجزت قليلا بأكثر منه » .
(١٤) فى (ص ، م) : « قلت » .
(١٥) فى (ص ، م) : « فهذا كل التمر » .

فتكال (١) ، وفى نهى النبى ﷺ (٢) إلا كيلا بكيل دليل على تحريمه عددا بعدد مثله ، أو أقل أو أكثر منه ، فقد أجزته متفاضلا ؛ لأن رسول الله ﷺ نهى عنه ، إلا مستويا بالكيل .

(٣) قال الربيع : قال - يعنى الشافعى : وخالفونا (٤) معا فى العرايا ، فقالوا : لا نجز بيعها ، وقالوا : نرد إجازة بيعها بنهى النبى ﷺ (٥) عن المزبنة ، ونهيه عن الرطب بالتمر ، وهى داخلة فى المعنيين ، فقيل (٦) لبعض من قال هذا منهم : فإن أجاز إنسان بيع المزبنة بالعرايا ؟ لأن النبى ﷺ قد أجاز بيع العرايا ؟ قال : ليس ذلك له ، / قلنا : هل الحجة عليه إلا كهى عليكم فى أن يطاع رسول الله ﷺ ، فنحل (٧) ما أحل ، ونحرم (٨) ما حرم ؟ رأيت (٩) لو أدخل (١٠) عليكم أحد مثل هذا فقال : أنتم تقولون : إن النبى ﷺ قال : « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر » (١١) وتقولون : فى الحديث دلالة على ألا يعطى إلا بيينة ، ومن حلف برئ ، لم (١٢) تقولون فى قتييل يوجد فى محلة : يحلف أهل المحلة ، ويغرمون الدية فتغرمون من حلف ، وتعطون من لم تقم له البينة (١٣) ، أفخالفتم حديث النبى ﷺ : « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر » ؟ قالوا : لا ، ولكنه جملة يحتمل أن يراد به الخاص ، ولما وجدنا عمر يقضى فى القسامة فيعطى بغير بيينة (١٤) ويحلف ، ويغرم . قلنا : جملة « البينة على المدعى » عام أريد به الخاص (١٥) ؛ لأن عمر لا يجهل قول النبى ﷺ ، ولا يخالفه .

قال الشافعى رضي الله عنه : فقيل له : أقول رسول الله ﷺ أدل على قوله ، أم (١٦) قول

(١) فى (ص) : « وإنما تجمع الثمرة إلى الأخرى فتكال » ، وفى (م) : « وإنما تجتمع الثمرة إلى الأخرى فتكال » .

(٢) فى (م) : « نهى النبى ﷺ عنه » .

(٣-٤) ما بين الرقمين جاء مكانه فى (ص ، م) : « قال الشافعى رضي الله عنه : فخالفونا » .

(٥) فى (ص) : « فنهى النبى ﷺ » .

(٦) فى (ص) : « قال الشافعى رحمة الله عليه : فقيل » ، وفى (م) : « قال الشافعى رضي الله عنه : فقيل » .

(٧) فى (ص) : « فيحل » . (٨) فى (ص) : « ويحرم » .

(٩) فى (ص ، م) : « وأرأيت » . (١٠) فى (ص) : « دخل » .

(١١) انظر رقم : [٢٩١١] وتخريجه فى أول كتاب الأفضية .

(١٢) فى (ص ، م) : « ثم » .

(١٣) فى (ص) : « لهم بيينة » ، وفى (م) : « لهم بيينة » .

(١٤) انظر : باب فى القسامة والعقل من اختلاف مالك والشافعى . رقم [٣٨١٦] .

(١٥) فى (ص) : « عام أريد به خاص » ، وفى (م) : « عام أن (يد به) خاص » هكذا رسمت .

(١٦) فى (ص ، م) : « أو » .

غيره ؟ قال : لا ، بل قول رسول الله (١) ﷺ أدل على قوله . قلت : وهو الذى (٢)
 زعمنا نحن وأنت ؛ لأنه (٣) لا يستدل (٤) على قول رسول الله ﷺ ، ولا غيره إلا بقول (٥)
 نفس القائل ، وأما (٦) غيره فقد يخفى علينا قوله .

قال : وكيف تقول ؟ قلت : أحل ما أحل من بيع العرايا ، وأحرم ما حرم (٧) من
 بيع المزبنة ، وبيع الرطب بالتمر سوى (٨) العرايا ، وأزعم (٩) أن لم يرد بما حرم ما أحل ،
 ولا بما أحل ما حرم ، فأطيعه فى الأمرين ، وما علمتك إلا عطلت نص قوله فى العرايا ،
 وعمامة من روى عنه النهى فى (١٠) المزبنة روى أن النبى ﷺ أرخص فى العرايا ، فلم
 يكن للتوهم ههنا موضع فنقول : الحديثان مختلفان ، ولقد خالفه فى فروع بيع الرطب
 بالتمر .

قال (١١) : ووافقنا بعض أصحابنا فى جملة قولنا فى بيع العرايا ، ثم عاد فقال : لا
 تباع إلا من صاحبها الذى أعراها ، إذا تأذى بدخول الرجل عليه بتمر إلى الجذاذ ، قال (١٢) :
 فما علمته أحلها ، فيحلها لكل مشتر ، ولا حرمة (١٣) ، فيقول قول من حرمة ، وزاد
 فقال : تباع بتمر نسيئة ، والنسيئة عنده فى الطعام حرام ، ولم يذكر عن النبى ﷺ ولا
 غيره أنه أجاز أن تباع بدين ، فكيف جاز لأحد أن يجعل الدين فى الطعام بلا خبر عن
 رسول الله ﷺ ، وأن يحل يباعا من إنسان يحرمه من غيره ؟ فشرکہم (١٤) صاحبنا فى رد
 بيع العرايا فى حال ، وزاد عليهم إذ أحلها (١٥) إلى الجذاذ ، فجعل طعاما بطعام إلى أجل ،
 وإلى أجل مجهول ؛ لأن الجذاذ مجهول ، والأجال لا تجوز إلا معلومة .

(١) فى (ص ، م) : « النبى » .

(٢) « لأنه » : نيس فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٣) فى (م) : « يدل » .

(٤) فى (ص ، م) : « فأما » .

(٥) فى (ص ، م) : « غير » .

(٦) فى (ص ، م) : « عن » .

(٧) فى (ص) : « قال الشافعى رحمه الله » ، وفى (م) : « قال الشافعى رحمه الله تعالى » .

(٨) فى (ص) : « قال الشافعى » ، وفى (م) : « قال الشافعى » .

(٩) فى (ص ، م) : « ولا من حرمة » .

(١٠) فى (ص) : « قال الشافعى فيشرکہم » ، وفى (م) : « قال الشافعى فيشرکہم » .

(١١) فى (ص) : « إن أجلها » ، وفى (م) : « إن أحلها » .

[٣١٦] قال (١) : والعرايا التي أرخص رسول الله (ﷺ) (٢) فيها فيما ذكر محمود بن لبيد قال : سألت زيد (٣) بن ثابت ، فقلت : ما عراياكم هذه (٤) التي تحلونها ؟ فقال : فلان وأصحابه شكوا إلى رسول الله (ﷺ) أن الرطب يحضر ، (٥) وليس عندهم ذهب ولا ورق (٦) يشترون بها ، وعندهم فضل تمر من قوت (٧) سنتهم ، فأرخص لهم رسول الله (ﷺ) أن يشتروا العرايا بخرصها من التمر يأكلونها رطباً .

[٦٧] باب (٨) بيع الطعام

[٣١٧] (٩) حدثنا الربيع : أخبرنا الشافعي قال (١٠) : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله (ﷺ) قال : « من ابتاع طعاماً فلا يبعه (١١) حتى يستوفيه » .

[٣١٨] أخبرنا مالك ، عن عبد الله بن دينار (١٢) ، عن ابن عمر أن رسول الله (ﷺ)

(١) في (ص) : « قال الشافعي » ، وفي (م) : « قال الشافعي رحمه الله تعالى » .

(٢) في (ص ، م) : « رخص رسول الله (ﷺ) » .

(٣) في (م) : « يزيد » .

(٤) هذه « : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٥ - ٦) ما بين الرقمين ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب ، م) .

(٧) في (م) : « قرب » .

(٨) « باب » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٩ - ١٠) ما بين الرقمين جاء مكانه في (ص) : « قال الشافعي رضي الله عنه » ، وفي (م) : « قال الشافعي » .

(١١) في (ص ، م) : « يبيعه » . (١٢) في (ص ، م) : « يسار » .

[٣١٦] ذكره كذلك موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي في كتابه الكافي (٢ / ٦٤) وقال : متفق عليه .
وتعقبه ابن عبد الهادي وقال : هو وهم ، فإن هذا الحديث لم يخرج في الصحيحين ولا في السنن ، وليس لمحمود بن لبيد رواية عن زيد في شيء من الكتب الستة ونسب إلى شيخه (أظنه ابن تيمية) أنه قال : وليس هذا الحديث في مسند أحمد ولا في السنن الكبير للبيهقي ، وقد فتشت عليه في كتب كثيرة فلم أر له سنداً .

وقد ذكره الشافعي في كتاب البيوع في باب بيع العرايا بلا إسناد ، وأنكر عليه داود الظاهري ، ورد عليه ابن شريح في إنكاره ، والله أعلم . (التنقيح ٢ / ٥٤٣) .

[٣١٨ - ٣١٧] * ط : (٢ / ٦٤٠) (٣١) كتاب البيوع - (١٩) باب العينة وما يشبهها . رقم : (٤٠ - ٤١) .

* خ : (٢ / ٩٦) (٣٤) كتاب البيوع (٥١) باب الكيل على البائع والمعطى - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك ، عن نافع به . رقم : (٢١٢٦) .

* م : (٣ / ١١٦٠ - ١١٦١) (٢١) كتاب البيوع (٨) باب بطلان بيع المبيع قبل القبض - عن يحيى

ابن يحيى ، عن مالك ، عن نافع به ، وعن عبد الله بن مسلمة الفعني ، عن مالك ، عن نافع به .

رقم : (١٥٢٦ / ٣٢) .

ومن طريق إسماعيل بن جعفر ، عن عبد الله بن دينار به . رقم (١٥٢٦ / ٣٦) .

قال : « من ابتاع طعاما فلا يبعه (١) حتى يقبضه » .

[٣١٩] أخبرنا (٢) سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن (٣) طاوس ، عن ابن عباس قال : أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ ، / فهو الطعام أن يباع حتى يستوفى ، وقال (٤) ابن عباس برأيه : / ولا أحسب كل شيء إلا مثله .

ب/٣٥٤

م

ب/٩٩٢

ص

[٣٢٠] أخبرنا سفيان (٥) ، عن ابن أبي نجيح ، (٦) عن عبد الله بن كثير ، عن أبي المنهال (٧) ، عن ابن عباس (٨) قال : قدم النبي ﷺ المدينة ، وهم يسلفون في التمر السنة ، والستين ، والثلاث ، فقال رسول الله ﷺ : « من سَلَفَ فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، وأجل معلوم ، أو إلى أجل معلوم » .

[٣٢١] أخبرنا الثقة ، عن أيوب ، عن يوسف بن ماهك (٩) ، عن حكيم بن حزام ، قال : نهانى النبي (١٠) ﷺ عن بيع ما ليس عندى .

قال الشافعى رحمه الله : وليس شيء من هذه الأحاديث مختلفاً ، ولكن بعضها من الجمل التي تدل (١١) على معنى المفسر ، وبعضها أدنى فيه أكثر مما أدى في بعضه (١٢) .

قال (١٣) : فسألتني مقدم من أهل العلم ممن يكثر خلافنا ، ويدخل المجمل (١٤) على المفسر ، والمفسر على المجمل (١٥) ، فقال : رأيت (١٦) هذه الأحاديث ؛ أمختلفة (١٧)

(١) في (ص ، م) : « يبيعه » . (٢) في (ص ، م) : « وأخبرنا » .

(٣) « عن » : ليست في (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٤) في (ص ، م) : « فقال » . (٥) في (ص ، م) : « سفيان بن عيينة » .

(٦ - ٧) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) .

(٨) في (ص ، م) : « عن عبد الله بن عباس » .

(٩) في (م) : « يوسف بن مامك » . (١٠) في (ص ، م) : « رسول الله » .

(١١) في (ص) : « من العمل الذي يدل » ، وفي (م) : « من المجمل الذي يدل » .

(١٢) في (ص ، م) : « بعض » .

(١٣) في (ص) : « قال الشافعى » ، وفي (م) : « قال الشافعى رحمه الله » .

(١٤) في (ص) : « الجمل » .

(١٥) جاء في (ص) : « على الجمل بأنها تضاد استنادا بخلاف الأحاديث والله أعلم » ، وفي (م) : « على المجمل بأنها تضاد استنادا لخلاف للأحاديث والله أعلم » .

(١٦) في (م) : « فقالت رأيت » . (١٧) في (ص) : « المختلفة » .

[٣١٩] رواه الإمام في كتاب البيوع - باب حكم المبيع قبل القبض وبعده . رقم : [١٥٣٥] .

[٣٢٠] رواه الإمام في كتاب البيوع - باب السلف والمراد به السلم . رقم : [١٥٥٠] .

[٣٢١] ذكره الإمام في كتاب البيوع - باب السلف والمراد به السلم . رقم : [١٥٦٠ مكرر] .

هي؟ قلت: ما يخالف منها واحد (١) واحدا .

قال: فأين لى من أين اتفقت، ولم تختلف (٢)؟ قلت: أما ابن عمر فيقول: إن رسول الله (٣) قال: « من ابتاع طعاما فلا يبيعه (٤) حتى يستوفيه » ، فدل هذا على ألا يجوز لمبتاع طعاماً يبيعه قبل أن يستوفيه (٥) ؛ لأنه - والله أعلم - مضمون بالبيع (٦) على البائع ، فلا يكون من ضمان غيره بالبيع، وبأخذ هو ثمنه وربحه ، وهو لو هلك فى يد (٧) البائع، قبل أن يقبضه (٨) المبتاع أخذ منه رأس ماله ، وكان كمن لا يبيع بينه وبينه .

وأما حديث طاوس عن ابن عباس فمثل حديث ابن عمر - والله أعلم - إلا أنه لم يذكر فيه « من ابتاع طعاماً » وفيه دلالة إذ قال : أما (٩) الذى نهى عنه رسول الله ﷺ ، فالطعام أن يباع حتى يعلم - يعنى حتى يكال - وإذا اكتاله المشتري فقد استوفاه ، وإن كان حديث ابن عمر أوضح معنى منه .

فأما حديث حكيم بن حزام ، فإن رسول الله نهاه - والله أعلم - عن أن يبيع شيئاً بعينه لا يملكه ، والدليل على أن هذا معنى (١٠) حديث حكيم بن حزام - والله أعلم - حديث أبى المنهال عن ابن عباس ، أن رسول الله أمر (١١) من سلف فى (١٢) تمر سنتين أو ثلاث أن يسلف فى كيل معلوم ، ووزن معلوم (١٣) ، وهذا يبيع ما ليس عند المرء ، ولكنه يبيع صفقة مضمونة على بائعها ، وإذا (١٤) أتى بها البائع لزمته المشتري ، وليست

(١) « واحد » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٢) فى (ص) : « قال فأين من أين اتفقت أو لم يختلف » ، وفى (م) : « قال فأين من أين اتبعت (اتبعت) أو لم يختلف » هكذا رسمت .

(٣) فى (ص ، م) : « فبين أن رسول الله ﷺ » .

(٤) فى (ص ، م) : « يبيعه » .

(٥) فى (ص) : « ألا يجوز لمبتاع طعاما يبيعه قبل يستوفيه » ، وفى (م) : « ألا يجوز لمبتاع طعاما يبيعه قبل أن يستوفيه » .

(٦) « بالبيع » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٧) فى (م) : « يدى » .

(٨) فى (م) : « يبيعه » .

(٩) فى (ص) : « إذ قاله ما » ، وفى (م) : « إذ قال ما » .

(١٠) فى (م) : « يعنى » .

(١١) فى (ص) : « أن رسول الله ﷺ نهاه والله أعلم أمر » .

(١٢) فى (م) : « من » .

(١٣) « ووزن معلوم » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب ، م) .

(١٤) فى (ص ، م) : « إذا » بدون الواو .

بيع عين . بيع العين (١) (٢) إذا هلك قبل قبض المتاع انتقض فيها البيع ، ولا يكون بيع العين (٣) مضموناً على البائع فيأتي بمثله (٤) إذا هلك (٥) .

فقال (٦) : كل ما قلت كما قلت ، وبه (٧) أقول .

فقلت له (٨) : ولا نجعل عن رسول الله ﷺ حديثين مختلفين أبداً ، إذا وجد (٩) السبيل إلى أن يكونا مستعملين ، فلا نعطل منهما واحداً ؛ لأن علينا في كل ما علينا في صاحبه ، ولا نجعل المختلف إلا فيما لا يجوز أن يستعمل أبداً ، إلا بطرح (١٠) صاحبه .

قال (١١) : فقلت له : ولو (١٢) ذهب ذاهب في هذه الأحاديث إلى أن يجعلها مختلفة فيقول: حكى ابن عباس قدوم النبي ﷺ المدينة (١٣) وهم يسلفون ، فأمرهم أن يسلفوا في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، وهذا أول مقدمه ، ثم حكى حكيم بن حزام ، وإنما صحبه بعد الفتح أن النبي ﷺ نهاه عن بيع ما ليس عنده ، والسلف في صفة (١٤) بيع ما ليس عنده ، فلا (١٥) يحل السلف ، هل الحجة عليه إلا أن يقال له : السلف صنف (١٦) من البيع غير بيع العين ، ونستعمل الحديثين معا ونجد عوام المفتين (١٧) يستعملونهما ، وفي استعمال عوام المفتين (١٨) إياهما دليل على أن الحجة تلزمهم بأن يستعملوا كل ما كان في معناهما ، ولا يتفرقا فيه ، كما اجتمعوا على استعمال هذين ، والدليل (١٩) على أن الحجة مع من استعملهما دون من لم يستعملها ؟ قال (٢٠) : نعم .

(١) في (م) : « وليس مع غير بيع العين » .

(٢-٣) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٤) في (م) : « مثله » . (٥) في (ص ، م) : « هلك » .

(٦) في (ص ، م) : « قال الشافعي : فقال » .

(٧) في (ص) : « وبهذا » ، وفي (م) : « وبهذا » .

(٨) في (ص ، م) : « قال الشافعي : قلت له » .

(٩) في (ص ، م) : « وجدنا » . (١٠) في (ص ، م) : « إلا أن يطرح » .

(١١) في (ص ، م) : « قال الشافعي » .

(١٢) في (ص ، م) : « لو » بدون الواو .

(١٣) في (م) : « بالمدينة » .

(١٤) في (ص ، م) : « والسلف في شيء بصفة » .

(١٥) في (ص ، م) : « ولا » . (١٦) في (ص) : « صنع » .

(١٧ ، ١٨) في (ب) : « عوام المفتين » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(١٩) في (ص ، م) : « ودليل » .

(٢٠) في (ص ، م) : « فقال » .

قال (١): فقلت له : هكذا (٢) الحجة عليك في كل ما ذهبت إليه ، من أن تجعل المفسر مرة حجة على المجمل ، والمجمل حجة (٣) على المفسر ؛ في القسامة ، واليمين مع الشاهد ، والبينة على المدعى ، ويبيع العرايا ، والمزابنة ، وغير ذلك مما كثر مما أسمعك (٤) تذهب فيه إلى الطريق التي أرى أن تقلبها عن طريق النص (٥) (٦) بأنها تضاد انتشاراً لخلاف بين الأحاديث ، والله أعلم (٧) ، ولكنك تذهب فيها إلى الاستتار من كثرة خلاف الحديث عند من لعله لا يبصر في أن قال ذلك ممن يعيب (٨) عليك خلاف الحديث .

[٦٨] باب المصراة / الخراج بالضمان (٩)

[٣٢٢] حدثنا الربيع قال (١٠) : أخبرنا الشافعي (١١) : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن

ابن أبي ذئب ، عن مخلد بن خفاف ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج النبي ﷺ :
/ أن رسول الله ﷺ قضى أن « الخراج بالضمان » .
١/٩٩٣
ص

[٣٢٣] أخبرنا مسلم بن خالد ، عن هشام بن عروة (١٢) ، عن أبيه ، عن عائشة

زوج النبي ﷺ : أن رسول الله ﷺ (١٣) قال : « الخراج بالضمان » .
/ قال الشافعي رحمه الله : وأحسب بل لا أشك - إن شاء الله - أن مسلماً نص (١٤)
الحديث فذكر أن رجلاً ابتاع عبداً ، فاستعمله (١٥) ، ثم ظهر منه على عيب ، فقضى له
١/٣٥٥
م

(١) من هنا إلى آخر هذا الباب ليس في (ص) .

(٢) في (م) : « قال الشافعي فقلت : فهكذا » .

(٣) في (م) : « والمجمل مرة حجة » .

(٤) في (م) : « كثيراً ما أسمعك » .

(٥) في (م) : « الطريق الذي أراك فعلتها غير طريق الصفة » .

(٦ - ٧) ما بين الرقمين ليس في (م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٨) في (م) : « من لعله لا ينصر احتمال ذلك من يعيب » .

(٩) في (م) : « باب المصراة والخراج بالضمان » .

(١٠) « حدثنا الربيع قال : ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب ، م) .

(١١) في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله » ، وفي (م) : « قال الشافعي » .

(١٢) « بن خالد » ، « بن عروة » : ليس في (ب) ، وأثبتناه من (ص ، م) .

(١٣) « أن رسول الله ﷺ » : ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب ، م) .

(١٤) في (ص) : « بعض » .

(١٥) في (ص) : « فاستغله » .

رسول الله ﷺ (١) برده بالعيب، فقال المقضى عليه : قد استعمله (٢) ، فقال رسول الله ﷺ : « الخراج بالضمان » .

[٣٢٤] أخبرنا مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « لا تصروا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ، إن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر » (٣) .

[٣٢٥] أخبرنا سفيان ، عن أيوب ، عن محمد بن سيرين (٣) ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ مثله ، إلا أنه قال : « ردها وصاعاً من تمر ، لا سمراء » .

قال الشافعي رحمه الله : وحديث (٤) الخراج بالضمان ، وحديث المصراة واحد (٥) ، وهما متفقان فيما اجتمع فيه معناهما .

وفي حديث المصراة شيء ليس في حديث الخراج بالضمان .

قال (٦) : وذلك أن مبتاع الشاة ، أو الناقة المصراة مبتاع لشاة أو ناقة فيها لبن ظاهر ، وهو غيرهما (٧) ، كالتمر (٨) في النخلة الذي إذا شاء قطعه ، وكذلك اللبن إذا شاء حلبه ، واللبن مبيع مع (٩) الشاة وهو سواها ، وكان في ملك البائع ، فإذا حلبه (١٠) ، ثم أراد ردها بعيب التصرية ردها وصاعاً من تمر ، كثر اللبن أو قل ، كان قيمته أو أقل من قيمته ؛ لأن ذلك شيء (١١) وقته رسول الله ﷺ بعد أن جمع فيه بين الإبل والغنم ، والعلم يحيط أن (١٢) ألبان الإبل والغنم مختلفة (١٣) الكثرة والأثمان ، وأن ألبان كل الإبل والغنم مختلفة (١٤) ، وكذلك البقر (١٥) ؛ لأنها في معناها .

(١) في (ص ، م) : « فقتضى رسول الله ﷺ » . (٢) في (ص) : « استغله » .

(٣) هذا الحديث كرر في (م) .

(٣) في (ص) : « أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتاني قال : أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال :

وحدثني ابن عيينة عن أيوب عن ابن سيرين » ، وفي (م) : « أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتاني

أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : وحدثني ابن عيينة عن أيوب عن ابن سيرين » .

(٤) في (ص ، م) : « ويحدث » . (٥) في (ص ، م) : « ناخذ » .

(٦) في (ص) : « قال الشافعي » ، وفي (م) : « قال الشافعي » .

(٧) في (ص ، م) : « هو غيرها » .

(٨) في (ص) : « كالتمر » ، وفي (م) : « كالتمر » .

(٩) مع « : ليست في (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .

(١٠) في (م) : « حلبها » . (١١) في (م) : « الشيء » .

(١٢) في (ص) : « والعمل يحيطان » .

(١٣ - ١٤) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .

(١٥) في (ص) : « قال وكذلك البقر » ، وفي (م) : « قال وكذلك كل البقر » .

قال : فإن (١) رضى الذى ابتاع المصرة أن يمسخها بعيب التصرية ، ثم حلبها زماناً ، ثم ظهر منها (٢) على عيب غير التصرية ، فإن ردها بالعيب ردها (٣) ، ولا يرد اللبن الذى حلبه بعد لبن التصرية (٤) ؛ لأنه لم يكن فى ملك البائع ، وإنما كان حادثاً فى ملك المبتاع ، كما حدث الخراج فى ملكه ، ويرد صاعاً من تمر للبن التصرية فقط (٥) .

قال الشافعى رحمته الله : وإذا ابتاع العبد فإنما ابتاعه بعينه (٦) ، وما حدث له فى يده ، من خدمة ، أو خراج ، أو مال أفاده فهو للمشتري ؛ لأنه حادث فى ملكه (٧) لم تقع عليه صفقة البيع ، فهو كلبن الشاة الحادث بعد لبن التصرية فى ملك مشتريها ، لا يختلف ، وكذلك (٨) نتاج الماشية يشتريها ، فتتج ، ثم يظهر منها على عيب ، فيردها دون النتاج ، وكذلك لو أخذ لها أصوافاً ، أو شعورا ، أو أوبارا (٩) ، وكذلك لو أخذ للحائط ثمرا (١٠) إذا كانت يوم يردها بحالها يوم أخذها ، أو أفضل ، وهكذا وطء الأمة الثيب قد دلس (١١) له فيها بعيب (١٢) يردها ولا شىء عليه فى الوطاء ، والخراج والخدمة ليسا بأكثر (١٣) مما وصفت من وطء ثيب لا ينقصها الوطاء ، وأخذ ثمرة (١٤) ولبن ونتاج إذا لم ينقص الشجر والأمهات ، وكذلك كراء الدار يبتاعها (١٥) ، فيستغلها ثم يظهر منها على عيب يكون له الكراء بالضمآن ، والضمآن (١٦) الذى يكون له به الكراء ضمان يحل له بالبيع (١٧) بكل حال ، ألا ترى أنه يحل له فى كل شىء دلس له فيه بعيب مما وصفت أن يمسخه بعينه ، ويموت ويهلك فيهلك (١٨) من ماله ، ويعتق الممالك فيقع عليهم عتقه ؛ لأنه

(١) فى (ص) : « قال الشافعى وإن » ، وفى (م) : « قال الشافعى رحمته الله وإن » .

(٢) « منها » : ليست فى (ص ، م) ، وأبتناها من (ب) .

(٣) فى (ص ، م) : « يردها » .

(٤) فى (ص ، م) : « حلبها بعد لبن التصرية شيئا » .

(٥) فى (ص) : « ورد صاعاً من تمر اللبن للتصرية فقط » ، وفى (م) : « ورد صاعاً من تمر اللبن التصرية فقط » .

(٦) فى (م) : « بعينه » .

(٨) فى (ص ، م) : « قال الشافعى رحمته الله : وكذلك » .

(٩) فى (م) : « أو أوباراً » .

(١٠) فى (ص ، م) : « ثمراً » .

(١١) فى (ص ، م) : « الثيب تدلس » .

(١٢) فى (م) : « بالعيب » .

(١٣) فى (ص ، م) : « والخدمة أكثر » .

(١٤) فى (م) : « ثمرة » .

(١٥) فى (م) : « ومتاعها » .

(١٦) فى (ص ، م) : « قال الشافعى رحمته الله : والضمآن » .

(١٧) فى (ص) : « البيع » .

(١٨) فى (ص) : « بعينه ويموت فيهلك » ، وفى (م) : « بعينه ويموت فيهلك » .

مالك تام الملك جعل له رسول الله ﷺ خيارا فيما دلس له به (١) ، إن شاء رده ، وإذا جعل له إن شاء رده (٢) فقد جعل له إن شاء أن يمسكه ، فقد أبان رسول الله ﷺ أن له أن يمسك في الشاة المصرة ، فقال : « إن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردها وصاعا من تمر » ، مع إبانته الأول (٣) بقوله : إن شاء رده .

قال الشافعي رحمه الله : فأما ما ضمن ببيع فاسد ، أو غضب ، أو غير ملك صحيح فلا يكون له خراجه ، ولا يكون له منفعة (٤) ما لا يحل له حبسه ، وكيف يجوز إذا جعل رسول الله ﷺ المنفعة من المملوك للذي يحل له ملكه (٥) للمالك المدلس أن يحل (٦) ؛ معناه أن يجعل لغير مالك ، ولن (٧) لا يحل له حبس الذي فيه المنفعة ، فيكون (٨) قد أحيل إلى ضده وخولف فيه معنى قول (٩) رسول الله ﷺ ؟

[٦٩] باب الخلاف في المصرة (١٠)

(١١) حدثنا الربيع قال (١٢) : قال الشافعي (١٣) : فخالفتنا بعض الناس في المصرة ، فقال : الحديث فيها ثابت ، ولكن الناس كلهم تركوه .

فقلت له : أفتحكى لى عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أنه تركه ؟ قال : لا ، قلت : فانت تحكى عن ابن مسعود أنه قال : فيها مثل معنى ما روى عن رسول الله ﷺ .

وقلت له : أو تحكى (١٤) عن أحد من التابعين أنه تركه ؟ فما علمته ذكر في مجلسه ذلك أحدا منهم يخالفه . قال (١٥) : إنما عنيت بالناس المفتين في زماننا أو قبلنا (١٦) ،

(١) « به » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .

(٢) في (ص ، م) : « إن شاء أن يرده » .

(٣) في (ص) : « مع أنه الأولى » ، وفي (م) : « مع إبانته الأولى » .

(٤) في (م) : « فلا يكون إخراجها ، ولا يكون له مبيعه » .

(٥) في (ص ، م) : « الذى يحل ملكه » . (٦) في (ص ، م) : « يحل » .

(٧) في (ص ، م) : « لمن » بدون الواو . (٨) في (ص ، م) : « ويكون » .

(٩) « قول » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .

(١٠) في (ص ، م) : « الخلاف في المصرة والخراج بالضم » .

(١١ - ١٢) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .

(١٣) في (ص ، م) : « قال الشافعي رحمه الله » .

(١٤) في (ص) : « أنه تركه قال : لا ، قلت فانت تحكى » ، وفي (م) : « قلت له : أو تحكى » .

(١٥) في (ص ، م) : « فقال » .

(١٦) في (ص ، م) : « المفتين في زماننا وقبلنا » ، وفي (ب) : « المفتين » .

لا (١) التابعين . قلت (٢) له : أتعنى بأى البلدان (٣) ؟ قال : بالحجاز والعراق . فقلت (٤) له : / فاحك لى من تركه بالعراق (٥) . قال : أبو حنيفة لا يقول به وأصحابه (٦) . قلت : أتمد أصحابه إلا رجلا واحدا لأنهم قبلوه عن واحد ؟ قال : فلم أعلم غيره قال به . قلت : أنت أخبرتنا عن ابن أبى ليلى أنه قال : يردها وقيمة اللبن يومئذ . قال : وهكذا (٧) كان يقول ، ولكن لا نقول به . فقلت : أجل (٨) ، ولكن ابن أبى ليلى قد زاد الحديث فتأول فيه شيئا يحتمله (٩) ظاهره عندنا على غيره ، فقلنا بظاهره ، وابن أبى ليلى أراد اتباعه لا خلافه .

قال : فما كان مالك يقول فيه ؟ قلت : أخبرنى من سمعه يقول فيه بالحديث . قال : فما كان الزنجى يقول فيه ؟ قلت : سمعته يفتى (١٠) فيه بمعنى الحديث .

قال الشافعى رحمته الله : وقلت له : ما كان من يفتى (١١) بالبصرة يقول فيه ؟ قال : ما أدرى . قلت : أفرأيت من غاب عنك (١٢) قوله من أهل البلدان ، أيجوز لى أن أقول على حسن الظن : بهم وافقوا حديث رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ، إلا أن تعلم (١٣) قولهم .

قال الشافعى : فقلت (١٤) : فقد زعمت أن الناس كلهم تركوا القول بحديث (١٥) رسول الله ﷺ فى المصراة ، وزعمت على لسانك أنه لا يجوز لك ما قلت ، ولم يحصل فى يدك (١٦) من الناس أحد (١٧) تسميه غير صاحبك وأصحابه .

قال الشافعى رحمته الله : وقلت له : وهل وجدت لرسول الله ﷺ حديثا يشبه أهل الحديث يخالفه عامة الفقهاء إلا إلى حديث لرسول الله ﷺ مثله ؟ قال : كنت أرى هذا . قلت : فقد علمت الآن أن هذا ليس هكذا . قال : وكنت أرى حديث جابر : أن معاذا

(١) فى (ص) : « إلا » . (٢) فى (ص ، م) : « فقلت » .

(٣) فى (ص) : « أتعنى فى البلدان » ، وفى (م) : « أتعنى فى البلدان » .

(٤) فى (ص ، م) : « قلت » .

(٥) بالعراق : « ليست فى (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .

(٦) فى (ص ، م) : « ولأصحابه » .

(٧) فى (ص) : « قال هكذا » ، وفى (م) : « قالوا هكذا » .

(٨) فى (ص ، م) : « ولكنك لا تقول به ، قلت : أجل » .

(٩) فى (ص) : « يحمله » . (١٠) فى (ص ، م) : « يقول » .

(١١) فى (م) : « من شىء » .

(١٢) فى (ص) : « غاب عنك » ، وفى (م) : « غاب عليك » .

(١٣) فى (ص ، م) : « إن لم يعلم » . (١٤) فى (ص ، م) : « قلت » .

(١٥) فى (ص) : « الحديث » . (١٦) فى (ص ، م) : « يدك » .

(١٧) فى (ص ، م) : « أحد من الناس » .

كان يصلى مع النبي ﷺ العتمة، ثم يأتى بنى سلمة، فيصلى بقومه العتمة، وهى (١) له نافلة، ولهم فريضة، فوجدنا أصحابكم المكيين - عطاء وأصحابه - يقولون به، ووجدنا وهب بن منبه، والحسن، وأبا رجاء العطاردى، وبعض مفتى أهل زماننا يقولون به.

قلت (٢): وغير من سميت، قال: أجل، وفى هؤلاء ما دل (٣) على أن الناس لم يجمعوا على تركه. قلت له: ولقد جهدت منذ لقيتك، / وجهدنا أن نجد (٤) حديثا واحدا يثبت أهل الحديث خالفته العامة فما وجدنا (٥) إلا أن يخالفوه إلى حديث رسول الله ﷺ (٦)، فذكر حديثا. قلت (٧): أثابت هو؟ قال (٨): لا. فقلت: ما (٩) لا يثبت مثله فليس بحجة لأحد، ولا عليه.

قال: فكيف نرد (١٠) صاعا من تمر، ولا نرد (١١) ثمن اللين؟ قلت: أثبت هذا عن النبي ﷺ؟ (١٢) قال: نعم، قلت: وما ثبت عن النبي ﷺ (١٣) فليس فيه إلا التسليم، فقولك (١٤) وقول غيرك فيه لم؟ وكيف (١٥) خطأ؟

قال بعض (١٦) من حضره: نعم (١٧). قلت: فدع «كيف» إذا قررت (١٨) أنها خطأ فى موضع فلا تضعها (١٩) الموضع الذى هى فيه خطأ (٢٠).

قال بعض من حضره: وكيف كانت خطأ؟ قلت: إن الله عز وجل تعبد خلقه فى كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ بما شاء لا معقب لحكمه، فعلى الناس اتباع ما أمروا به، وليس لهم فيه إلا التسليم و«كيف» إنما تكون فى قول (٢١) الأدميين الذين يكون قولهم تبعا، لا متبوعا (٢٢)، ولو جاز فى القول اللازم «كيف» (٢٣) حتى يحمل (٢٤) على

(١) فى (ص، م): «هى» بدون الواو.

(٢) «قلت»: ليست فى (ص، م)، وأثبتناها من (ب).

(٣) فى (ص): «يدل».

(٤) فى (ص، م): «وجدنوه».

(٥) فى (ص، م): «فقلت».

(٦) فى (ص، م): «فما».

(٧) فى (ص، م): «لا يرد».

(٨) فى (ص): «فقلت أثبت هذا عن النبي ﷺ»، وفى (م): «أثبت هذا عن النبي ﷺ».

(٩) فى (ص، م): «قلت وما يثبت عنه».

(١٠) فى (ص، م): «وقولك».

(١١) «بعض»: ليست فى (ص، م)، وأثبتناها من (ب).

(١٢) فى (ص): «ثم».

(١٣) فى (ص): «فلا يضعها»، وفى (م): «ولا يضعها».

(١٤) فى (ص، م): «الذى هو منه خطأ».

(١٥) فى (ص، م): «الذين قولهم تبع لا متبوع».

(١٦) «كيف»: ليست فى (ص)، وأثبتناها من (ب، م).

(١٧) فى (م): «يحتمل».

قياس أو فطنة (١) عقل لم يكن للقول غاية (٢) ينتهى إليها ، وإذا لم يكن له غاية (٣) ينتهى إليها بطل القياس .

ولكن القول قولان: قول فرض لا يقال فيه : « كيف » وقول تبع يقال فيه : « كيف » يشبه بالقول الغاية .

(٤) قال الربيع : والقول الغاية الكتاب والسنة (٥) .

قال الشافعى : قلت (٦) له : هل تعلم فى قضاء رسول الله ﷺ : « الخراج (٧) بالضمآن » معنى إلا اثنين (٨) ؟ قال: ما هما ؟ قلت : إن الخراج (٩) حادث بعمل العبد ، ولم (١٠) يكن فى ملك البائع ، ولم يكن له فيه حصة من الثمن ، فلا يجوز (١١) لما كان هكذا فى ملك المشتري أن يكون إلا للمشتري ؛ وأنه ﷺ قضى به للمالك ملكا صحيحا قال : لا .

قلت: فإنك لما فرعت خالفت بعض معناهما (١٢) معا ، قال : وأين خالفت ؟ قلت : زعمت أن خراج العبد والأمة ، وخدمتهما (١٣) ، وما ملكا بهبة ، أو وصية ، أو كنز (١٤) وجداه أو غيره من (١٥) وجوه الملك يكون لسيدته الذى اشتراه ودلس (١٦) له فيه بالعيب ، وله رده ، وأن الخدمة وما ملك العبد بلا خراج غير (١٧) الخراج ، فإذا قيل لك : لم تجعل ذلك له ، وهو غير الخراج ، والخراج يكون (١٨) بعمله ، وما وهب له / يكون بغير عمله (١٩) ، ولا يشغله عن خدمته ؟ فقلت (٢٠) : لأنه حادث فى ملكه ، ليس (٢١) بما

١/٣٥٦
٢

(١) فى (ص) : « فظن » ، وفى (م) : « نظر » .

(٢ ، ٣) فى (م) : « عليه » .

(٤ - ٥) ما بين الرقمين ليس فى (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٦) فى (ص ، م) : « وقلت » . (٧) فى (ص ، م) : « أن الخراج » .

(٨) فى (ص) : « باثنين » ، وفى (م) : « اثنتين » .

(٩) فى (م) : « الجراج » . (١٠) فى (ص ، م) : « لم » بدون الواو .

(١١) فى (ص ، م) : « ولا يجوز » . (١٢) فى (ص ، م) : « معناها » .

(١٣) فى (ص) : « وبعد منهما » .

(١٤) فى (ص ، م) : « وما ملكا بوصية أو هبة أو كثر » .

(١٥) فى (م) : « عن » . (١٦) فى (م) : « أو دلس » .

(١٧) فى (ص ، م) : « خير » .

(١٨) « يكون » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٩) فى (ص ، م) : « علمه » . (٢٠) فى (ص ، م) : « قلت » .

(٢١) فى (ص) : « ليست » .

انعدت عليه صفقة البيع .

وزعمت أن ألبان الماشية وأنتاجها (١) وصوفها وثمر النخل لا يكون مثل الخراج ؛ لأن هذا شيء منها ، والخراج ليس من العبد وتعب العبد بالخراج أكثر من تعب الماشية باللبن والصوف والشعر (٢) يؤخذ منها (٣)، وكلاهما (٤) حادث في ملك المشتري، وزعمت أن المشتري إذا كان جارية (٥) فأصابها لم يكن له ردها . فقيل: أوتنقصها الإصابة ؟ قال : لا، فقيل: الإصابة أكثر (٦) ، أو يجد ألف دينار ركاذا فيأخذها السيد (٧) ، وكلاهما حادث في ملكه؟ فلم فرقت بينهما (٨) ؟ قال : لأنه وطئ أمته ، (٩) فقلت : أو ليست أمته (١٠) حين (١١) يردها ؟ (١٢) قال : بلى ، قلت : ولولا أنها أمته لم يأخذ كنترا وجدته ؟ ، (١٣) قال : نعم، قلت : فما معنى وطئ أمته ، وهى عندنا وعندك أمته حتى يردها ؟ قال : فروينا هذا عن علي (١٤) . قلت : أثبت عن علي ؟ فقال (١٥) بعض من حضره من أهل الحديث : لا، قال : فروينا عن عمر يردها (١٦) (١٧)، وذكر عشرا أو نحوها من ذلك (١٨) . قلت : أثبت عن عمر ؟ قال بعض من حضره : لا . قلت : فكيف (١٩) تحتج بما لم يثبت ، وأنت تخالف عمر لو كان قاله ؟

(١) في (ص ، م) : « وتنتاجها » .

(٢) في (ص ، م) : « والشعر والصوف » . (٣) في (ص ، م) : « منهما » .

(٤) في (م) : « وكذلك » .

(٥) في (ص ، م) : « المشتراة إن كانت جارية أو ثيبا » .

(٦) في (ص) : « قال : لا ، قيل فالإصابة أكثر » ، وفي (م) : « فقال لا : قيل فالإصابة أكثر » .

(٧) جاء بعدها في (ص) : « قال : بل يجد ألف دينار ركاذا فيأخذها فقلت » ، وفي (م) : « حتى يردها قال : بلى ، قات » .

(٨) في (ب) : « فقلت : فلم فرقت بينهما » .

(٩ - ١٠) ما بين الرقمين ليس في (م) ، وأثبتناه من (ب ، م) .

(١١) في (ص ، م) : « حتى » .

(١٢ - ١٣) ما بين الرقمين ليس في (م) ، وأثبتناه من (ص ، ب) .

(١٤) مصنف عبد الرزاق : (١٥٢ / ٨) كتاب البيوع - باب الذي يشتري الأمة فيقع عليها - عن الثوري ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي بن حسين ، عن علي بن فضال كان يقول في الجارية يقع عليها المشتري ، ثم يجد بها عيبا قال : هي من مال المشتري ، ويرد البائع ما بين الصحة والداء .

قال البيهقي في المعرفة : « وهذا منقطع بين علي بن الحسين وبين جده علي بن فضال ، وروى موصولا ، لا يذكر أبيه فيه ، وليس بمحفوظ ، وروى عن جوير عن الضحاك عن علي ، وهو منقطع ، وجوير لا يحتج به » . (المعرفة / ٤ / ٣٦١) .

(١٥) في (ص ، م) : « قال » . (١٦) في (ص ، م) : « يردها » .

(١٧) قال البيهقي : « أما الرواية فيه عن عمر فإنما رواية جابر الجعفي ، عن عامر ، عن عمر قال : إن كانت ثيبا رد معها نصف العشر ، وإن كانت بكرأ رد العشر . وهذا مرسل ، عامر لم يدرك عمر » . (المعرفة / ٤ / ٣٦١) .

(١٨) في (ص ، م) : « أو نحو ذلك » . (١٩) في (ص ، م) : « وكيف » .

قال: أفليس يقبح (١) أن يرد (٢) جارية قد (٣) وطئها بالملك؟ قلت: أيقبح لو باعها؟ قال: لا (٤).

قلت: فإذا جعل له رسول الله ﷺ ردّ العبد بالعيب، والأمة عندنا وعندك مثل العبد، وأنت ترد الأمة ما لم يطأها، فكيف قلت في الوطاء خاصة - وهو لا ينقصها: لا يردّها إذا وطئها من شراء مرة أو مرتين (٥)؟ (٦) ما انتفع به (٧) منها، وهو ينتفع منها بما (٨) وصفت، ويردها معه؟

قال: فمن أصحابنا من وافقك على أن يرد الجارية إذا وطئت، / إذا كانت ثيباً (٩)، وخالفك في نتاج الماشية. فقلت: الحججة عليه الحججة عليك.

ب/٩٩٤
ص

[٧٠] باب (١٠) كسب الحجام

[٣٢٦] حدّثنا (١١) الربيع قال: قال الشافعي: (١٢) أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن حرام بن سعد (١٣) بن محيصة: أن محيصة سألت النبي ﷺ عن كسب

- (١) في (ص، م): «قبيحا» .
 (٢) في (م): «ترد» .
 (٣) «قد»: ليست في (ص، م)، وأثبتناها من (ب) .
 (٤) «قال لا»: ليست في (ص)، وأثبتناها من (ب، م) .
 (٥) في (ص، م): «إذا وطئها مرتين» .
 (٦) في (ب): زيادة (قال) وتغير المعنى، وليست في (ص، م) .
 (٧) في (م): «بها» .
 (٨) في (م): «كما» .
 (٩) في (ص، م): «قال: فقال: فإن من أصحابك من قد وافقك في أن ترد الجارية إذا وطئت وكانت ثيباً» .
 (١٠) «باب»: ليست في (ص، م)، وأثبتناها من (ب) .
 (١١) في (ص، م): «أخبرنا» .
 (١٢) في (ص، م): «أخبرنا الشافعي قال أخبرنا» .
 (١٣) في (م): «حرام بن سعيد»، وهو خطأ .

[٣٢٦] حسن وانظر الطريق التالي:

- * مسند الحميدى: (٢ / ٣٨٧ رقم ٨٧٨) - عن سفيان، عن الزهري قال: أخبرني حرام بن سعد - قال سفيان: هذا الذي لا شك فيه، وأراه قد ذكر عن أبيه أن محيصة... فذكر الحديث .
 * حم: (٤ / ٤٣٦) - من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري عن حرام، عن أبيه، عن جده (٥ / ٤٣٦) . ومن طريق سفيان عن الزهري عن حرام أن محيصة كما هنا (٥ / ٤٣٦) .
 وعن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن حرام، عن أبيه أنه سأل النبي ﷺ...
 كرواية مالك الآتية (٥ / ٤٣٦) . وهكذا روى الإمام أحمد هذا الحديث بوجوه:

- ١ - عن حرام عن أبيه عن جده .
- ٢ - عن حرام عن جده .
- ٣ - عن حرام عن أبيه .

الحجامة؟ فنهاه عنه فلم يزل يكلمه حتى قال له: «أطعمه رقيقك، وأعلفه ناضحك». .
 [٣٢٧] أخبرنا مالك، عن الزهري، عن حرام^(١) بن سعد^(٢)، عن أبيه: أنه استأذن
 النبي ﷺ في إجارة الحجامة، فنهاه عنها، فلم يزل يسأله ويستأذنه، حتى قال له^(٣):

(١) في (م): «حزام». .
 (٢) في (ص، م): «ابن سعد بن محيصة». .
 (٣) «له»: ليست في (ص، م)، وأثبتها من (ب).

[٣٢٧] * ط: (٢ / ٩٧٤) (٥٤) كتاب الاستئذان (١٠) باب ما جاء في الحجامة وأجرة الحجامة - عن ابن
 شهاب، عن ابن محيصة الأنصاري أحد بنى حارثة أنه استأذن النبي ﷺ... الحديث .
 هكذا في رواية يحيى وابن القاسم، كما قال ابن عبد البر .
 وهي مخالفة لرواية الشافعي عن مالك .
 ورواية الإمام أحمد عن مالك ففيه: «عن ابن محيصة، عن أبيه» (٥ / ٤٣٥) .
 ورواية سويد: عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي محيصة، عن أبيه: أنه استأذن رسول
 الله ﷺ... (ص ٥١٥) .

وهذا هو الصحيح: «عن أبيه» كما عند الإمام أحمد عن مالك، وكما هنا إذا اعتبرنا أن ابن
 محيصة [وأرى أن أبا محيصة خطأ] هو حرام، فتقول بعض كتب الرواة: أنه قد نسب إلى أبيه
 [تذكرة الحسيني ١ / ٣٠٣ رقم ١١٦٧] .

وغير سويد روى ابن وهب، ومطرف، وابن بكير، وابن نافع، والقعنبي في هذا الحديث:
 «عن ابن محيصة، عن أبيه» هكذا قال ابن عبد البر. [وانظر مستند الموطأ، ص (٢١٨)].
 * د: (٤ / ١٥٤) (١٨) كتاب البيوع (٣٩) باب كسب الحجامة - عن عبد الله بن مسلمة القعنبي،
 عن مالك، عن ابن شهاب، عن ابن محيصة، عن أبيه أنه استأذن... الحديث. رقم: (٣٤١٥)
 عوامة).

* ت: (٢ / ٥٥٤) أبواب البيوع (٤٧) باب ما جاء في كسب الحجامة - عن قتيبة، عن مالك، عن
 ابن شهاب، عن ابن محيصة أخى بنى حارثة عن أبيه: أنه استأذن النبي ﷺ... الحديث .
 قال: «وفى الباب عن رافع بن خديج، وأبي جحيفة، وجابر، والسائب بن يزيد .
 «حديث محيصة حديث حسن» .
 * ابن حبان: (٥١٥٤) .

وقد اعتبر بعضهم أن هذا الحديث مرسل أى منقطع، وليس الأمر كذلك، بل هو موصول - إن
 شاء الله تعالى .

وابن محيصة هو حرام، نسب إلى جده، وهو يروى عن جده كما في رواية ابن عيينة في
 الحديث السابق، وبذلك تستقيم كل الروايات ويرويه حرام تارة عن جده، وتارة عن أبيه عن جده .
 وهو في جميعها يرويه الزهري عن شيخه حرام الذى نسب في بعض الروايات إلى جده فقيل:
 ابن محيصة .

والله عز وجل وتعالى أعلم .

[وانظر تعليق د / خليل ملا على الحديثين فى السنن (١ / ٣٤٨ - ٣٤٩) ففيه تفصيل واستقصاء

جيد] .

والناصح: قال ابن القاسم: قال مالك: الناصح: الرقيق، ويكون من الإبل، لكن تفسيره:

الرقيق .

«أعلفها (١) ناضحك ورقيقك» .

[٣٢٨] (٢) حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي (٣) ، أخبرنا مالك ، عن حميد ، عن أنس (٤) ، قال : حجج أبو طيبة رسول الله ﷺ ، فأمر له بصاع (٥) من تمر ، وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجه .

[٣٢٩] وأخبرنا (٦) عبد الوهاب بن عبد المجيد ، عن حميد ، عن أنس أنه قيل له : احتجم رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، حججه أبو طيبة ، فأعطاه صاعين ، وأمر مواليه أن يخففوا عنه من ضريرته ، وقال : « إن أمثل ما تداويتم به الحجامة ، والقسط البحري لصبيانكم من العذرة ، ولا تعذبوهم (٨) بالغمز » .

[٣٣٠] أخبرنا عبد الوهاب الثقفي ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن ابن عباس .

(١) في (ص ، م) : « اعلفه » .

(٢-٣) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٤) في (ص ، م) : « حميد بن أنس بن مالك » .

(٥) في (ص ، م) : « فأمر رسول الله ﷺ بصاع » .

(٦) في (ص ، م) : « أخبرنا » بدون الواو .

(٧) « أن » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب ، م) .

(٨) في (ص) : « ولا تقدموهم » .

[٣٢٨] * ط : (الموضع السابق) . رقم : (٢٦) .

* خ : (٢ / ٩٠) (٣٤) كتاب البيوع (٣٩) باب ذكر الحجامة - عن عبد الله بن يوسف عن مالك به .

رقم : (٢١٠٢) .

[٣٢٩] * خ : (٤ / ٣٥) (٧٦) كتاب الطب (١٣) باب الحجامة من الداء - عن محمد بن مقاتل ، عن عبد

الله ، عن حميد ، عن أنس نحوه . رقم : (٥٦٩٦) .

* م : (٣ / ١٢٠٤) (٢٢) كتاب المساقاة (١١) باب حل اجرة الحجامة - من طريق مروان الفزاري ،

عن حميد به نحوه . رقم : (٦٣ / ١٥٧٧) .

والقسط البحري : هو العود الهندي .

والعذرة : وجع الحلق .

ومعناه : لا تغمزوا حلق الصبي بسبب العذرة .

[٣٣٠] هكذا ذكر الإمام الشافعي الإسناد فقط .

وقد روى في السنن (١ / ٣٤٩ - ٣٥٠) - عن عبد الوهاب الثقفي ، عن خالد الحذاء ، عن

عكرمة ومحمد بن سيرين ، عن ابن عباس : أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجامة أجره ، ولو كان خبيثاً لم

يعطه . رقم : (٢٧٢) . فلعله يقصد هذا .

* خ : (٢ / ٩٠) (٣٤) كتاب البيوع (٣٩) باب ذكر الحجامة - عن مسدد ، عن خالد بن عبد الله ،

عن خالد ، عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما به . رقم : (٢١٠٣) .

* م : (٣ / ١٢٠٥) في الكتاب والباب السابقين - من طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، عن عاصم ،

عن الشعبي ، عن ابن عباس نحوه . رقم : (٦٦ / ١٢٠٢) .

* مصنف عبد الرزاق : (١١ / ٣٠) كتاب الجامع - باب الحجامة وما جاء فيه - عن معمر ، عن أيوب ،

عن ابن سيرين ، عن ابن عباس به .

[٣٣١] أخبرنا سفيان ، عن إبراهيم بن ميسرة (١) ، عن طاوس قال : احتجم رسول الله ﷺ وقال للحجام : « اشكموه » .

قال الشافعي رحمه الله : ليس في (٢) شيء من هذه الأحاديث مختلف ، ولا ناسخ ولا منسوخ ، فهم قد أخبرونا أنه قد أرخص (٣) لمحیصة أن يعلفه ناضحه ، ويطعمه رقيقه ، ولو كان حراما لم يعجز رسول الله ﷺ - والله أعلم (٤) - لمحیصة (٥) أن يملك حراما ، ولا يعلفه ناضحه ، ولا يطعمه رقيقه ، ورقيقه ممن عليه فرض الحلال والحرام ، ولم يعط رسول الله ﷺ حجاما على الحجامة أجرا إلا (٦) لأنه لا يعطى إلا ما يحل له أن يعطيه ، وما يحل للمالكة ملكه حل له (٧) ، ولن أطعمه إياه أكله .

قال (٨) : فإن قال قائل : فما معنى نهى رسول الله ﷺ وإرخاصه في أن يطعمه الناضح والرقيق؟ قيل : لا معنى له إلا واحد : وهو أن من (١٠) المكاسب دنيا وحسنا (١١) ، فكان (١٢) كسب الحجام دنيا ، فأحب له تنزيه نفسه عن الدناءة ؛ لكثرة (١٣) المكاسب التي هي أجمل (١٤) ، فلما زاده (١٥) فيه أمره أن يعلفه ناضحه ، ويطعمه رقيقه (١٦) تنزيها له ، لا تحريما عليه .

[٣٣٢] قال الشافعي رحمه الله : وقد (١٧) روى أن رجلا ذا قرابة لعثمان قدم عليه فسأله

- (١) في (ص) : « أخبرنا سفيان بن عيينة قال : أخبرني إبراهيم بن ميسرة » ، وفي (م) : « أخبرنا سفيان بن عيينة قال : أخبرنا إبراهيم بن ميسرة » .
- (٢) في « : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
- (٣) في (ص ، م) : « من هذه الأحاديث مختلفا ولا ناسخا ولا منسوخا بأنهم قد أخبروا أنه رخص » .
- (٤) « والله أعلم » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
- (٥) « لمحیصة » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .
- (٦) « أجرا إلا » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
- (٧) في (ص ، م) : « وما يحل للمالكة ملكه وما حل للمالكة ملكه حل له » .
- (٨) « قال » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
- (٩) في (ص ، م) : « نهى النبي ﷺ » .
- (١٠) « من » : ليست في (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .
- (١١) في (ص ، م) : « وخبيثا » .
- (١٢) في (م) : « لكن » .
- (١٣) في (ص ، م) : « التي هي أجمل منه » .
- (١٤) في (ب) : « زاد » .
- (١٥) في (ص ، م) : « فقد » .
- (١٦) في (ص ، م) : « وكان » .
- (١٧) في (ص ، م) : « وقد » .

[٣٣١] * هذا مرسل .

وقد رواه الطبراني في المعجم الكبير (١١ / ٤١) رقم : (١٠٩٧٩) - من طريق سفيان عن إبراهيم بن ميسرة ، عن طاوس ، عن ابن عباس به . وهو صحيح لغيره ، فهو متفق عليه من حديث ابن عباس من غير هذه الطريق انظر تخريج الحديث السابق .

والشكْم : الجزء والطاء .

[٣٣٢] لم أعثر عليه عند غير الشافعي .

عن معاشه فذكر له غلة حمام ، وكسب حجام أو حجامين فقال : إن كسبك (١) لو سخر ، أو قال : لدنيء أو قال : لدنس (٢) ، أو كلمة تشبه ذلك (٣) .

[٧١] باب الدعوى والبيّنات

[٣٣٣] حدثنا (٤) الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مسلم بن خالد ، عن ابن جريج ، عن ابن أبي ملكية ، عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قال : «البيّنة على المدعى» .

قال الشافعي رحمته الله : وأحسبه ، ولا أثبته قال : «واليمين على المدعى عليه (٥)» .

[٣٣٤] أخبرنا (٦) عبد الله بن الحارث ، عن سيف بن سليمان ، عن قيس بن سعد ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد ، قال عمرو : في الأموال .

[٣٣٥] (٧) حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا إبراهيم بن محمد ، عن ربيعة بن عثمان (٨) ، عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي (٩) ، عن ابن عباس ، ورجل آخر (١٠) سماه لا أحفظ (١١) اسمه ، من أصحاب النبي ﷺ (١٢) : أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد .

(١) في (ص ، م) : «كسبك» .

(٢) في (ص) : «أو قال : لنتن أو لدنيء» .

(٣) في (ص) : «أو كلمة تشبهها» ، وفي (م) : «أو كلمة يشبهها» .

(٤) في (ص ، م) : «أخبرنا» .

(٥) «عليه» : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٦) في (ص ، م) : «وأخبرنا» .

(٧-٨) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٩) في (ص) : «وروى معاذ بن عبد الرحمن التيمي» ، وفي (م) : «وروى عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي» .

(١٠) «آخر» : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(١١) في (ص) : «فلا أحفظ» ، وفي (م) : «ولا أحفظ» .

(١٢) «من أصحاب النبي ﷺ» : ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

[٣٣٣] ذكره الإمام في أول كتاب الأفضية . رقم : [٢٩١١] . وخرج هناك .

[٣٣٤] رواه الإمام في كتاب الأفضية - اليمين مع الشاهد . رقم : [٢٩٦١] . وخرج هناك .

[٣٣٥] رواه الإمام في كتاب الأفضية - اليمين مع الشاهد . رقم : [٢٩٦٢] .

[٣٣٦] (١) حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال (٢): أخبرنا عبد الوهاب (٣)، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سهل بن أبي حثمة (٤): أن عبد الله بن سهل، ومُحِيصَةَ بن مسعود خرجا إلى خيبر، / ففترقا لحاجتهما، فقتل عبد الله بن سهل، فانطلق هو وعبد الرحمن أخو المقتول، وحويصة بن مسعود إلى رسول الله ﷺ، فذكروا له قتل عبد الله بن سهل، فقال رسول الله ﷺ: « / تحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم قتيلكم (٥)، أو صاحبكم؟ » قالوا: يا رسول الله، لم نشهد ولم نحضر، فقال رسول الله ﷺ: « فبئركم يهود بخمسين يمينا؟ » قالوا: يا رسول الله، كيف نقبل أيمان قوم كفار، فزعم أن رسول الله (٦) ﷺ عقله من عنده.

ب/٣٥٦
٢
١/٩٩٥
ص

قال بشير (٧): قال سهل: لقد ركضتني فريضة من تلك الفرائض في مرئد لنا.

قال الشافعي رحمته: وبهذه (٨) الأحاديث كلها نأخذ، وهي من الجُمَل التي يدل بعضها على بعض، ومن سعة لسان العرب، أو اقتصار المحدث على بعض ما يسمع (٩)، دون بعض أو هما معا، فمن ادعى على أحد شيئا سوى الذي في النفس خاصة يريد أخذه لم يكن له أخذه بدعواه بحال فقط (١٠)، إلا أن يقيم بينة على ما ادعى، فإذا أقام شاهدين (١١) على ما دون الزنا أو شاهدا (١٢) وامرأتين على الاموال قضى له بدعواه، ولم يكن عليه أن يحلف مع بيئته، وإذا لم يقم على ما يدعى إلا شاهداً واحداً، فإن كان مالاً أحلف مع شاهده، وأعطى المال، وإن كان الذي يدعى غير (١٣) مال لم يعط به شيئا، وكان حكمه (١٤) حكم من لم يأت ببينة.

- (١ - ٢) ما بين الرقمين ليس في (ص، م)، وأثبتناه من (ب).
 (٣) في (ص، م): « أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد ».
 (٤) في (م): « خيصة ». في (ص، م): « قاتلكم ».
 (٥) في (ص، م): « فزعم أن النبي ». في (ص، م): « بشير بن يسار ».
 (٦) في (ص): « وهذه ». في (ص، م): « ما سمع ».
 (٧) في (ص، م): « لم يكن له أخذه بدعواه فقط بحال ».
 (٨) في (ص): « قال الشافعي: وإذا أقام شاهدين »، وفي (م): « قال الشافعي رحمته: وإذا أقام شاهدين ».
 (٩) في (ص، م): « أو شاهد ».
 (١٠) في (ص): « ليست في (ص)، وأثبتناها من (ب، م) ».
 (١١) في (ص): « ليست في (ص)، وأثبتناها من (ب)، وفي (م): « كله ».

[٣٣٦] رواه الإمام الشافعي في كتاب جراح العمد - القسامة - رقم: [٢٦٩٠] . وخرج هناك ، وهو متفق عليه .

والمرئد : الجرين .

ولم يأت بلفظه هناك ؛ وإنما أحاله على حديث مالك قبله ، وأتى بلفظه هنا كما ترى .

قال الشافعي رضي الله عنه : البيئة (١) في دلالة سنة رسول الله ﷺ بيتان ؛ بيئة كاملة بعدد الشهود، لا يحلف مقيمها معها (٢) ، وبيئة ناقصة العدد (٣) ، يحلف مقيمها معها .

قال (٤) : ومن ادعى شيئا لم يقيم عليه بيئة يؤخذ بها أحلف (٥) المدعى عليه ، فإن حلف برئ ، وإن نكل لم يأخذ الذي ادعى منه شيئا حتى يحلف على دعواه فيأخذ بيمينه مع نكول المدعى عليه .

قال (٦) : والحكم بالدعوى بلا بيئة (٧) والأيمان مخالف (٨) له بالبيئة سنة (٩) رسول الله ﷺ لا يقاس به ؛ لا أنهما (١٠) شيء واحد تضادا .

قال (١١) : ومن ادعى ما (١٢) لا دلالة للحاكم على دعواه إلا بدعواه أحلفنا (١٣) المدعى عليه ، كما يحلف فيما سوى الدماء (١٤) .

وإذا كانت على دعوى المدعى الدم دلالة تصدق (١٥) دعواه كالدلالة التي كانت في زمان رسول الله ﷺ ، ففضى فيها بالقسامة أحلف (١٦) المدعون خمسين (١٧) يمينا واستحقوا (١٨) دية المقتول ولا يستحقون دما (١٩) .

قال (٢٠) : وكل ما وصفت بين (٢١) في سنة رسول الله ﷺ نصا بأن أحكامه لا تختلف ، وأنها إذا احتملت أن يمضى كل شيء منها على وجه أمضى ، ولم تجعل مختلفة ، وهكذا هذه الأحاديث .

(١) في (ص ، م) : « والبيئة » .

(٢) « معها » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٣) في (م) : « بالعدد » .

(٤) في (ص) : « قال الشافعي » ، وفي (م) : « قال الشافعي رضي الله عنه » .

(٥) في (ص) : « حلف » .

(٦) في (ص) : « قال الشافعي » ، وفي (م) : « قال الشافعي رضي الله عنه » .

(٧) في (ص) : « والبيئة » ، وما أثبتناه من (ب ، م) .

(٨) في (ص ، م) : « مخالفة » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٩) في (ب) : « لسنة » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(١٠) في (ص ، ب) : « لأنهما » ، وما أثبتناه من (م) .

(١١) في (ص) : « قال الشافعي رحمة الله عليه » ، وفي (م) : « قال الشافعي رحمه الله تعالى » .

(١٢) في (ص ، م) : « دما » . (١٣) في (ص ، م) : « أحلف » .

(١٤) في (ص) : « كما يحلف وسوى الدم » ، وفي (م) : « كما يحلف فيما سوى الدم » .

(١٥) في (م) : « صدق » . (١٦) في (ص ، م) : « حلف » .

(١٧) في (م) : « خمسون » .

(١٨) في (ص) : « ويستحقون » ، وفي (م) : « ويستحقوا » .

(١٩) في (ص) : « ولا يستحقون دمه » ، وفي (م) : « ولا يستحقوا دمه » .

(٢٠) في (ص) : « قال الشافعي » ، وفي (م) : « قال الشافعي رضي الله عنه » .

(٢١) « بين » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب ، م) .

فإن قال قائل (١) : فتجد (٢) في كتاب الله تعالى (٣) ما يشبه هذا (٤) ؟ قيل : نعم ، قال الله عز وجل : ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾ [النساء : ١٥] ، وقال في الذين يرمون بالزنا : ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ [النور : ١٣] فكان (٥) حكم الله ألا يثبت الحد على الزاني إلا بأربعة شهداء ، وقال الله تعالى في الوصية : ﴿ ائْتَانِ ذَوْأَ عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [المائدة : ١٠٦] فكان (٦) حكمه أن تقبل الوصية باثنين ، وكذلك يقبل في الحدود ، وجميع الحقوق ائتان في غير الزنا (٧) ، وقال (٨) في الدين : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] فكان (٩) حكمه في الدين يقبل بشاهدين أو شاهد (١٠) وامرأتين .

ولا يقال لشيء من هذا : مُخْتَلَفٌ عَلَى أَنْ بَعْضُهُ نَاسِخٌ لِبَعْضٍ ، ولكن يقال : مختلف على أن كل واحد منه غير صاحبه .

قال (١١) : وإنما (١٢) قلت : لا يُقْسَمُ المدَّعُونَ الدم (١٣) إلا بدلالة ، استدلالاً بما وصفت من سنة رسول الله ﷺ ؛ وذلك أن الأنصار كانت من أعدى الناس لليهود (١٤) ؛ لقطعها ما كان بينهما (١٥) ، وقتلها رجالها وإجلائها عن بلادها ، وفقد عبد الله بن سهل (١٦) بعد العصر ، ووجد قبل مغيب (١٧) الشمس قتيلاً في منزلهم (١٨) ، ودارهم محصنة لا يخلطهم فيها غيرهم (١٩) ، فكان (٢٠) فيما وصفت دلائل من علمها أنه (٢١) لم يقتله إلا يهود ؛ لبعضهم (٢٢) فعرض النبي ﷺ على الأنصار أن يحلفوا ، ويستحقوا (٢٣)

٩٩٥/ب
ص

- (١) في (ص) : « قال الشافعي : فإن قال قائل » ، وفي (م) : « قال الشافعي رحمه الله » : فإن قال قائل .
(٢) في (ص ، م) : « افتجد » .
(٣) « تعالى » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
(٤) في (م) : « بهذا » .
(٥) في (م) : « الزاني » .
(٦) في (م) : « وكان » .
(٧) في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله » ، وفي (م) : « قال الشافعي رحمه الله » .
(٨) في (م) : « وأبها » .
(٩) في (م) : « لليهود » .
(١٠) في (م) : « سهيل » .
(١١) في (ص ، م) : « في منبر لهم » .
(١٢) في (ص ، م) : « وكان » .
(١٣) في (م) : « وأثبتنا من (ب) » .
(١٤) في (م) : « وكان » .
(١٥) في (ص ، م) : « وأثبتنا من (ب) » .
(١٦) في (م) : « وكان » .
(١٧) في (ص ، م) : « وأثبتنا من (ب) » .
(١٨) في (ص ، م) : « وكان » .
(١٩) في (ص ، م) : « وأثبتنا من (ب) » .
(٢٠) في (ص ، م) : « وكان » .
(٢١) في (ص ، م) : « وأثبتنا من (ب) » .
(٢٢) في (ص ، م) : « وكان » .
(٢٣) في (ص ، م) : « وأثبتنا من (ب) » .

فأبوا فعرض عليهم أن تحلف يهود فيبرثهم (١) بخمسين يمينا ، فأبوا ، فوداه من عنده ، وذلك عندنا تطوع .

فإذا (٢) كان في مثل هذا وما في معناه (٣) أو أكثر منه ، مما يغلب على من يعلمه (٤) أن الجماعة التي فيها القتل أو بعضها قتله كانت القسامة فيه ، واستحق أهله بها العقل لا الدم ، وإذا أبوا حلف (٥) لهم من ادعوا عليه خمسين يمينا ، ثم يبرؤون (٦) ؛ لأن قول رسول ﷺ : « فبئركم (٧) يهود » يدل على أنهم يبرؤون بالأيمان .

ومثل هذا (٨) وأكثر منه تدخل (٩) الجماعة البيت ، فيدخل عليهم وفيهم القتل ، فيغلب على العلم أنهم أو بعضهم قتله ؛ أو يوجد الرجل بالقلاة متلطخ الثياب بالدم (١٠) أو السيف ، وعنده القتل ليس قربه عين (١١) ولا أثر عين (١٢) ، فيغلب على من علم هذا أنه قتله ؛ أو إخبار من يغلب (١٣) على من يسمع (١٤) خبره أنه لا يكذب ، إذا كان ذلك بحضرة (١٥) القتل ، وأتى واحد من جهة ، وامرأة من أخرى ، أو صبي من أخرى ، أو كافر من أخرى ، وأثبت كلهم رجلا ، فقالوا : هذا قتله ، وغيب فأروا غيره ، فقالوا : لم يقتله هذا (١٦) .

وما كان في هذا المعنى ، فإذا (١٧) لم يكن واحد من هذه المعاني ، فادعى أولياء الميت أن فلانا قتله ، وكان جماعة من وجه واحد ليس فيهم من تجوز شهادته ، يمكن أن يكونوا تواطؤوا على الباطل بعد القتل ، فيما لا يمكن أن يكون (١٨) الذين جاؤوا من وجوه متفرقة اجتمعوا ، فتواطؤوا على أن يقولوا : إنه قتله - لم يكن فيه قسامة ، يحلف المدعى عليهم ويبرؤون .

- (١) في (ص) : « فبئركم » ، وفي (م) : « فبئركم » .
 (٢) في (ص) : « قال الشافعي : فإذا » ، وفي (م) : « قال الشافعي رحمه الله فإذا » .
 (٣) في (م) : « في مثل هذا أو ما في معناه » .
 (٤) في (ص ، م) : « علمه » . (٥) في (ص ، م) : « أحلف » .
 (٦) في (ص) : « يبرؤا » ، وفي (م) : « يبروا » .
 (٧) في (ص) : « فبئركم » .
 (٨) في (ص) : « قال الشافعي مثل هذا » ، وفي (م) : « قال مثل هذا » .
 (٩) في (ص ، م) : « يدخل » . (١٠) في (ص ، م) : « من الدم » .
 (١١) في (م) : « غيره » .
 (١٢) في (ص ، م) : « غيره » . (١٣) في (ص ، م) : « عن يغلب » .
 (١٤) في (ص ، م) : « سمع » . (١٥) في (م) : « بحضر » .
 (١٦) « لم يقتله هذا » كررت في (م) . (١٧) في (ص ، م) : « وإذا » .
 (١٨) « أن يكون » : ليست في (م) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

[٧٢] باب (١) الخلاف في هذه الأحاديث

(٢) حدثنا الربيع قال (٣) : قال الشافعي رضي الله عنه : فخالفنا بعض الناس في هذه الأحاديث ، فجرد خلاف حديث اليمين مع الشاهد ، / وخالف بعض معنى البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه (٤) ، وقد كتبت (٥) عليه فيها حججا اختصرت في هذا الكتاب (٦) بعضها .

فكان (٧) مما رد به اليمين مع الشاهد أن قال : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ شَهِيدِينَ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] فقلت له : لست أعلم في هذه الآية تحريم (٨) أن يجوز أقل من شاهدين بحال ، قال : فإن قلت : فيها دلالة على ألا يجوز أقل من شاهدين ؟ قلت : فقله . قال : فقد قلته (٩) . قلت (١٠) : فمن الشاهدان (١١) اللذان أمر الله جل ثناؤه بهما؟ قال : عدلان حران مسلمان . فقلت : فلم أجزت (١٢) شهادة أهل الذمة ؟ وقلت : لم أجزت شهادة القابلة وحدها؟ قال : لأن عليا عليه السلام أجازها . قلت : فخلاف هي للقرآن (١٣)؟ قال : لا . قلت : فقد زعمت أن من حكم بأقل من شاهدين خالف القرآن ، وقلت له : يجوز في شيء من الحديث أن يخالف القرآن ؟ قال : فإن قلته؟

قلت : فيقال لك : قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ﴾ إلى ﴿ فَنَصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ (١٤) . [البقرة : ٢٣٧] وقال : ﴿ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ [الاحزاب : ٤٩] فزعمت أن الرجل إذا خلا بالمرأة ، وأغلق (١٥) بابا ، وأرخى سترا ، أو خلا بها في صحراء ، وهما يتصادقان بأن (١٦) لم يمساها كان لها المهر ، وعليها العدة فخالفت (١٧) القرآن .

(١) « باب » : ليست في (م) ، وأثبتتها من (ص ، ب) .

(٢ - ٣) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتته من (ب) .

(٤) في (ص ، م) : « عليهم » . (٥) في (ص ، م) : « قال : وقد كتبت » .

(٦) في (ص ، م) : « اختصرت في بعض هذا الكتاب » .

(٧) في (م) : « وكان » . (٨) في (ص ، م) : « تحريما » .

(٩) في (ص ، م) : « قال : قد فعلت » .

(١٠) « قلت » : ليست في (م) ، وأثبتتها من (ص ، ب) .

(١١) في (ب) : « الشاهدين » ، وما أثبتته من (ص ، م) .

(١٢) في (ص ، م) : « قلت : فقد أجزت » .

(١٣) في (ص ، م) : « أفخلاف القرآن هي » .

(١٤) في (ص ، م) : « ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً نِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ » .

(١٥) في (ص ، م) : « فأغلق » . (١٦) في (م) : « أن » .

(١٧) في (ص) : « أتخالف » ، وفي (م) : « أيخالف » .

قال: لا، قال عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت (١) ما قلت، وإذا قالوا لم نجعله للقرآن خلافاً. قلت (٢): فما روى عن رسول الله ﷺ المبين عن الله (٣) تعالى، ألم تقولوا (٤) هذا فيه؟ وهو أبعد من أن يكون خلافاً لظاهر القرآن من هاتين الآيتين؟ وذكرت له غيرهما.

وقلت (٥): إن الله - عز وجل - قال (٦): شاهدين، وشاهداً (٧) وامرأتين، ففيه دليل على ما تتم به الشهادة (٨) حتى لا يكون على من أقام الشاهدين يمين، لا أنه حرم أن (٩) يحكم بأقل منه، ومن جاء بشاهد لم يحكم له بشيء حتى يحلف معه، فهو حكم غير الحكم بالشاهدين، / كما يكون أن يدعى الرجل على الرجل الحق، فينكل المدعى عليه عن اليمين، فيلزمه عندك ما نكل عنه، وعندنا ما نكل (١٠) عنه إذا حلف المدعى فهو (١١) حكم غير شاهد ويمين، وشاهدين.

قال: فإننا ندخل عليكم فيها وفي القسامة أن رسول الله ﷺ قال: «البينة على المدعى».

قلت: فهذا القول خاص أو عام (١٢)؟ قال: بل عام، قلت: فأنت إذا أشد الناس له خلافاً؟ قال: وأين؟ قلت: أنت تزعم لو أن قتيلاً وجد في محلّة أحلفت (١٣) أهلها خمسين (١٤) يمينا، وغرمتهم الدية، وأعطيت (١٥) ولى الدم بغير بيته، وقد زعمت أن قول النبى ﷺ (١٦): «البينة (١٧) على المدعى» عامٌ فلا يعطى أحد (١٨) إلا

(١) سبق قول عمر وزيد فى باب إرخاء الستور من كتاب اختلاف مالك والشافعى . فى رقمى : [٣٨١٣ - ٣٨١٤] .

(٢) فى (ص ، م) : « ما قلت ؟ قلت : فإذا قالوا : لم يجعله للقرآن خلافاً . قال : نعم . قلت » .

(٣ - ٤) ما بين الرقمين فى (ص ، م) : « هو أولى أن يقولوا » .

(٥) فى (ص ، م) : « وقلت له » .

(٦) « قال » : ليست فى (م) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٧) فى (ص ، م) : « وشاهد » .

(٨) فى (ص) : « ففيه دليل أنه ما يتم به الشهادة » ، وفى (م) : « ففيه دليل على أنه ما يتم به الشهادة » .

(٩) فى (ص ، م) : « بأن » . (١٠) فى (ص ، م) : « ما ينكل » .

(١١) فى (ص ، م) : « وهو » .

(١٢) فى (ص ، م) : « قلت : فهذا القرآن على خاص أو عام » .

(١٣) فى (ص ، م) : « أحلفت » . (١٤) فى (ص) : « خمسون » .

(١٥) فى (ص ، م) : « فأعطيت » .

(١٦) فى (ص ، م) : « قول رسول الله ﷺ » .

(١٧) فى (ص ، م) : « أن البينة » . (١٨) فى (م) : « أحداً » .

بينة، وأحلفت (١) أهل المحلة، ولم تبرئهم (٢)، وقد زعمت أن في قول الرسول ﷺ (٣) :
« واليمين على المدعى عليه » أن المدعى عليه (٤) إذا حلف برئ مما ادعى عليه ، قال (٥) :
قلتُ هذا بأن عمر (٦) قضى به (٧) .

قلت : فمن احتج بقضاء رسول الله ﷺ الثابت عنه أولى بالحجة من احتج (٨)
بقضاء غيره ؟

فإن قال : بل من احتج بقضاء رسول الله ﷺ ، (٩) قلت : فقد احتججت بقضاء
رسول الله ﷺ (١٠) ، فزعمت أن قوله : « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه »
عام ، قال : ما هو بعام ، قلنا (١١) : فلم امتنع من أن تقول بما إذا كشفت عنه (١٢)
أعطيت (١٣) ما (١٤) يدل على (١٥) أن عليك أن تقول به ، وقلت بما إذا كشفت عنه (١٦) ،
وجد عليك خلافه ؟

قال : فقد جعلتم اليمين مع الشاهد تامة في شيء ، ناقصة في غيره . قلت :
فكذلك جعلتم الشاهدين تامين في كل شيء إلا الزنا ، وجعلتم رجلا وامرأتين تامين في
المال ناقصين في الحدود ، وجعلتم شهادة أهل الذمة تامة بينهم ناقصة بين (١٧) غيرهم ،
وشهادة المرأة تامة في عيوب النساء ناقصة في غيرها .

قال (١٨) : واحتج في القسامة بأن قال : أعطيتهم (١٩) بغير بينة . قلت : فكذلك (٢٠)

-
- (١) في (ص) : « واختلفت » .
(٢) في (ص) : « بنينهم » هكذا ، وفي (م) : « بيرهم » .
(٣) في (ص ، م) : « أن قول النبي ﷺ » .
(٤) « أن المدعى عليه » : ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب ، م) .
(٥) في (ب ، م) : « فإن » بدل : « قال » .
(٦) في (ص) : « أن عمر بن الخطاب » وفي (م) : « بأن عمر بن الخطاب » .
(٧) سبق ذلك في باب القسامة والعقل من كتاب اختلاف مالك والشافعي . رقم [٣٨١٦] بدأ عمر في القسامة
بيمين المدعى عليهم .
(٨) في (ص ، م) : « أولى بالحجة أو من احتج » .
(٩ - ١٠) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .
(١١) في (ص ، م) : « قلت » .
(١٢) في (ص) : « من أن تقول به فقلت : بماذا كشفت عنه » ، وفي (م) : « من أن تقول به ما إذا كشفت
عنه » .
(١٣) في (م) : « أعطت » .
(١٤) في (ص ، م) : « بما » .
(١٥) « على » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
(١٦) في (ص ، م) : « وقلت بماذا كشف عنه » .
(١٧) في (م) : « قال الشافعي » .
(١٨) في (ص ، م) : « أعطيتهم » .
(١٩) في (ص ، م) : « وكذلك » .
(٢٠) في (ص ، م) : « وكذلك » .

أعطيت في قسامتك ، واحتج بأن قال : أحلفتهم على ما لا يعلمون ، قلت : فقد (١) يعلمون بظاهر (٢) الأخبار عن يصدقون (٣) ، ولا تقبل شهادتهم (٤) ، وإقرار القاتل عندهم بلا بينة ، ولا يحكم بادعائهم عليه الإقرار ، وغير ذلك .

قال (٥) : العلم ما رأوا بأعينهم ، أو سمعوا بأذانهم . قلت : ولا علم ثالث ؟ قال : لا . قلت : فإذا اشترى ابن خمس عشرة سنة عبدا (٦) ولد بالشرق منذ خمس (٧) ومائة سنة ، ثم باعه ، فادعى الذي ابتاعه أنه كان أبقا ، فكيف تحلفه (٨) ؟ قال : على البتة . قال : يقول لك : تظلمني ، فإن هذا ولد قبلي ، وبيلد غير بلدي (٩) ، وتحلفني على البتة ، وأنت تعلم أنني لا أحيط بأن لم يأت قط علما ؟ قال : يسأل . قلت : يقول لك : فأنت تحلفني على ما تعلم أنني لا أبر فيه (١٠) ، قال : فإذا سألت (١١) وسعك أن تحلف قلت : أفرجل قتل أبوه فغبي (١٢) من ساعته فسأل أولى (١٣) أن يعلم ؟ قال : نعم . قال بعض من حضره : بل من قتل أبوه . قلت : فقد عبت يمينه على القسامة ، ونحن لا نأمره أن يحلف إلا بعد العلم (١٤) ، والعلم يمكنه ، واليمين على القسامة سنة / عن (١٥) رسول الله ﷺ ، وقلت برأيك : يحلف (١٦) على العبد الذي وصفت .

قال (١٧) : فقد خالف حديثكم ابن المسيب وابن بجيد (١٨) (١٩) .

ب/٣٥٧
م

- (١) « فقد » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .
 (٢) في (ص ، م) : « بظاهر » . (٣) في (ص ، م) : « تصدقون » .
 (٤) في (ص ، م) : « شهادته » .
 (٥) في (ص) : « فإن قال » ، وفي (م) : « قال : فإن » .
 (٦) « عبدا » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .
 (٧) في (ب) : « خمسين » . (٨) في (ص ، م) : « يحلفه » .
 (٩) في (ص) : « قلت : فقال لك : تظلمني بأن هذا ولد قبلي وبيلد غير بلدي » ، وفي (م) : « قلت : فقال لك : تظلمني بأن هذا ولد قبلي وبيلد غير بلدي » .
 (١٠) في (ص) : « أنني لا أبر فيه » . (١١) في (ص ، م) : « فإذا سألت » .
 (١٢) في (ص ، م) : « غبيا الشيء » : حفي (القاموس) .
 (١٣) في (م) : « أو لا » .
 (١٤) في (ص ، م) : « إلا من بعد العلم » .
 (١٥) في (ص ، م) : « من » . (١٦) في (م) : « تحلف » .
 (١٧) في (ص ، م) : « قال الشافعي فقال » .
 (١٨) في (م) : « نحيد » .
 (١٩) حديث سعيد بن المسيب في :

السنن الكبرى للبيهقي : (١٢٢ / ٨) كتاب القسامة - باب أصل القسامة - من طريق عقيل وقره بن عبد الرحمن وابن جريج ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب أنه قال : مضت السنة في القسامة أن يحلف خمسين رجلا خمسين يمينا ، فإن نكل واحد منهم لم يعطوا الدم .
 قال البيهقي : هذا منقطع [أي مرسل] .
 أما حديث ابن بجيد فسأيت وياتي تخريجه بعد قليل - إن شاء الله عز وجل وتعالى .

(١) قلت : أفأخذت بحديث سعيد وابن بجيد (٢) فتقول : اختلفت أحاديث عن النبي (٣) ﷺ فأخذت بأحدها ؟ قال : لا . قلت : فقد خالفت كل ما روى عن النبي (٤) ﷺ في القسامة . قال : قلت (٥) : فلم لم تأخذ (٦) بحديث ابن المسيب ؟ قلت (٧) : هو منقطع والموتصل أولى أن يؤخذ به (٨) ، والأنصاريون أعلم بحديث أصحابهم من غيرهم . قال : فكيف لم تأخذ بحديث ابن بجيد ؟ قلت : لا يثبت ثبوت حديث سهل ، فهذا (٩) صرنا (١٠) إلى حديث سهل دونه .

قال : فإن صاحبكم (١١) قال : لا تجب القسامة إلا بَلَوْتُ من بيعة أو دعوى من ميت (١٢) ، ثم وصف اللوث (١٣) بغير ما وصفت (١٤) . / قلت : قد رأيتنا تركناه (١٥) على أصحابنا، وصرنا إلى أن نقضى فيه بمثل المعنى الذى قضى به رسول الله ﷺ ، لا بشيء (١٦) فى غير معناه . قال : وأعطيتم (١٧) بالقسامة (١٨) فى النفس ، ولم تعطوا بها فى الجراح . قلت : أعطينا بها حيث أعطى رسول الله (١٩) ﷺ (٢٠) . قال : الجراح مخالفة للنفس ؟ قلت : لأن المجروح قد يتبين من جرحه ، ويدل على من عمل (٢١) ذلك ، ولا يتبين

ب/٩٩٦
ص

- (٢-١) ما بين الرقمين ليس فى (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .
 (٣ ، ٤) فى (ص ، م) : « رسول الله » .
 (٥) فى (ب) : « قال : لا . قلت » .
 (٦) فى (ص) : « فلم لم تأخذوا » ، وفى (م) : « فلم لا تأخذوا » .
 (٧) فى (ب) : « قال » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .
 (٨) فى (ص ، م) : « أولى أن يؤخذ به منه » .
 (٩) فى (م) : « فهذا » .
 (١٠) فى (ص) : « صرت » ، وفى (م) : « صرف » .
 (١١) فى (م) : « بأن قال صاحبكم » .
 (١٢) المراد به مالك رحمه الله - عز وجل - قال فى الموطأ : « وأن القسامة لا تجب إلا بأحد أمرين ؛ إما أن يقول المقتول : دمي عند فلان ، أو يأتى ولاة الدم بَلَوْتُ من بيعة » .
 واللوث : البيعة الضعيفة ، غير الكاملة .
 [ط (٢ / ٨٧٩) - (٤٤) كتاب القسامة ، (١) باب تبذئة أهل الدم فى القسامة] .
 (١٣) فى (ص) : « الثوب » . (١٤) فى (ص ، م) : « وصفته » .
 (١٥) فى (ص ، م) : « تركناه » . (١٦) فى (ص ، م) : « شئ » .
 (١٧) فى (م) : « فأعطيتم » . (١٨) فى (ص ، م) : « القسامة » .
 (١٩) فى (ص) : « قلت : أعطينا بها حيث أعطى بها رسول الله » ، وفى (م) : « قلت أعطيناها حيث أعطى بها رسول الله » .
 (٢٠) بعدها فى (ص) : « وقد أعطيت بالقسامة فى النفس ولم تعط بها فى الجراح » ، وفى (م) : « وقد أعطيت بالقسامة فى النفس ولم يعط بها فى الجراح » .
 (٢١) فى (ص ، م) : « علم » .

الميت ذلك. قال: نعم . قلنا : فبهذا لم نعط بها فى الجراح ، كما أعطينا بها فى النفس .
والقضية التى خالفوا بها البيته على المدعى واليمين على المدعى عليه (١) أنهم أحلفوا
أهل المحلة ولم يبرئوهم ، وإنما جعل رسول الله ﷺ اليمين موضع براءة . وقد كتبنا
الحجة فى هذا مع غير ذلك مما كتبناه فى غير هذا الكتاب ، وما رأيناهم (٢) ادعوا الحجة
فى شىء إلا تركوه ، ولا عابوا شيئاً إلا دخلوا فى مثله أو أكثر منه .

[٣٣٧] قال الشافعى رحمته الله : ومن كتاب عمر بن حبيب ، عن محمد بن إسحاق قال :
حدثنى محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمى ، عن عبد الرحمن بن بجيد (٣) بن قيسى ،
أحد بنى حارثة ، قال محمد - يعنى (٤) ابن إبراهيم : وأيم الله ما كان سهل بأكثر علما منه ،
ولكنه كان أسن منه ، قال : والله ما هكذا كان الشأن (٥) ، ولكن سهلا أوهم ، ما قال
رسول الله ﷺ : « احلفوا ، على ما لا (٦) علم لهم به » ولكنه كتب إلى يهود خيبر
حين كلمته الأنصار أنه وجد قتيل بين آبياتكم ، فدوه ، فكتبوا إليه يحلفون بالله ما
قتلوه ، ولا يعلمون له قاتلا ، فوداه رسول الله ﷺ من عنده .

قال الشافعى رحمته الله : فقال لى قائل : ما يمنعك (٧) أن تأخذ بحديث ابن بجيد (٨) ؟
قلت : لا أعلم ابن بجيد (٩) سمع من النبى ﷺ ، وإذا (١٠) لم يكن سمع من النبى ﷺ

- (١) فى (م) : « عليهم » .
(٢) فى (م) : « نجيد » .
(٣) « يعنى » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
(٤) فى (م) : « البيان » .
(٥) « لا » : ليست فى (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .
(٦) فى (ص ، م) : « ما منعك » . (٨ ، ٩) فى (م) : « نجيد » .
(٧) فى (ص ، م) : « وإن » .

[٣٣٧] * د : (٥ / ١٤٧) (٣٤) كتاب الدييات (٩) باب ترك القود بالقامة - عن عبد العزيز بن يحيى الحرانى ،
عن محمد بن سلمة ، عن محمد بن إسحاق ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث ، عن عبد الرحمن
ابن بجيد قال : إن سهلاً - والله - أوهم الحديث ، إن رسول الله ﷺ كتب إلى يهود : « إنه قد وجد
بين أظهركم قتيل ، فدوه » ، فكتبوا يحلفون بالله خمسين يمينا ما قتلناه ، ولا علما قاتلا . قال : فوداه
رسول الله من عنده مائة ناقة .

قال صاحب الجوهر النقى : ابن بجيد أدرك النبى ﷺ ، وذكره ابن حبان وغيره فى الصحابة ،
وقال العسكرى : أثبت له صحبة ، وصحح الترمذى من روايته حديث : « ردوا السائل ولو بظلف
محرق » وقد تقدم غير مرة أن مسلماً أنكر فى اشتراط الاتصال بثبوت اللقاء والسمع واكتفى بإمكان
اللقاء ، فعلى هذا لا يكون الحديث مرسلًا وإن لم يثبت سماعه . (وانظر الإصابة ٢ / ٣٩١ - ٣٩٢) .
والله عز وجل وتعالى أعلم .

فهو مرسل ، ولسنا ولا إياك (١) ثبت المرسل ، وقد علمت سهلا صحب النبي ﷺ (٢) ،
وسمع منه ، وساق الحديث ساقا لا يثبت (٣) إلا الأثبات ، فأخذت به ؛ لما وصفت . قال :
فما منعك أن تأخذ بحديث ابن شهاب (٤) ؟ قلت : مرسل ، والقتيل أنصاري ،
والأنصاريون أولى بالعناية (٥) بالعلم به (٦) من غيرهم ، إذا كان كل ثقة ، وكل عندنا
بنعمة الله تعالى ثقة .

[٧٣] باب المختلفات التي لا يثبت بعضها

من مات ولم يحج أو كان عليه نذر (٧)

[٣٣٨] حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أنا مالك (٨) ، عن ابن شهاب ،
عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس : أن سعد بن عبادَةَ استفتى رسول
الله ﷺ ، فقال : إن أمي ماتت وعليها نذر ، فقال النبي ﷺ : « اقضه عنها » .
قال الشافعي رحمته : سن رسول الله ﷺ (٩) أن تقضى فريضة الحج عن من بلغ ألا
يستمسك على الراحلة (١٠) .

وسن أن (١١) يقضى نذر الحج عن نذره (١٢) (١٣) .

(١) في (ص ، م) : « ولسنا وإياك » .
(٢) في (ص ، م) : « رسول الله ﷺ » .
(٣) في (م) : « يشبه » .
(٤) في (ص ، م) : « والأنصاريون بالعناية أولى » .
(٥) في (ص ، م) : « ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) » .
(٦) في (ص ، م) : « المختلفات التي لا يثبت بعضها الرجل بموت ولم يحج أو كان عليه نذر » .
(٧) في (ص ، م) : « قال الشافعي أخبرنا مالك » .
(٨) انظر في كتاب الحج - باب كيف الاستطاعة إلى الحج . رقم : [٩٤٦] .
(٩ - ١١) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
(١٢) في (ص) : « أن يقضى نذره وفريضة الحج عن نذره » ، وفي (م) : « أن يقضى نذره وفريضة الحج
عن نذره » .

(١٣) خ : (٤ / ٢٢٨ - ٢٢٩) (٨٣) كتاب الأيمان والنذور (٣٠) باب من مات وعليه نذر - عن آدم ، عن
شعبة ، عن أبي بشر ، عن سعيد بن جبيرة ، عن ابن عباس رضي الله عنه قال : أتى النبي ﷺ رجل فقال له : إن
أختي نذرت أن تحج ، وإنها ماتت ، فقال النبي ﷺ : « لو كان عليها دين ، أكنت قاضيه ؟ » قال : نعم .
قال : « فاقض الله ، فهو أحق بالتضاء » . رقم : (٦٦٩٩) .

[٣٣٨] * ط : (٢ / ٤٧٢) (٢٢) كتاب النذور والأيمان (١) باب ما يجب من النذور في المشي . رقم : (١) .
* خ : (٢ / ٢٩٣) (٥٥) كتاب الوصايا (١٩) باب وما يستحب لمن يتوفى فجأة أن يتصدقوا عنه ،
وقضاء النذور عن الميت - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك به . رقم : (٢٧٦١) .
* م : (٣ / ١٢٦١) (٢٦) كتاب النذر (١) باب الأمر بقضاء النذر - عن يحيى بن يحيى عن مالك
به . رقم : (١ / ١٦٣٨) .

وكان فرض الله تعالى في الحج على من وجد إليه السبيل (١) .

وسن رسول الله ﷺ في السبيل المركب والزاد (٢) (٣) ، وفي هذا نفقة على المال .

وسن النبي (٤) ﷺ أن يتصدق عن الميت (٥) ، ولم يجعل الله من الحج بدلا غير

الحج ، ولم يسم ابن عباس ما كان نذر أم سعد ، فاحتمل أن يكون نذراً لحج (٦) ، فأمره بقضائه عنها ؛ لأن من سته قضاءه عن الميت ولو كان (٧) نذر صدقة كان كذلك .

والعمرة كالحج .

قال (٨) : فأما من نذر صياما أو صلاة ثم مات فإنه يكفر عنه في الصوم (٩) ، ولا

يصام عنه ، ولا يصلى عنه ، ولا يكفر عنه في الصلاة .

قال الشافعي رحمته : فإن قال قائل : ما فرق بين الحج والصوم والصلاة ؟ قلت :

قد فرق الله تعالى بينها ، فإن (١٠) قال : وأين ؟ قلت فرض الله تعالى الحج على من

وجد إليه سبيلا ، وسن رسول الله ﷺ أن يقضى عمن لم يحج (١١) ولم يجعل الله تعالى

ولا رسوله ﷺ من الحج بدلا غير الحج ، وفرض الله تعالى الصوم / فقال : ﴿ فَمَنْ كَانَ

مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ [البقرة : ١٨٤] إلى قوله : ﴿ مَسْكِينٍ ﴾ (١٢) ﴿ قِيلَ (١٣) : ﴿ يُطِيقُونَهُ ﴾

كانوا يطيقونه ، ثم عجزوا عنه ، فعليهم في كل يوم طعام مسكين ، وأمر بالصلاة ، وسن

رسول الله ﷺ ألا تقضى الحائض ، ولا يقضى عنها ما تركت من الصلاة ، وقال (١٤)

عوام المفتين (١٥) : ولا المغلوب على عقله ، ولم يجعلوا في ترك الصلاة كفارة ،

(١) انظر رقم : [٩٥٤] في كتاب الحج - باب الحال التي يجب فيها الحج .

(٢) في (ص ، م) : « وسن رسول الله ﷺ أن السبيل الزاد والمركب » .

(٣) في قوله عز وجل : ﴿ وَبَلِّغْ عَلَى النَّاسِ مَجْزِئَ الْبَيْتِ مِنْ أَسْطِغَارِ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] .

(٤) في (ص ، م) : « رسول الله » .

(٥) انظر رقم : [٩٤٥] في كتاب الحج - الإذن للعبد . وتخريجه .

(٦) في (ص ، م) : « نذر حج » .

(٧) « كان » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٨) في (ص) : « قال الشافعي » ، وفي (م) : « قال الشافعي رحمته » .

(٩) في (ص ، م) : « يكفر عنه بالصوم » .

(١٠) « فإن » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(١١) سبقت رواية البخاري قريبا .

(١٢) في (ص) : « ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ إلى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ » ،

وفي (م) : « ﴿ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا ﴾ إلى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ » .

(١٣) في (ص) : « فقيل » . (١٤) في (ص) : « قال » .

(١٥) في (ص ، م) : « المفتين » .

(١) ولم يذكر في كتاب ولا سنة عن صلاة كفارة (٢) من صدقة ، ولا أن يقوم به أحد عن أحد ، وكان عمل كل امرئ لنفسه ، وكانت الصلاة والصوم (٣) عمل المرء لنفسه ، لا يعمله غيره ، وكان يعمل الحج (٤) عن الرجل (٥) اتباعاً لسنة رسول الله ﷺ ، بخلاف الصلاة والصوم (٦) ؛ لأن فيه نفقة من المال (٧) ، وليس ذلك في صوم ، ولا صلاة .

قال الشافعي رضي الله عنه : فإن قيل : أفروى عن رسول الله ﷺ أنه أمر أحداً أن يصوم عن أحداً؟ قيل : نعم .

روى ابن عباس عن النبي ﷺ (٨) .

فإن قيل : فلم لا (٩) تأخذ (١٠) به ؟ قيل : حدث (١١) الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله (١٢) ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ (١٣) : « نذر نذراً (١٤) » ولم يسمه ، مع حفظ الزهري وطول مجالسة عبيد الله (١٥) لابن عباس ، فلما جاء غيره عن ابن عباس (١٦)

(١ - ٢) ما بين الرقمين ليس في (م) ، وأثبتناه من (ص ، ب) .

(٣) في (ص ، م) : « وكان الصوم والصلاة » .

(٤) « الحج » : ليست في (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٥) في (ص ، م) : « رجل » .

(٦) في (ص ، م) : « وبخلافه الصوم والصلاة » .

(٧) في (ص) : « في أن فيه نفقة من مالك » ، وفي (م) : « في أن فيه نفقة من مال » .

(٨) لم أعر على هذه الرواية التي أشار إليها الإمام .

لكن قال البيهقي : وقد ثبت جواز القضاء عن الميت برواية سعيد بن جبير وعطاء وعكرمة ، عن ابن عباس في رواية أكثرهم : أن امرأة سألت ، فيشبه أن تكون غير قصة أم سعد ، وفي رواية بعضهم : « صومي عن أمك » .

ونقل البيهقي أيضاً عن الشافعي في كتاب المناسك القديم قوله : « وقد روى في الصوم عن الميت شيء فإن كان ثابتاً صيم عنه ، كما يحج عنه » .

وقد صحح البيهقي الصوم عن الميت بحديث بريدة الأسلمي الذي رواه مسلم ، وحديث عائشة : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » . (المعرفة ٣ / ٤٠٢ - ٤٠٤)

وقال في السنن الكبرى : والأحاديث المرفوعة - أي في جواز الصيام عن الميت - أصح إسناداً وأشهر رجالاً وقد أودعها صاحبها الصحيح في كتابيهما ، ولو وقف الشافعي - رحمه الله - على جميع طرقها وتظاهرها لم يخالفها - إن شاء الله تعالى - وبالله التوفيق . (٤ / ٢٥٧) .

(٩) « لا » : ليست في (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(١٠) في (ص) : « أخذت » . (١١) في (م) : « حديث » .

(١٢) « ابن عبد الله » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٣) « عن النبي ﷺ » : ليست في (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(١٤) « نذراً » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب ، م) .

(١٥) في (ص ، م) : « مجالسته عبد الله » .

(١٦) في (ص ، م) : « فلما جاء غيره عن رجل عن ابن عباس » .

بغير ما في حديث عبيد الله أشبه ألا يكون محفوظا .

فإن قيل : أتعرف الذى جاء بهذا (١) الحديث يغلط عن ابن عباس ؟ قيل : نعم .
 روى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس (٢) أنه قال / لابن الزبير : إن الزبير حل من
 متعته (٣) الحج ، فروى هذا عن ابن عباس أنها متعة النساء ، وهذا غلط فاحش .

قال الشافعى : وليست علينا كبير مثونة (٤) فى الحديث الثابت إذا اختلف أو ظن
 مختلفا (٥) ؛ لما وصفت ، ولا مثونة على (٦) أهل العلم بالحديث والنصفة فى العلم
 بالحديث أن يشبه أن يكون غلطا ، والحديث الذى لا يثبت مثله .

وقد (٧) عارض صنفان من الناس فى الحديث الذى لا يثبت مثله لحال بعض
 محدثيه ، والحديث الذى غلط صاحبه بدلالة ، فلا (٨) يثبت ، فسألنى منهم طائفة تبطل
 الحديث عن هذا الموضع بضريين : (٩) أحدهما : الجهالة ممن لا يثبت حديثه ، والآخر :
 بأن يوجد من الحديث ما يردده (١٠) ، فيقولون : إذا (١١) جاز فى واحد منه جاز فى كله
 وصرتم فى معناها .

فقلت (١٢) : أرأيت الحاكم إذا شهد عنده ثلاثة : عدل يعرفه (١٣) ، ومجروح يعرفه ،
 ورجل يجهل جرحه وعدله ، أليس يجيز شهادة العدل ، ويترك (١٤) شهادة المجروح ،
 ويقف شهادة المجهول (١٥) حتى يعرفه (١٦) بعدل فيجيزه (١٧) ، أو بجرح فيرده (١٨) ؟ فإن
 قال : بلى . قيل : فلما رد المجروح فى الشهادة بالظنة جاز (١٩) له أن يرد العدل الذى لا

- (١) فى (ص) : « فى » بدل « بهذا » .
 (٢) « عن ابن عباس » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب ، م) .
 (٣) فى (ص ، م) : « متعة » .
 (٤) فى (م) : « قال الشافعى رضي الله عنه وليس علينا مثونة » .
 (٥) فى (م) : « إذا اختلفنا وطن مختلفا » .
 (٦) فى (ص ، م) : « من » .
 (٧) فى (ص ، م) : « أو قد » .
 (٨) فى (ص) : « ولا » .
 (٩) فى (ص) : « نظرين » ، وفى (م) : « نظر من » .
 (١٠) فى (ص ، م) : « والآخر أن يؤخذ من الحديث ما يرد » .
 (١١) فى (ص ، م) : « فإذا » .
 (١٢) فى (ب) : « الذى يشبه » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .
 (١٣) فى (م) : « تعرفه » .
 (١٤) فى (ص ، م) : « وترد » .
 (١٥) فى (ص) : « المجهول » .
 (١٦) فى (م) : « تعرفه » .
 (١٧) فى (ص ، م) : « فتجيزه » .
 (١٨) فى (ص) : « أو يخرج فيرده » ، وفى (م) : « أو يخرج فترده » .
 (١٩) فى (ص ، م) : « فلما رد المجروح والموجود فى شهادته الظنة والمجهول جاز » .

يوجد ذلك في شهادته ؟ فإن قال (١) : لا . قيل : فكذلك الحديث لا يختلف ، وليس نحييز لكم خلاف الحديث .

وطائفة (٢) تكلمت بجهالة (٣) ، ولم ترض أن تترك الجهالة (٤) ، ولم تقبل العلم فثقلت مئونها ، وقالوا : قد تردون (٥) حديثنا وتأخذون بآخر ، قلنا : نرده (٦) بما يجب به رده ، ونقبله بما يجب به قبوله ، كما قلنا في الشهود ، وكانت فيه مئونة ، وإن (٧) غضب قوم لبعض من رد من حديثه ، فقالوا : هؤلاء يعيبون الفقهاء ، وليس يجوز على الحكام أن يقال : هؤلاء يردون شهادة المسلمين ، وإن ردوا شهادة بعضهم بظنة أو دلالة على غلط ، أو وجه يجوز به رد الشهادة .

[٧٤] (٨) باب المختلفات التي لا يثبت بعضها (٩)

من أعتق شركاً له في عبد

[٣٣٩] حدثنا الربيع قال (١٠) : أخبرنا الشافعي قال (١١) : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : « من أعتق شركاً له في عبد ، فكان له مال يبلغ ثمن العبد (١٢) قوم عليه قيمة العدل (١٣) ، فأعطى شركاءه (١٤) حصصهم ، وعتق عليه العبد ، وإلا فقد عتق منه ما عتق » .

[٣٤٠] أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن سالم بن عبد الله بن

(١) في (م) : « قيل » .

(٢) في (م ، ص) : « فطائفة » .

(٣) في (ب) : « بالجهالة » .

(٤) في (ص) : « ولم ترض له أن يترك والجهالة » ، وفي (م) : « ولم ترض به أن يترك والجهالة » .

(٥) في (ص ، م) : « يردون » .

(٦) في (ص ، م) : « قيل يرده » .

(٧) في (ص ، م) : « فإن » .

(٨ - ٩) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(١٠) « حدثنا الربيع قال : ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(١١) في (ص ، م) : « قال الشافعي » .

(١٢) في (م) : « يبلغ به ثمن العبد » .

(١٣) في (ص ، م) : « قوم عليه العبد قيمة العدل » .

(١٤) في (م) : « شركاءه » .

[٣٣٩] رواه الإمام في كتاب اختلاف مالك والشافعي - باب في العتق رقم : [٣٦٣٧] وخرج هناك ، ورواه

في كتاب العتق - القرعة . رقم : [٤٢٥٧] .

[٣٤٠] رواه الإمام في كتاب العتق - باب القرعة . رقم : [٤٢٦٠] . وخرج هناك .

باب المختلفات التي لا يثبت بعضها من أعتق شركاً له في عبد _____ ٣٠١
عمر ، عن أبيه : / أن رسول الله ﷺ قال : « أيما عبد كان بين اثنين فأعتق أحدهما
نصيبه فإن كان موسراً فإنه يقوّم عليه بأعلى (١) القيمة ، أو قيمة عدل ، ليست بوكس ولا
شطط » ، ثم يغرم لهذا حصته .

[٣٤١] (٢) حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال (٣) : أخبرنا عبد المجيد ، عن ابن
جريج ، قال : أخبرني قيس بن سعد ، أنه سمع مكحولاً يقول : سمعت سعيد (٤) بن
المسيب يقول : أعتقت امرأة أو رجل (٥) ستة أعبد لها ، ولم يكن لها مال غيرهم (٦) ،
فأتى النبي ﷺ في ذلك ، فأفرع بينهم فأعتق ثلثهم .

قال الشافعي رحمه الله : كان ذلك في مرض المعتق الذي مات فيه .

[٣٤٢] أخبرنا عبد الوهاب (٧) ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أبي المهلب ، عن
عمران بن حصين (٨) : أن رجلاً من الأنصار أوصى عند موته فأعتق ستة ممالك ،
ليس (٩) له مال غيرهم ، أو قال : أعتق عند موته ستة ممالك ليس له شيء غيرهم ، فبلغ
ذلك النبي ﷺ ، فقال فيه قولاً شديداً ، ثم دعاهم فجزأهم ثلاثة أجزاء ، فأفرع بينهم ،
فأعتق اثنين ، وأرق أربعة .

قال الشافعي رحمه الله : وبهذا كله نأخذ ، وكل واحد (١٠) من هذه الأحاديث ثابت
عندنا عن رسول الله ﷺ ، فمن أعتق شركاً له في عبد ، فكان له مال يبلغ ثمن العبد
قوم عليه قيمة العدل ، فأعطى شركاءه (١١) حصصهم ، وكان حراً يوم تكلم بالعتق ، وله
ولاؤه ، وإن لم يكن له مال يبلغ قيمته عتق عليه ما ملك منه ، ورق ما بقي
لأصحابه فيه .

(١) في (م) : « بأغلا » .

(٢ - ٣) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٤) « سعيد » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٥) في (ص ، م) : « أو رجلاً » . (٦) في (ص ، م) : « غيره » .

(٧) في (ص ، م) : « عبد الوهاب بن عبد المجيد » .

(٨) في (ص ، م) : « الحصين » . (٩) في (ص ، م) : « وليس » .

(١٠) « وكل واحد » ليست في (ص) . (١١) في (ص ، م) : « شركاؤه » .

[٣٤١] رواه الإمام في كتاب العتق - باب القرعة . رقم [٤٢٥٥] وخرج هناك ، وإن كان الإسناد يختلف عما
هنا قليلاً .

[٣٤٢] رواه الإمام في كتاب العتق - باب القرعة . رقم : [٤٢٥٦] .

ومن (١) كان له ممالك لا يملك غيرهم ، فأعتقهم في مرضه الذي مات فيه عتقَ بنات ، ثم مات من مرضه أقرعنا بينهم على ثلاثة أجزاء ، فأيهم خرج له سهم العتق عتق ، ورق الباقون ، ولا يستسمى الرقيق ، ولا العبد يعتق (٢) بعضه في حال .

[٧٥] باب (٣) الخلاف في هذا الباب

(٤) حدثنا الربيع قال (٥) : قال الشافعي رحمه الله تعالى : وخالف مذهبا في هذا بعض الناس ، فزعم أن الرجل إذا أعتق شركا له في عبد فشريكه بالخيار ، بين أن يُعتقَ ، أو يُضَمَّته أو يُستَسْعَى العبد ، فخالفه أصحابه (٦) وعابوا هذا القول عليه ، فقالوا : إذا كان المعتق للشَّقْص (٧) له في العبد موسرا عتق عليه كله ، وإن كان معسرا فالعبد حر ويسعى في حصة (٨) شريكه ، وقالوا في ثلاثة ممالك أعتقهم رجل لا مال له غيرهم عند الموت : يعتق ثلث كل واحد منهم ، ويسعى في ثلثي قيمته .

[٣٤٣] قال الشافعي رضي الله عنه : وسمعت من يحتج (٩) بأنه قال بعض هذا بأن روى عن

- (١) في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله » ، وفي (م) : « قال الشافعي رضي الله عنه » .
 (٢) في (ص ، م) : « عتق » .
 (٣) « باب » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
 (٤ - ٥) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .
 (٦) في (ص ، م) : « أصحابنا » . (٧) في (ص ، م) : « الشقص » . ومعناه : الجزء .
 (٨) في (ص ، م) : « حصته » .
 (٩) في (ص ، م) : « وسمعت بعض من يحتج » .

[٣٤٣] * خ : (٢ / ٢١٥) (٤٩) كتاب العتق (٥) باب إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد

غير مشقوق عليه على نحو الكتابة - عن يزيد بن زريع عن سعيد به .

قال : تابعه حجاج بن حجاج وأبان وموسى بن خلف ، عن قتادة . اختصره شعبة [أى لم يذكر السعاية ، كما ذكر الترمذى] . رقم : (٢٥٢٧) .

* م : (٢ / ١١٤٠) (٢٠) كتاب العتق (١) باب ذكر سعاية العبد - عن عمرو الناقد ، عن إسماعيل بن إبراهيم ، عن ابن أبي عروبة به .

ومن طريق عيسى بن يونس عن سعيد بن أبي عروبة به . رقم : (٣ - ٤ / ١٥٠٣) .

* د : (٤ / ٣٥٤ - ٣٥٥) (٢٤) أبواب العتق (٦) باب من ذكر السعاية في هذا الحديث - من طريق

يزيد بن زريع ، ومحمد بن بشر ، عن سعيد بن أبي عروبة نحو ما سبق وزاد : « فإن لم يكن له مال قوم العبد قيمة عدل ، ثم استسعى لصاحبه في قيمته غير مشقوق عليه » .

ومن طريق يحيى وابن أبي عدى عن سعيد به . رقم : (٣٩٣٤) .

قال أبو داود : ورواه روح بن عبادة ، عن سعيد بن أبي عروبة لم يذكر السعاية ، ورواه جرير بن حازم وموسى بن خلف جميعاً عن قتادة بإسناد يزيد بن زريع ومعناه ، وذكرنا فيه السعاية .

رجل ، عن سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نَهَيْك ، عن أبى هريرة ، عن النبى ﷺ فى العبد بين اثنين يعتقه أحدهما وهو معسر يسمى .

[٣٤٤] وروى عن رجل (١) ، عن خالد الحذاء ، عن أبى قلابة عن رجل من بنى عذرة .

قال الشافعى رحمته الله : قيل له (٢) : أو ثابت حديث (٣) أبى قلابة لو لم يخالف (٤)

فيه الذى رواه عن خالد ؟ فقال من حضر (٥) : هو (٦) مرسل ، ولو كان موصولا (٧)

(١) فى (ص ، م) : « وروى الرجل » . (٢) فى (ص ، م) : « فقيل له » .

(٣) فى (م) : « أو ثابت عليه حديث » . (٤) فى (ص ، م) : « يخالفه » .

(٥) فى (ص) : « فقال بعض من حضره » ، وفى (م) : « فقال بعض من حضر » .

(٦) فى (ص ، م) : « وهو » . (٧) فى (م) : « ولو كان مرسل ولو كان موصولا » .

* ت : (٣ / ٢٣ - ٢٤ بشار) كتاب الأحكام (١٤) باب ما جاء فى العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه - عن على بن خشرم ، عن عيسى بن يونس عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة ، عن النضر بن أنس به .

وعن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن عروبة به نحوه .

قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

قال البيهقى فى المعرفة : وإنما يضعف أمر الاستسعاء فى هذا الحديث رواية همام بن يحيى عن قتادة ، فإنه فصله من الحديث ، وجعله من قول قتادة ، ولعل الذى أخبر الشافعى بضعفه وقف على رواية همام ، أو عرف علة أخرى لم تقف عليها . فإله أعلم .

ثم بين البيهقى أن أحاديث همام عن قتادة أصح .

ثم قال : فقد اجتمع هاهنا شعبة مع فضل حفظه وعلمه بما سمع من قتادة وما لم يسمع ، وهشام يتبع فضل حفظه ، وهمام مع صحة كتابه وزيادة معرفته بما ليس من الحديث على خلاف ابن أبى عروبة ومن تابعه فى إدراج السعاية فى الحديث ، وكفى هذا ما يضعف ثبوت الاستسعاء بالحديث . (المعرفة / ٧ - ٤٩٠ - ٤٩١) .

وقد روى أبو داود الأحاديث عن أبى هريرة التى ليس فيها الاستسعاء ، والتى أشار إلى بعضها

الإمام وأشار إليها البيهقى .

* د : (٤ / ٣٥٤ - ٣٥٣ ط عوامة) عن محمد بن كثير ، عن همام ، عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيك ، عن أبى هريرة : أن رجلا أعتق سقبيصاً له من غلام ، فأجاز النبى ﷺ عتقه وغرمه بقية ثمنه . رقم (٣٩٣٠) .

ومن طريق شعبة ، عن قتادة بإسناده عن النبى ﷺ قال : « من أعتق مملوكاً بينه وبين آخر فعليه

خلاصه » . رقم (٣٩٣١) .

ومن طريق معاذ بن هشام عن أبيه ، ومن طريق روح عن هشام بن أبى عبد الله ، عن قتادة

بإسناده أن رسول الله ﷺ قال : « من أعتق نصيباً له فى مملوك عتق من ماله إن كان له مال » . رقم :

(٣٩٣٢) .

فهذه كلها ليس فيها السعاية من العبد .

[٣٤٤] قال البيهقى : ذكره - أبى الشافعى - فى القديم أتم من ذلك فقال :

قلت : فعمن رويت الاستسعاء ؟ قال : رواه هشيم ، عن خالد ، عن أبى قلابة : أن رجلاً من بنى عذرة أعتق عبداً له - يعنى فى مرضه - فأعتق النبى ﷺ ثلثه واستسعاء فى ثلثى قيمته .

قال الشافعى : فقلت له : قد أخبرنى عبد الوهاب عن خالد ، عن أبى قلابة فى الرجل من عذرة هذا الخبر ، وقال : أعتق ثلثه . ليس فيه استسعاء ، وذكره ابن علية والثورى ، عن خالد ، عن أبى قلابة ، ليس فيه استسعاء .

وثلاثة أحق بالحفظ من واحد ، وابن علية والثورى أحفظ من هشيم ، ونرى هشيماً غلط فيه .

(المعرفة / ٧ - ٤٩٤ - ٤٩٥) .

كان عن رجل لم يسم ، ولم^(١) يعرف ، ولم^(٢) يثبت حديثه .

/ فقلت : أثابت حديثك^(٣) ، عن سعيد بن أبي عروبة لو كان منفردا بهذا الإسناد فيه الاستسعاء ، وقد خالفه شعبة وهشام ؟ فقال بعض من حضره : حديثه^(٤) شعبة وهشام هكذا ليس فيه استسعاء ، وهما أحفظ من ابن أبي عروبة^(٥) . قلت : فلو^(٦) كان منفردا^(٧) كان في هذا ما شكك في ثبوت الاستسعاء بالحديث .

وقيل لبعض من حضر^(٨) من^(٩) أهل الحديث : لو اختلف نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وحده^(١٠) ، وهذا الإسناد ، أيهما كان أثبت ؟ قال : نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ . قلت : وعلينا أن نصير إلى الأثبت من الحديثين ، قال : نعم . قلت : فمع نافع حديث عمران بن / حصين^(١١) بإبطال الاستسعاء .

قال الشافعي رضي الله عنه : ولقد سمعت بعض أهل النظر والدين منهم وأهل العلم بالحديث^(١٢) يقول : لو كان حديث سعيد بن أبي عروبة في الاستسعاء منفردا لا يخالفه غيره ما كان ثابتا .

قال الشافعي : فعارضنا منهم معارض آخر^(١٣) بحديث آخر في الاستسعاء^(١٤) ،

(١) في (ص ، م) : « لا » .

(٢) في (ص ، م) : « لم » .

(٣) في (ص ، م) : « قلت : أثابت حديثك » .

(٤) في (ص) : « حديثه » ، وفي (م) : « حديثه » .

(٥) في (ص ، م) : « أحفظ من سعيد بن أبي عروبة » .

(٦) « فلو » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٧) في (ص) : « منفردا » .

(٨) في (م) : « حضره » .

(٩) في (ص) : « نفى » هكذا ، وفي (م) : « في » .

(١٠) في (ص) : « قلت : وعلينا وحده » .

(١١) في (ص ، م) : « الحصين » وقد سبق قريبا في هذا الباب .

(١٢) في (ص ، م) : « والتدين منهم والعلم بالحديث » .

(١٣) « آخر » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٤) قال البيهقي : لعله عورض برواية الحجاج بن أرطاة ، عن العلاء بن بدر ، عن أبي يحيى الأعرج قال : مثل النبي ﷺ عن عبد أعتقه مولاه عند موته وليس له مال غيره ، وعليه دين ، فأمره النبي ﷺ أن يسعى في الدين .

قال البيهقي : هذا منقطع ، رواه الحجاج بن أرطاة ، وهو غير محتج به ، وقد رواه الحجاج عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ في الاستسعاء .

قال عبد الرحمن بن مهدي : وهذا من أعظم الفرية ، كيف يكون هذا على ما رواه الحجاج ، وقد رواه عبيد الله بن عمر ، ومالك بن أنس ، وغيرهما عن نافع عن ابن عمر - يعني دون الاستسعاء - وأطال في إنكاره على الحجاج . (المعرفة / ٧ - ٤٩٥ - ٤٩٦) .

فقطعه عليه بعض أصحابه ، وقال : لا يذكر مثل هذا الحديث أحد يعرف الحديث لضعفه .

قال (١) بعضهم : نناظرك في قولنا وقولك ، فقلت (٢) : أو للمناظرة موضع ، مع ثبوت سنة رسول الله ﷺ بطرح (٣) الاستسعاء في حديثي (٤) نافع وعمران ؟ قال : إنا نقول : إن أيوب ربما قال : فقال نافع (٥) : فقد عتق منه ما عتق (٦) (٧) ، وربما لم يقله ، وأكثر ظني أنه شيء كان يقوله نافع برأيه .

(٨) فقلت له : لا أحسب عالما بالحديث وروايته يشك في أن مالكا أحفظ لحديث (٩) (١٠) نافع من أيوب ؛ لأنه كان ألزم له من أيوب ، ولمالك فضل حفظ لحديث (١١) (١٢) أصحابه خاصة ، ولو استويا في الحفظ ، فشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه ، لم يكن في هذا موضع لأن يغلط به الذي لم يشك (١٣) ، إنما يغلط الرجل بخلاف من (١٤) هو أحفظ منه ، أو يأتي بشيء في الحديث يشركه فيه من (١٥) لم يحفظ منه ما حفظ ، وهم عدد (١٦) ، وهو منفرد ، وقد وافق مالكا في زيادته (١٧) : « وإلا فقد عتق منه ما عتق » غيره (١٨) (١٩) وزاد فيه بعضهم : « ورق منه ما رق » .

(١) في (ص ، م) : « فقال » . (٢) في (ص ، م) : « قلت » .
 (٣) في (م) : « يطرح » . (٤) في (م) : « حديث » .
 (٥) في (ص ، م) : « إن أيوب قال : وربما قال نافع » ولقد أتى بعدها في (ص) : « وعمر قال : إنا نقول إن أيوب وربما قال نافع » .
 (٦) « ما عتق » : ليست في (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .
 (٧) خ : (٢ / ٢١٤) (٤٩) كتاب العتق (٤) باب إذا عتق عبدا بين اثنين - عن أبي النعمان ، عن حماد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر . . . الحديث ، وفيه : قال أيوب : لا أدرى أشيء قاله نافع ، أو شيء في الحديث .

[أى قول نافع في الحديث : وإلا فقد عتق منه ما عتق] .
 (٨) في (ص) : « قال الشافعي » ، وفي (م) : « قال الشافعي رضي الله عنه » .
 (٩) في (ص ، م) : « بحديث » .
 (١٠ - ١٢) ما بين الرقمين ليس في (م) ، وأثبتناه من (ص ، ب) .
 (١١) في (ص) : « فضل علمه بحديث » .
 (١٣) في (ص ، م) : « لأن تغليظه الذي لم يشك » .
 (١٤) في (ص ، م) : « ما » .
 (١٥) « من » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
 (١٦) في (ص ، م) : « لم يحفظ منه ما حفظ منه ، هم عدد » .
 (١٧) في (ص ، م) : « زيادة » .
 (١٨) « غيره » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
 (١٩) قال البيهقي : وقد تابع مالكا في روايته عن نافع أثبت آل عمر في زمانه وأحفظهم : عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب . (المعرفة ٧ / ٤٩٣) .

قال : فقلت له : هل علمت (١) خلقا يخالف حديث (٢) عمران بن حصين (٣) في حديث القرعة عن رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ، قلت ، فكيف كان خلافك له ، وهو كما وصفت ، وهو مما ثبت (٤) نحن وأنت ، أكثر (٥) من خلافك حديث (٦) نافع ؟ ومن أين استجزت أن تخالفه ، وقد علمت (٧) أن معارضا لو عارضك فقال : عطية المريض كعطية الصحيح ، فلم يكن لك عليه حجة أقوى من حديث عمران بن حصين (٨) : أن النبي ﷺ حكم في عتق المريض عتق بنات أنه وصيه .

[٣٤٥] وعلمت أن طاوسا قال : لا تجوز الوصية إلا لقرابة ، وتأول الوصية للوالدين والأقربين ؟ فقال : نسخ الوالدان بالفرائض (٩) ، ولم ينسخ الأقربون ، فلم يكن لنا عليه حجة إلا أن رسول الله ﷺ أنزل عتق المماليك وصية ، وأجازها ، وهم غير قرابة للمعتق ؛ لأنه كان عربيا ، والرقيق عجم ، وعلمت أن حجتنا وحجتك في الاختصار بالوصايا على الثلث من (١٠) حديث عمران بن الحصين دون حديث سعد ؛ لأنه ليس بين (١١) في حديث سعد بن أبي وقاص (١٢) . فكيف ثبتناه (١٣) حتى أصلنا منه هذه الأصول وغيرها ، واحتججنا به على من خالفنا ، ثم صرت إلى خلاف شيء منه بلا خبر مخالف له عن رسول الله ﷺ ؟ وقد علمت أن الذي احتج عليه بعضكم بحديث عمران بن حصين (١٤) : أن رسول الله ﷺ جعل عطية المريض من الثلث ،

(١) في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله : قلت له : قد علمت » ، وفي (م) : « فإن قلت له : هل علمت » .

(٢) « حديث » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٣) في (ص ، م) : « الحصين » . (٤) في (م) : « يثبت » .

(٥) في (م) : « بأكثر » .

(٦) في (ص) : « بحديث » ، وفي (م) : « الحديث » .

(٧) في (ص ، م) : « أن تخالفه وعلمت » . (٨) في (ص ، م) : « الحصين » .

(٩) في (م) : « بالفرض » .

(١٠) في (ص) : « فمن » ، وفي (م) : « في » .

(١١) في (ص ، م) : « بين » .

(١٢) قال سعد بن أبي وقاص لرسول الله ﷺ : أوصى بمالي كله ؟ قال : « لا » . قلت : فالشطر ؟ قال : « لا » ،

قلت : الثلث ؟ قال : « لا فالثلث ، والثلث كثير » وهو متفق عليه :

خ : (٢ / ٢٨٧) (٥٥) كتاب الوصايا (٢) باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفوا الناس . رقم :

(٢٧٤٢) - عن أبي نعيم ، عن سفيان ، عن سعد بن إبراهيم ، عن عامر بن سعد ، عن سعد به .

م : (٣ / ١٢٥٠ - ١٢٥٢) (٢٥) كتاب الوصية - من طريق سفيان به . رقم : (١٦٢٨ / ٥) .

(١٣) في (م) : « بيناه » . (١٤) في (ص ، م) : « الحصين » .

[٣٤٥] * سنن سعيد بن منصور : (١ / ١١٢) كتاب الوصية - باب هل يوصى الرجل من ماله أكثر من الثلث -

عن سفيان ، عن ابن طاوس ، عن أبيه : أنه كان يقول : إن الوصية كانت قبل الميراث ، فلما نزل

الميراث نسخ الميراث من يرث ، وبقيت الوصية لمن لا يرث ، فهي ثابتة ، فمن أوصى لغير ذي قرابته لم

يجز وصيته ؛ لأن رسول الله ﷺ قال : « لا تجوز وصية لوارث » . رقم : (٣٥٨) .

فإن (١) كان حديث عمران ثابتاً فقد خالفته ؟ وإن كان غير ثابت فلا حجة لك فيه ، ولكنك وإياه محجوجان به .

قال (٢) : فكيف يعتق (٣) ستة ، يعتق اثنان ويرق أربعة ؟ قلت : كما يعطى الرجل الرجل داراً أو رقيقاً له ثلثهم ، فيقتسمون (٤) ، فينفذ للمعطى بالوصية (٥) ثلثهم ، ويعطى الورثة ثلثهم ، فلما (٦) أعتق المريض ماله ولغيره جميعاً أعتقنا ماله فى بعضهم ، ولم نعتق مال غيره عليه (٧) .

قال الشافعى رحمه الله : قلت له : كيف قولك فى حديث (٨) ثبتته نحن وأنت عن رسول الله ﷺ ، عندنا وعندك غير واسع تركه (٩) ؛ لفرض الله جل وعز علينا قبول ما جاء عن النبى (١٠) ﷺ ، وإذا / أثبتنا (١١) عنه شيئاً فالفرض علينا اتباعه ، كما عدلنا وعدلت ، فقلنا : فى الجنين غرة (١٢) ، ولو كان حياً كانت (١٣) فيه مائة من الإبل أو ميتا لم يكن فيه (١٤) شىء ، وهو لا يعدو أن يكون (١٥) حياً أو ميتاً ، وكما قلنا نحن (١٦) وأنت فى جميع الجنائيات : ما جنى رجل ففى ماله ، إلا الخطأ فى بنى آدم فعلى عاقلته (١٧) وكما قلنا نحن (١٨) وأنت فى الديات وغيرها بالأمر الذى ليس فيه إلا الاتباع ، ولا ينبغي أن يختلف قولك .

ب/٩٩٨
ص

- (١) فى (ص ، م) : « وإن » .
 (٢) « قال » : ليست فى (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .
 (٣) فى (ص ، م) : « فيعتق » . (٤) فى (ص ، م) : « فيقسمون » .
 (٥) فى (ص ، م) : « الوصية » . (٦) فى (م) : « ولما » .
 (٧) فى (ص ، م) : « أعتق المريض ماله ولغيره جمعنا ماله فى بعضهم فاعتقنا ماله فى بعضهم ولم [تبعض] مال غيره عليه » ، وفى (م) : « ينقص » بدل « تبعض » .
 (٨) فى (ص ، م) : « قلت له : قولك كيف فى حديث » .
 (٩) « تركه » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
 (١٠) فى (ص ، م) : « ما جاء عن رسول الله » .
 (١١) فى (ص) : « أثبتنا » ، وفى (م) : « تثنا » هكذا رسمت .
 (١٢) انظر دية الجنين فى كتاب جراح العمى . أرقام : [٢٧١٢ - ٢٧١٥] .
 (١٣) فى (م) : « كان » .
 (١٤) « فيه » : ليست فى (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .
 (١٥) فى (ص ، م) : « هو ولا يعدو أن يكون » .
 (١٦) « نحن » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
 (١٧) فى (ص ، م) : « إلا الخطأ فى بنى آدم فإنه على عاقلته » .
 (١٨) « نحن » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

قال الشافعي رحمه الله فقال : فأكلمك فى حديث نافع ؟ قلت : أو للكلام فيه موضع ؟ قال : إنك خلطت فيه بين حكم الرق والحرية ، / قلت : ما فعلنا ، لقد تركناه لنفسه وكسبه ، كما (١) تركناه لخدمة سيده ، ما قدرنا (٢) فيه على غير هذا ، كما نفعل (٣) لو كان بين اثنين ، قال : أفجعلون (٤) ما اكتسب فى يومه له ؟ قلنا : نعم . قال : وإن مات ورثه ورثته الأحرار ؟ قلنا : نعم . قال فتورثونهم (٥) منه ولا تورثونه (٦) ؟ قلنا : نعم ، لم يخالفنا مسلم علمناه فى أنه إذا بقى فى العبد شئ من الرق ، فلا يرث ، ولا تجوز شهادته ، فقلنا : لا (٧) يرث بحال بإجماع (٨) وبألا تجوز شهادته ، وغير ذلك من أحكامه .

قال : أفوجد غيره يُورث ، ولا يرث ، ويحكم له ببعض حكم (٩) الحرية ولا يحكم ببعض (١٠) ؟ قلت : نعم الجنين يسقط ميتا يورث ، ولا يرث ، والمكاتب نحكم (١١) له فى منع سيده بيعه وماله بغير حكم العبد ، (١٢) ونحكم له فيما سوى ذلك منه بحكم العبد (١٣) .

قال الشافعي رحمه الله : وقلت له : رأيت إذا كان العبد بين اثنين ، فأعتقه أحدهما ، ففضى رسول الله ﷺ إن كان المعتق موسرا أن يعطى شريكه قيمة حصته ، ويكون حرا أنجده أعتقه فى هذا الموضع ، إلا بأن أعطى شريكه الذى لم يعتق قيمة نصيبه منه إذا خرج نصيبه من يديه (١٤) ؟ قال : لا . قلت : فإذا لم يثبت لك (١٥) أن النبى ﷺ أعتقه على المعسر واستسعا ، أما خالفت رسول الله ﷺ والقياس على قوله إذا أعتقه فأخرجته (١٦) من مال مالكة الذى لم يعتقه بغير قيمة دفعها (١٧) إليه ؟ قال : أجعل العبد يسعى فيها . قلت : فقال لك العبد : لا أسعى فيها إن كان الذى أعتقتى يعتقنى ، وإلا لا

- (١) فى (ص ، م) : « وكما » .
 (٢) فى (ص ، م) : « يفعل » .
 (٣) فى (ص ، م) : « فيجعلون » .
 (٤) فى (ص ، م) : « فيورثون » .
 (٥) فى (ص ، م) : « ولا يورثون به » .
 (٦) فى (ص ، م) : « ولا يجوز شهادة قلنا : لا » .
 (٧) فى (ص ، م) : « يرث إجماع » .
 (٨) فى (ص ، م) : « ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) » .
 (٩) « ولا يحكم ببعض » : ليس فى (ص) ، وأثبتناه من (ب) ، وفى (م) : « ويحكم له ببعض » .
 (١٠) فى (ص ، م) : « يحكم » .
 (١١) ما بين الرقمين ليس فى (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .
 (١٢) فى (ص ، م) : « يده » .
 (١٣) فى (ص ، م) : « قلنا : إذا لم تثبت لك » .
 (١٤) فى (ص ، م) : « فقد أخرجته » .
 (١٥) فى (ص) : « دفعتها » .

حاجة (١) لى فى السعاية ، أما (٢) ظلمت السيد ، وخالفت السنة (٣) ، وظلمت العبد إذ (٤) جعلت عليه قيمة لم يجز (٥) فيها جناية ، ولم يرض بالقيمة منه ، فدخل عليك ما تسمع (٦) مع خلافك فيه السنة ؟

[٧٦] باب (٧) قتل المؤمن بالكافر

[٣٤٦] حدثنا (٨) الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا مسلم بن خالد ، عن ابن أبى حسين ، عن عطاء وطاوس ، أحسبه قال : ومجاهد والحسن : أن رسول الله ﷺ قال يوم الفتح : « ولا يقتل مؤمن بكافر » .

قال الشافعى رضي الله عنه : وهذا (٩) عام عند أهل المغازى : أن رسول الله ﷺ تكلم فى خطبته (١٠) يوم الفتح .

قال الشافعى : وهو يروى مسندا عن النبى ﷺ من حديث عمرو بن شعيب (١١) وحديث عمران بن حصين (١٢) (١٣) .

[٣٤٧] أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن مطرف ، عن الشعبي ، عن أبى جحيفة قال : سألت عليا كرم الله وجهه : هل عندكم من رسول الله ﷺ شىء سوى القرآن ؟ فقال : لا ، والذي فلق الحبة ، وبرأ النسمة ، إلا أن يعطى الله عبداً فهما فى كتابه ، وما فى

(١) فى (ص ، م) : « وإلا فلا حاجة » . (٢) فى (ص ، م) : « إنما » .

(٣) فى (ص ، م) : « السنة فيه » . (٤) فى (م) : « إذا » .

(٥) فى (ص ، م) : « لم يجز » . (٦) فى (ص ، م) : « سمع » .

(٧) « باب » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٨) فى (ص ، م) : « أخبرنا » . (٩) فى (ص ، م) : « هذا » .

(١٠) فى (ص) : « تكلم به فى خطبته » .

(١١) سبق تخريجه فى كتاب الرد على محمد بن الحسن - باب دية أهل الذمة . رقم : [٤٠٩٨] .

(١٢) فى (ص ، م) : « الحصين » .

(١٣) السنن الكبرى للبيهقى : (٢٩ / ٨) كتاب الجراح - باب فيمن لا قصاص بينه باختلاف الدينين - من طريق يزيد بن عياض ، عن عبد الملك بن عبيد ، عن خريقت بنت الحصين ، عن أخيها عمران بن الحصين قال : قال رسول الله ﷺ يوم الفتح : « ألم تر إلى ما صنع صاحبكم هلال بن أمية : لو قتل مؤمناً بكافر لقتلته ، فذره » ، فوديناها وبنو مدلج معنا ، فجاءوا بغنم عفر لم أر أحسن منها ألواناً .

[٣٤٦] رواه الإمام فى كتاب جراح العمى - من لا قصاص بينه باختلاف الدينين . رقم : [٢٦٧٢ ، ٢٦٧] .

[٣٤٧] رواه الإمام فى : [٢٦٧٣] فى كتاب جراح العمى - من لا قصاص بينه باختلاف الدينين ، وخرج فى

رقم : [٢٦٥٥] فى الكتاب نفسه - قتل الحر بالعبد .

كما رواه فى كتاب الرد على محمد بن الحسن - باب دية أهل الذمة . رقم : [٤٠٨٧] .

الصحيفة (١) . قلت : وما فى الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الاسير ، وألا يقتل مؤمن بكافر .

قال الشافعى : وبهذا نأخذ ، وهو ثابت عندنا (٢) عن رسول الله ﷺ ببعض ما حكيت ، ولا يقتل حر بعد ، ولا مؤمن بكافر (٣) .

[٧٧] باب الخلاف فى قتل المؤمن بكافر (٤)

حدثنا الربيع قال (٥) : قال الشافعى رضي الله عنه : فخالفنا بعض الناس ، فقال : إذا قتل المؤمن الكافر الحر أو العبد قتلته (٦) به ، وإذا قتل المستأمن الكافر لم أقتله به .

قال الشافعى رحمة الله عليه : / فقلت لغير واحد منهم أقاويل جمعتها كلها جماعها : أن قلت لمن قلت منهم : ما حججتك فى أن يقتل المؤمن بالكافر المعاهد دون المستأمن ؟ [٣٤٨] قال (٧) : روى ربيعة عن ابن اليلمانى (٨) : أن النبى ﷺ قتل مؤمنا بكافر ، وقال : « أنا أحق من وفى بدمته » .

فقلت له : أرأيت (٩) لو لم يكن لنا حديث عن رسول الله ﷺ يخالف هذا ؟ أيكون (١٠) هذا مما يثبت عندك ؟ قال : إنه لمسل ، وما ثبت المرسل ، قلت : لو (١١) كان ثابتاً كيف استجزت أن ادّعت فيه (١٢) ما ليس فيه ، وجعلته على بعض الكفار دون بعض ؟ وقلت لمن قلت (١٣) منهم : أثابت حديثنا ؟ قال (١٤) : نعم . حديث على ثابت

(١) فى (ص ، م) : « وما فى هذه الصحيفة » .

(٢) فى (ص ، م) : « وهو عندنا ثابت » .

(٣) فى (ص) : « ولا يقتل مؤمن عبد ولا حر بكافر ولا عبد بحال » ، وفى (م) : « ولا يقتل مؤمن عبد ولا حر بكافر حر ولا عبد بحال » .

(٤) فى (ص ، م) : « الخلاف فى هذا الباب » .

(٥) « حدثنا الربيع قال » : ليس فى (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٦) فى (ص ، م) : « قتل » . (٧) فى (م) : « فقال » .

(٨) فى (ص ، م) : « السلمانى » . (٩) فى (ص ، م) : « قلت أرأيت » .

(١٠) فى (ص ، م) : « يكون » . (١١) فى (ص ، م) : « ولو » .

(١٢) « فيه » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٣) فى (ص ، م) : « قال » . (١٤) فى (ص ، م) : « قالوا » .

عن رسول الله ﷺ (١) ، ولكن له معنى غير الذى ذهبتم إليه ، قلت : وما معناه (٢) ؟ قال : لا يقتل مؤمن بكافر من أهل الحرب (٣) حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد . قلت (٤) : أيتوهم أحد أنه يقال : لا يقتل مؤمن بكافر أمر المؤمن بقتله ؟ قال : أعنى من أهل الحرب مستأمنًا (٥) . قلت : أفتجد هذا فى الحديث أو فى (٦) شىء يدل عليه الحديث بمعنى من المعانى ؟ فقال : أجده فى غيره ، قلت : وأين ذلك ؟ قال : قال سعيد بن جبیر فى الحديث : « لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد فى عهده (٧) » (٨) . قلت : أثبت (٩) حديث سعيد بن جبیر ، وإن كان حَدَّثَهُ أيلزمننا تأويلك لو تأولته (١٠) بما لا يدل عليه الحديث ؟ قال : فما معنى قول سعيد ؟ قلت : لا يلزمننا (١١) منه شىء فنحتاج (١٢) إلى معناه ، ولو لزم ما كان لك (١٣) فيه بما ذهبتم إليه شىء . قال : كيف (١٤) ؟

قلت : لو قيل (١٥) : لا يقتل مؤمن بكافر علمنا أنه عنى غير حربى ، وليس بكافر غير حربى إلا ذو عهد ، إما (١٦) عهد / بجزية ، وإما عهد بأمان . قال : أجل . قلت : ولا يجوز أن يخص واحدا (١٧) من هذين ، وكلاهما حرام الدم ، وعلى من قتله ديتة (١٨) وكفارة ، إلا بدلالة عن رسول الله ﷺ ، أو أمر (١٩) لم يختلف فيه ، قال (٢٠) : فما معناه ؟ قلت : لو كان ثابتا فكان يشبه أن يكون (٢١) لما أعلمهم (٢٢) أنه لا قود بينهم وبين الكفار أعلمهم (٢٣)

(١) فى (ص ، م) : « النبى ﷺ » .

(٢) فى (ص ، م) : « قلت له : فما معناه » .

(٣) بعدها فى (ص ، م) : « قلت : أرأيت إذا فرض الله علينا قتال أهل الحرب » .

(٤) « قلت » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٥) فى (ص ، م) : « مستأمن » .

(٦) فى « : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٧) فى عهده » : ليست فى (ب) ، وأثبتناها من (ص ، م) .

(٨) لم أعر عليه . (٩) فى (ص ، م) : « أثبت » .

(١٠) فى (ص) : « إن كان حدثه أو يلزمننا تأويله أو تأولته » ، وفى (م) : « إن كان حدثه أو يلزمننا تأويله أو تأويله » .

(١١) فى (ص ، م) : « لا يلزمنى » . (١٢) فى (ص ، م) : « فيحتاج » .

(١٣) « لك » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٤) فى (ص ، م) : « فكيف » . (١٥) فى (ص ، م) : « قتل » .

(١٦) فى (م) : « ما » . (١٧) فى (ص ، م) : « واحد » .

(١٨) فى (م) : « دية » .

(١٩) « أمر » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب ، م) .

(٢٠) « قال » : ليست فى (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٢١) فى (ص ، م) : « قلت يشبه لو كان ثابتا كان يشبه أن يكون » .

(٢٢ - ٢٣) ما بين الرقعين ليس فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

أن دماء أهل العهد محرمة عليهم ، فقال: لا يقتل مؤمن بكافر غير حربى^(١) ، ولا يقتل ذو عهد^(٢) فى عهده قال: فإننا ذهبنا إلى ألا يقتل مؤمن بكافر حربى ، ولا يقتل به^(٣) ذو عهد لو قتله . قلت: أبدلالة ؟ فما علمته جاء بأكثر مما وصفت .

قال بعضهم : فإنما قلنا قولنا بالقرآن ، قلنا : فاذكره . قال : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ﴾ [الإسراء : ٣٣] فأعلم الله سبحانه أن لولى المقتول ظلما أن يقتل قاتله . قلنا : فلا تعدو هذه الآية أن تكون مطلقة على جميع من قتل مظلوما أو تكون على من قتل مظلوما^(٤) ممن فيه القود ممن قتله ، ولا يستدل^(٥) على أنها خاص إلا بسنة أو إجماع ، فقال بعض من حضره : ما تعدو أحد هذين ؟ فقلت^(٦) : أعن^(٧) أيهما شئت . قال : هى مطلقة قلت : أفرأيت رجلا قتل عبده ، وللعبد ابن حر أياكون ممن^(٨) قتل مظلوما ؟ قال : نعم . قلت : أفرأيت رجلا قتل ابنه ، ولابنه ابن بالغ أياكون الابن المقتول ممن قتل مظلوما^(٩) ؟ قال : نعم . قلت : أفعلى واحد من هذين قود ؟ قال^(١٠) : لا . قلت^(١١) : ولم ؟ ، وأنت تقتل الحر بالعبد الكافر ؟ قال : أما الرجل يقتل عبده فإن السيد ولى دم عبده ، فليس له أن يقتل نفسه ، وكذلك هو ولى دم ابنه^(١٢) ، أوله فيه ولاية ، فلا يكون له أن يقتل نفسه ، مع أن حديث النبى ﷺ^(١٣) يدل على ألا يقتل والد بولده . فقيل : أفرأيت^(١٤) رجلا قتل ابن^(١٥) عمه أحمى أبيه^(١٦) ، وليس للمقتول ولى غيره ، وله ابن عم يلقاه^(١٧) بعد عشرة آباء أو أكثر ، أياكون لابن العم أن يقتل القاتل وهو أقرب إلى المقتول منه بما^(١٨) وصفت ؟ قال : نعم .

(١) « غير حربى » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .

(٢) فى (ص) : « ولا يقتل به ذو عهد » .

(٣) « به » : ليست فى (ص) ، وأثبتها من (ب ، م) .

(٤) « مظلوما » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .

(٥) فى (ص ، م) : « فلا يستدل » . فى (ص ، م) : « قلت » .

(٧) فى (ص ، م) : « أعنى » . فى (ص ، م) : « ممن » .

(٩) فى (ص ، م) : « ظلما » . فى (ص ، م) : « فقال » .

(١١) فى (ص ، م) : « فقلت » . فى (ص) : « أبيه » .

(١٣) فى (ص ، م) : « مع حديث عن النبى ﷺ » .

(١٤) فى (ص) : « قال الشافعى : قيل له : أفرأيت » ، وفى (م) : « قال الشافعى ﷺ : قيل له : أفرأيت » .

(١٥) « ابن » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .

(١٦) فى (م) : « ابنه » . فى (ص ، م) : « تلقاه » .

(١٨) فى (م) : « كما » .

قلت : وهذا الولي ؟ قال : لا ولاية لقاتل ، وكيف تكون له ولاية ولا ميراث له بحال : قلت : فما منعك من هذا القول فى الرجل يقتل عبده ، وفى الرجل يقتل ابنه ؟ / قال : أما قتله ابنه فبالحديث قيل : الحديث (١) فيه أثبت ، أم الحديث فى ألا يقتل مؤمن بكافر . فقد تركت الحديث الثابت .

قال الشافعى : وقلت له : فليس فى المسلم يقتل المستأمن علة ، فكيف لم تقتله بالمستأمن (٢) معه ابن له ، ولا ولى له غيره يطلب القود (٣) ؟ قال : هذا حربى . قلت : وهل كان الذمى إلا حربياً ، فأعطى الجزية ، فحرم دمه ، وكان هذا حربياً فطلب الأمان فحرم دمه ؟

قال (٤) آخر منهم : يقتل المسلم بالكافر ؛ لأن الله عز وجل قال : ﴿ وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ (٥) ﴾ [المائدة : ٤٥] قلت له (٦) : أخبرنا الله - تعالى - أنه كتب عليهم فى التوراة هذا الحكم ، أفحكم هو بيننا ؟ قال : نعم . قلت : أفرأيت (٧) الرجل يقتل العبد والمرأة ، أيقتل بهما ؟ قال : نعم ، قلت : ففقاً عينه أو جرحه فيما دون النفس جراحات فيها القصاص ؟ قال : لا يقاد منه واحد منهما ، قلت : فأخبر الله (٨) عز - وجل - أن حكمه حيث حكم ﴿ أَنْ (٩) النَّفْسَ بِالنَّفْسِ (١٠) ﴾ الآية (١١) ، فعطلت هذه الأحكام الأربعة بين الحر والعبد ، والرجل والمرأة ، وحكما جامعا أكثر منها (١٢) : ﴿ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ فزعمت أنه لا يقتص واحد (١٣) منهما (١٤) منه (١٥) فى جرح ، وزعمت أنه يقتل النفس بالنفس (١٦) كل واحد منهما (١٧) ، فما تخالف فى هذه الآية

(١) فى (ص ، م) : « أفالحديث » . (٢) فى (ص) : « المستأمن » .
(٣) فى (ص) : « معه ابن له لا ولى له غيره بطل القود » ، وفى (م) : « معه ابن لا ولاية له غيره فطلب القود » .

(٤) فى (ص ، م) : « وقال » .
(٥) بعدها فى (ص ، م) : « ﴿ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ﴾ الآية » .
(٦) فى (ص ، م) : « قال الشافعى : نقلت له » .
(٧) فى (ص ، م) : « أ رأيت » . (٨) لفظ الجلالة ليس فى (ص ، م) .
(٩) « أن » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
(١٠) بعدها فى (ص ، م) : « والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن » .
(١١) « الآية » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
(١٢) فى (ص ، م) : « جامعا لأكثر منهما » .
(١٣) فى (ص) : « لا ينقص كل واحد » ، وفى (م) : « لا ينقص كل واحد » .
(١٤) « منه » : ليست فى (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .
(١٥) ما بين الرقمين ليس فى (ص) ، وأثبتناه من (ب ، م) .
(١٦) فى (م) : « بنفس » .

أكثر مما وافقتها فيه (١) ، إنما وافقتها في النفس بالنفس ، ثم خالفت في (٢) النفس بالنفس ، في ثلاثة أنفس بالنفس (٣) ؛ في الرجل يقتل ابنه وعبيده ، والمستأمن ، ولم (٤) تجعل من هذه نفسا بنفس .

وقيل لبعضهم : لا نراك تحتج بشيء إلا تركته ، أو تركت منه . والله المستعان .
قال : فكيف يقتص (٥) لعبد من حر ، وامرأة من رجل فيما دون النفس ، وعقلهما (٦) أقل من عقله . قلت : أو تجعل العقل دليلا على القصاص ، فإذا استوى اقتصصت ، وإذا اختلف (٧) لم تقتص (٨) .

قال : فأبني ، فقلت (٩) : فقد يقتل (١٠) الحر دية (١١) مائة من الإبل ، وهي ألف دينار عندك بعبد قيمته خمسة دنانير ، وامرأة ديتها خمسون من الإبل . قال : ليس القود من العقل (١٢) بسبيل (١٣) ، قلت : فكيف احتججت به ؟

فقال (١٤) منهم قائل : إني قتلت الرجل بالمرأة بأن رسول الله ﷺ قال : « المسلمون يد على من سواهم ، تتكافأ دماؤهم » . قلت : أفكان (١٥) هذا عندك في القود ؟ قال : نعم (١٦) . قلت : فهذا عليك ، أورايت أن (١٧) قال النبي ﷺ في المسلمين : « تتكافأ دماؤهم » أما في هذا دليل على أن دماء الكفار لا تتكافأ ؟

قال / الشافعي رحمته الله : فقال قائل (١٨) : قلنا هذا بأن الله تعالى ذكر (١٩) المؤمن

- (١) في (ص ، م) : « فما خالفت فيه الآية أكثر مما وافقتها فيه » .
- (٢) في « : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
- (٣) « بالنفس » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
- (٤) في (ص ، م) : « فلم » . (٥) في (ص ، م) : « اقتص » .
- (٦) في (ص ، م) : « وعقلها » . (٧) في (ص) : « اختلفت » .
- (٨) في (م) : « يقتص » .
- (٩) في (ص ، م) : « قال فإن فعلت قلت » .
- (١٠) في (ص ، م) : « يقتل » . (١١) في (ص) : « دية » .
- (١٢) في (ص ، م) : « ليس العقل من القود » .
- (١٣) في (م) : « سبيل » .
- (١٤) في (ص) : « قال الشافعي » ، وفي (م) : « قال الشافعي رحمته الله » .
- (١٥) في (ص) : « فكان » ، وفي (م) : « وكان » .
- (١٦) بعدها في (ص ، م) : « قلت فما دون النفس آدم هو ؟ قال نعم » .
- (١٧) في (ص ، م) : « إذ » .
- (١٨) في (ص) : « فقال بعضهم قائل » ، وفي (م) : « فقال منهم قائل » .
- (١٩) في (ص ، م) : « قلنا هذا بأن الله عز وجل ذكر » .

يقتل (١) خطأ، فجعل فيه دية مسلمة إلى أهله وكفارة (٢) .
وذكر ذلك في المعاهد (٣) .

قلت : أفأريت المستأمن فيه دية مسلمة إلى أهله وكفارة ؟ (٤) قال : نعم . قلت : فلم لم تقتل به مسلماً قتله ؟ !

[٧٨] باب جرح العجماء جبار (٥)

[٣٤٩] (٦) حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال (٧) : أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب (٨) وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « العجماء جرحها جبار » .

[٣٥٠] (٩) حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال (١٠) : أخبرنا (١١) مالك ، عن ابن

(١) في (م) : « فقتل » .

(٢ - ٤) ما بين الرقمين ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب ، م) .

(٣) في (م) : « وذكر بذلك المعاهد » .

(٥) في (ص ، م) : « جراح العجماء جبار » .

(٦ - ٧) ما بين الرقمين جاء مكانه في (ص ، م) : « قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس » .

(٨) في (ص ، م) : « عن سعيد بن المسيب » .

(٩ - ١٠) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(١١) في (ص ، م) : « وأخبرنا » .

[٣٤٩] * ط : (٢ / ١٦٨ - ١٦٩) (٤٣) كتاب العقول (١٨) باب جامع العقل . رقم : (١٢) .

وقد اختصره الشافعي هنا .

وفي الموطأ زيادة : والبير جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركار الخمس .

* خ : (١ / ٤٦٥) (٢٤) كتاب الزكاة (٦٦) باب في الركار الخمس - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك به . رقم : (١٤٩٩) .

* م : (٣ / ١٣٣٤) (٢٩) كتاب الحدود (١١) باب جرح العجماء والمعدن والبير جبار - عن يحيى ابن يحيى ومحمد بن رمح ، عن الليث ، عن ابن شهاب به . رقم : (٤٥ / ١٧١٠) .

قال مالك : وتفسير الجبار : أنه لا دية فيه ، وقال : القائد والسائق والراكب كلهم ضامنون لما أصابت الدابة ، إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل بها شيء ترمح به .

[٣٥١ - ٣٥٠] سبق تخريجهما في أول كتاب الاقضية . رقم : [٢٩١٠] .

وقد روى البيهقي بإسناده عن أبي جعفر الطحاوي ، عن المزني ، عن الشافعي ، عن سفيان ، عن

الزهري ، عن سعيد بن المسيب وحرام بن سعد بن محيصة أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط قوم . . . إلى آخر الحديث .

=

والحديث في السنن المأثورة (٢ / ١٥١) رقم : (٥٠٧) .

شهاب ، عن حرام بن سعد (١) بن مُحِيصَةَ ، أن ناقة للبراء (٢) بن عازب دخلت حائطا لقوم ، فأفسدت فيه ، فقضى رسول الله ﷺ (٣) : « أن على أهل الأموال حفظها بالنهار ، وما أفسدت المواشى بالليل فهو ضامن على أهلها » .

[٣٥١] أخبرنا أيوب (٤) بن سويد قال : حدثنا الأوزاعي ، عن الزهري ، عن حرام ابن سعد (٥) بن محيصة عن أبيه (٦) (٧) - إن شاء الله - عن البراء بن عازب أن ناقة البراء دخلت حائط رجل (٨) من الأنصار ، فأفسدت فيه ، فقضى رسول الله ﷺ : « على أهل الحوائط حفظها بالنهار ، وعلى أهل الماشية ما أفسدت ماشيتهم بالليل » .

قال الشافعي رحمه الله : فأخذنا به ؛ لثبوته باتصاله ومعرفة رجاله .

قال (٩) : / ولا يخالف هذا الحديث حديث : « العجماء جرحها جبار » ، ولكن العجماء جرحها جبار جملة من الكلام العام المخرج الذي يراد به الخاص ، فلما قال (١٠) ﷺ : « العجماء جرحها جبار » وقضى (١١) رسول الله ﷺ فيما أفسدت العجماء بشيء

١/١٠٠٠
ص

(١) فى (م) : « سعيد » . (٢) فى (ص ، م) : « البراء » .

(٣) فى (ص ، م) : « قضى رسول الله ﷺ فيه » .

(٤) فى (ص) : « قال الشافعي أخبرنا أيوب » ، وفى (م) : « قال الشافعي أخبرنا أيوب » .

(٥) « ابن سعد » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٦) « أبيه » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب ، م) .

(٧) به الدارقطني على أن رواية الشافعي من طريق أيوب ، عن الأوزاعي ، عن حرام ، عن أبيه - إن شاء الله - عن البراء . (٣ / ١٥٥ - ١٥٦) .

أقول : وكان الأمر كذلك فى مخطوط (ص) فقيه : « عن حرام إن شاء الله عن البراء » .

وكانه سقطت « أبيه » منها ، وذكرت فى الهامش إلا أنها لم تتضح فى الصورة ، عما يقوى ما يقوله الدارقطني .

ولهذا أثبتناها بين معكوفين . والله تعالى أعلم .

(٨) فى (ص) : « دخلت على حائط رجل » . (٩) فى (ص ، م) : « قال الشافعي » .

(١٠) فى (ص ، م) : « قضى رسول الله » . (١١) فى (ص ، م) : « قضى » .

= ورواه الإمام كذلك فى السنن عن مالك عن ابن شهاب ، عن حرام بن سعد بن محيصة أن ناقة للبراء ... الحديث رقم (٥٠٨) (١٥٢/٢) .

قال البيهقي عقبه : قال الشافعي فى رواية حرمله :

رواه غير سفيان بن عيينة عن الزهري ، عن حرام بن سعد بن محيصة عن أبيه .

قال البيهقي : رواه عبد الرزاق عن معمر ، عن الزهري ، عن حرام بن محيصة ، عن أبيه أن

ناقة للبراء [انظر المصنف ١٠ / ٨٢ رقم (١٨٤٣٧) باب الزرع تصبيه الماشية] .

ثم قال : فقد صح وصل الحديث من هذين الوجهين ، فالذين وصلوه ثقات .

وانضم إليهما مرسل سعيد بن المسيب من حديث ابن عيينة عن الزهري عن سعيد ، ومرسل أبى

أمامة بن سهل بن حنيف من حديث ابن جريج ، عن الزهري ، عن أبى أمامة ، وهما من أكابر

التابعين . [المصنف : الموضوع السابق . رقم : (١٨٤٣٨)] .

فى حال دون حال - دل (١) ذلك على أن ما أصابت العجماء ، من جرح وغيره فى حال جبار ، وفى حال غير جبار .

قال (٢): وفى هذا دليل على أنه إذا كان على أهل العجماء حفظها ضمنوا ما أصابت ، فإذا (٣) لم يكن عليهم حفظها لم يضموا شيئاً مما أصابت ، فيضمن أهل الماشية السائمة بالليل ما أصابت من زرع ، ولا يضمونه (٤) بالنهار ، ويضمن القائد والراكب والسائق ؛ لأن عليهم حفظها فى تلك الحالة ، ولا يضمونه لو انفلتت (٥) .

قال الشافعى رحمه الله : وما (٦) يشبه هذا الحديث أن رسول الله ﷺ نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه ، وذكرت فاطمة أن معاوية وأبا جهم خطباها ، فخطبها على أسامة ، وتزوجته (٧) ، فأحاط (٨) العلم أن رسول الله ﷺ لا ينهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه فى حال يخطب هو فيها ، وحديث جرح العجماء جبار مطلق وجرحها إفسادها (٩) فى حال يقضى فيه على رب العجماء بفسادها ، ومثله (١٠) نهيه ﷺ عن الصلاة (١١) بعد العصر وبعد الصبح جملة ، وهو يأمر : « من نسى صلاة أن يصليها (١٢) إذا ذكرها » ولا يمنع من طاف ، وصلى أية (١٣) ساعة شاء (١٤) .

[٧٩] باب المختلفات التي عليها دلالة (١٥)

[٣٥٢] (١٦) حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي (١٧) ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله قال : أقام

- (١) « دل » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
- (٢) فى (ص ، م) : « قال الشافعى رحمه الله » .
- (٣) فى (ص ، م) : « وإذا » .
- (٤) فى (ص ، م) : « ولا يضمونه » .
- (٥) فى (ص ، م) : « لأن عليهم حفظها فى تلك الحال ولا يضمونه لو انفلتت » .
- (٦) فى (ص ، م) : « وما » .
- (٧) سبق حديث النهى عن خطبة الرجل على خطبة أخيه ، وحديث فاطمة بنت قيس فى : باب خطبة الرجل على خطبة أخيه من هذا الكتاب . أرقام : [٢٧٧ - ٢٧٩] .
- (٨) فى (ص ، م) : « فأحاط » .
- (٩) فى (ص ، م) : « فساد » .
- (١٠) (١١ - ١٠) ما بين الرقمين ليس فى (ص) ، وأثبتناه من (ب ، م) .
- (١٢) فى (ص ، م) : « فليصلها » .
- (١٣) فى (ص ، م) : « أى » .
- (١٤) انظر : الساعات التى تكره فيها الصلاة من هذا الكتاب .
- (١٥) فى (ص ، م) : « المختلفات التى عليها أفراد الحجج » .
- (١٦ - ١٧) ما بين الرقمين جاء مكانه فى (ص ، م) : « قال الشافعى أخبرنا عبد العزيز بن محمد » .

[٣٥٢] * م : (٢ / ٨٨٦ - ٨٩٢) (١٥) كتاب الحج (١٩) باب حجة النبى ﷺ - من طريق حاتم بن إسماعيل ، عن جعفر بن محمد به . وهو فى مسلم أتم وأطول ، وقد سبقت أجزاء منه فى كتاب الحج .

رسول الله ﷺ بالمدينة تسع سنين لم يحج ، ثم أذن في الناس بالحج ، فتدارك (١) الناس بالمدينة ليخرجوا معه ، فخرج ، فانطلق رسول الله ﷺ ، وانطلقنا (٢) لا نعرف إلا الحج ، وله خرجنا ، ورسول الله ﷺ بين أظهرنا ، ينزل عليه القرآن ، وهو يعرف تأويله ، وإنما يفعل ما أمر به ، فقدمنا مكة ، فلما طاف رسول الله ﷺ بالبيت وبالصفا والمروة قال : « من لم يكن معه هدىٌ فليجعلها عمرة ، فلو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ، ولجعلتها عمرة » .

[٣٥٣] أخبرنا إبراهيم بن محمد ، عن سعيد بن عبد الرحمن (٣) بن رقيش ، عن جابر (٤) أنه قال : ما سمي رسول الله ﷺ في إحرامه حجاً ولا عمرة .

[٣٥٤] أخبرنا مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة : أنها سمعت عائشة تقول : خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس ليال بقين من ذى القعدة ، ولا نرى إلا أنه الحج ، فلما دنونا من مكة أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت وسعى (٥) بين الصفا والمروة أن يحل ، قالت عائشة : فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر ، فقلت : ما هذا ؟ فقالوا : نحر رسول الله ﷺ عن أزواجه . قال يحيى : فذكرت هذا الحديث للقاسم فقال : أتتك بالحديث على وجهه .

[٣٥٥] أخبرنا سفيان (٦) ، عن ابن طاوس ، وإبراهيم بن ميسرة أنهما سمعا طاوساً

(١) في (ص) : « فتدارك » ، هكذا رسمت .

(٢) في (ص ، م) : « فانطلقنا » .

(٣) في (ص ، م) : « عبد الله » .

(٤) « عن جابر » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٥) في (ص ، م) : « سعى » .

(٦) في (ص ، م) : « سفيان بن عيينة » .

[٣٥٣] رواه الإمام في كتاب الحج ، وعلقنا عليه هناك في باب : هل يسمى الحج أو العمرة عند الإهلال ، أو تكفى النية منهما ؟ رقم : [١٠٩٢] .

وقد رواه البيهقي في المعرفة ، ثم قال :

كذا وقع هذا الحديث في هذا الكتاب ، وقد رواه في كتاب المناسك عن إبراهيم بن سعد أن

جابر بن عبد الله قال . . . وهو مذكور في موضعه .

[ولم أعثر على هذا الموضع] .

[٣٥٤] رواه الإمام في كتاب الحج - باب الحج بغير نية . رقم : [٩٦٩] . وهو متفق عليه وخرجناه هناك .

[٣٥٥] رواه الإمام في كتاب الحج - باب الحج بغير نية . رقم : [٩٧٢] . وهو مرسل ، ولكن أيده الشافعي

بأحاديث موصولة - كما قال البيهقي - تشهد لرواية طاوس بالصحة .

يقول : خرج النبي ﷺ لا يسمى حجاً ولا عمرة ، ينتظر القضاء ، قال (١) : فنزل عليه القضاء وهو يطوف بين الصفا والمروة ، فأمر (٢) أصحابه أن من كان منهم أهل بالحج ، ولم يكن معه هدى (٣) أن يجعلها عمرة ، وقال : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ، ولكنني لبدت رأسى ، وسقت هدى ، فليس لى محل إلا محلى هذا (٤) » فقام إليه سراقه بن مالك فقال : يا رسول الله ، اقض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم ، أعمرتنا لعامنا هذا (٥) أم للأبد ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لا (٦) ، بل للأبد ، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » . قال : فدخل على من اليمن ، فسأله النبي ﷺ : « بم (٧) أهلت ؟ » . فقال (٨) أحدهما : لبيك إهلال النبي (٩) ﷺ .

وقال الآخر : / لبيك حجة النبي ﷺ .

[٣٥٦] أخبرنا مالك : عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة : أن النبي (١٠) ﷺ أفرد الحج .

[٣٥٧] أخبرنا سفيان ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة قالت : وأهل

(١) قال : « ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٢) في (ص ، م) : « وأمر » . (٣) في (ص ، م) : « الهدى » .

(٤) في (ص ، م) : « فليس لى محل إلا محلى هدى » .

(٥) في (ص ، م) : « أعمرتنا هذه لعامنا هذا » .

(٦) « لا » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٧) في (ب ، م) : « بما » . (٨) في (ص) : « قال » .

(٩) في (م) : « لبيك أهلت إهلال النبي » .

(١٠) في (ص ، م) : « أن رسول الله » .

[٣٥٦] * ط : (١ / ٣٣٥) (٢٠) كتاب الحج (١١) باب إفراد الحج .

* م : (٢ / ٨٧٥) (١٥) كتاب الحج (١٧) باب بيان وجوه الإحرام - عن إسماعيل بن أبي أويس ، عن مالك به .

[٣٥٧] * ط : (١ / ٣٣٥) في الكتاب والباب السابقين - عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن ، عن عروة به .

* خ : (١ / ٤٨٢) (٢٥) كتاب الحج (٣٤) باب التمتع والإقران والإفراد بالحج - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك به . رقم : (١٥٦٢) .

* م : (٢ / ٨٧١ - ٨٧٢) (١٥) كتاب الحج (١٧) باب بيان وجوه الإحرام - من طريق سفيان به . رقم : (١١٤ / ١٢١١) .

ولفظه : عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال : « من أراد منكم أن يهل بحج وعمرة فليفعل ومن أراد أن يهل بحج فليهل ، ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل » . قالت عائشة رضي الله عنها : فأهل رسول الله ﷺ بحج ، وأهل به ناس معه ، وأهل ناس بالعمرة والحج ، وأهل ناس بعمرة ، وكنت فيمن أهل بالعمرة .

وقد أتينا بلفظه لأن الإمام اختصره هنا - كما قال البيهقي في المعرفة (٣ / ٥١٤) ولأن الشافعي سيستشهد بجزء منه بعد قليل - إن شاء الله عز وجل .

ومن طريق مالك به . رقم : (١١٨ / ١٢١١) .

رسول الله ﷺ ، / بالحج .

[٣٥٨] (١) حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال (٢) : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن حفصة زوج النبي ﷺ أنها قالت لرسول الله ﷺ : ما بال الناس حلُّوا (٣) بعمرة ، ولم تحلُّ أنت من عمرتك ؟ قال : « إني لبُدْتُ رأسي ، وقلدت هديي ، فلا أحلُّ حتى أنحر » .

قال الشافعي رحمه الله : وليس مما وصفت من هذه (٤) الأحاديث المختلفة شيء أخرى أن يكون (٥) موثقاً من وجه ، أو مختلفاً من وجه (٦) ، لا ينسب صاحبه إلى الغلط باختلاف فيه (٧) ؛ فعلة من حديث أنس (٨) ، ومن قال : قرن رسول الله (٩) ﷺ ، ثم حديث من قال : كان ابتداء إحرامه حجاً لا عمرة معه ؛ لأن رسول الله ﷺ لم يحج من

(١ - ٢) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٣) في (ص ، م) : « أنها قالت : يا رسول الله ما شأن الناس حلُّوا » .

(٤) « هذه » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٥) في (ب) : « إلا أن يكون » .

(٦) « من وجه » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٧) « باختلاف فيه » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٨) حديث أنس رواه الشافعي ، رواه عنه حرمله ، قال الشافعي : أخبرنا عبد الوهاب الثقفي ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ أهل فقال : « ليك بعمرة وحجة معاً » .

٥ : (٢ / ٤٤١) (٥) كتاب المناسك (٢٢) باب في الإقرا - من طريق يحيى بن أبي إسحاق ، وعبد العزيز

ابن صهيب وحميد الطويل ، عن أنس به . رقم : (١٧٩٢) . .

ت : (٢ / ١٧٤) بشار) أبواب الحج - (١١) باب ما جاء في الجمع بين الحج والعمرة - عن قتيبة ، عن

حماد بن زيد ، عن حميد ، عن أنس قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « ليك بعمرة وحجة » . قال : وفي

الباب عن عمر ، وعمران بن حصين ، حديث أنس حديث حسن صحيح . رقم : (٨٢١) .

المتقى لابن الجارود : (ص : ١٧٥ رقم ٤٣٠) (٦٢) باب المناسك - من طريق محمد بن أبي عدي

عن حميد به .

صحيح ابن حبان : (الإحسان ٩ / ٢٤٢ رقم ٣٩٣٣) (١٣) كتاب الحج - ١٩ باب ما جاء في حج

النبي ﷺ واعتماره من طريق أبي ضمرة عن حميد الطويل به .

المستدرک : (١ / ٤٧٢) (١٦) كتاب المناسك - من طريق يونس بن عبيد عن حميد به .

وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

(٩) في (ص ، م) : « قرن النبي » .

[٣٥٨] * ط : (١ / ٣٩٤) (٢٠) كتاب الحج (٥٨) باب ما جاء في النحر في الحج . رقم : (١٨٠) .

* خ : (١ / ٤٨٣) (٢٥) كتاب الحج (٣٤) باب التمتع والإقرا ، والإفراد بالحج - عن إسماعيل

وعبد الله بن يوسف عن مالك به . رقم : (١٥٦٦) .

* م : (٢ / ٩٠٢) (١٥) كتاب الحج (٢٥) باب القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد - عن

يحيى بن يحيى ، عن مالك به . رقم : (١٧٦ / ١٢٢٩) .

المدينة إلا حجة واحدة .

قال الشافعي رضي الله عنه : ولم يختلف في شيء من السنن الاختلاف فيه أيسر من هذا ، من وجه أنه مباح ، وإن كان الغلط فيه قبيحا فيما (١) حمل من الاختلاف ، ومن فعل شيئا مما قيل : إن النبي ﷺ (٢) فعله كان له واسعا ؛ لأن الكتاب ، ثم السنة ، ثم ما لا أعلم فيه خلافا (٣) يدل على أن التمتع بالعمرة إلى الحج ، وإفراد الحج ، والقران واسع كله .

قال الشافعي رضي الله عنه : وأشبه الرواية أن يكون محفوظاً (٤) في حج النبي ﷺ (٥) رواية جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ (٦) خرج لا يسمى (٧) حجاً ولا عمرة (٨) ، وطاوس أن النبي ﷺ خرج محرماً ينتظر القضاء ؛ لأن رواية يحيى بن سعيد عن القاسم وعمرة عن عائشة توافق روايته ، وهؤلاء تفصوا الحديث .

ومن قال : أفرد النبي ﷺ الحج فيشبهه (٩) - والله أعلم - أن يكون قاله على ما يعرف من أهل العلم الذين أدرك ، دون رسول الله ﷺ : أن أحداً لا يكون مقيماً على حج ، إلا وقد ابتدأ إحرامه بالحج (١٠) .

قال الشافعي : وأحسب أن (١١) عروة حين حدث أن النبي ﷺ أحرم بحج ، إنما ذهب (١٢) إلى أنه (١٣) سمع عائشة تقول : فعل النبي ﷺ في حجه ، وذكر أن عائشة أهلت بعمرة إنما ذهب إلى أن عائشة قالت : ففعلت في عمرتي كذا ، إلا أنه خالف (١٤) خلافاً بينا لحديث جابر وأصحابه في قوله عن عائشة : «ومنا من جمع الحج والعمرة» .

(١) في (ص ، م) : « فيما » .

(٢) في (ص) : « إن رسول الله » .

(٣) في (ص ، م) : « اختلافاً » .

(٤ - ٥) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٦) في (ص ، م) : « أن رسول الله » . (٧) في (ص ، م) : « ولا يسمى » .

(٨) حديث رقم [٣٣٨] في هذا الباب .

(٩) في (ب) : « أفرد الحج » .

(١٠) في (ص ، م) : « بحج » .

(١١) « أن » : ليست في (ص ، م) .

(١٢) في (ص ، م) : « أنه إنما ذهب » .

(١٣) في (ص ، م) : « إن » .

(١٤) في (ب) : « لا أنه خالف » ، وما أثبتناه من (ص ، م) والمعركة : (٥١٦) .

[٣٥٩] قال الشافعي : فإن قال قائل : قرن (١) الصبيُّ بن مَعْبَدٍ ، فقال له عمر بن الخطاب (٢) : هُدَيْتَ لِسنة نبيك .

قيل له : حكى له أن رجلين قالوا له : هذا أضل (٣) من جملة ، فقال : هديت (٤) لسنة نبيك ، إن من سنة نبيك (٥) أن القرآن والإفراد والعمرة هدى لاضلال (٦) ، فإن قال (٧) قائل : فما دل على هذا ؟ قيل : أمر عمر بأن يفصل بين الحج والعمرة (٨) ، وهو لا يأمر إلا بما يسع ، ويجوز في سنة رسول الله ﷺ (٩) ، لا ما (١٠) يخالف سنة رسول الله ﷺ (١١) ، وإفراده الحج .

قال الشافعي رضي الله عنه : فإن قيل : فما قول حفصة للنبي ﷺ : ما بال (١٢) الناس حلوا ولم تحلل من عمرتك ؟ قيل : أكثر الناس لم يكن معه هدى (١٣) ، وكانت حفصة معهم ،

- (١) في (ص ، م) : « قد قرن » .
 (٢) ابن الخطاب : « ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) » .
 (٣) في (م) : « أصل » .
 (٤) في (ص ، م) : « من جملة أهله فقال له : هديت » .
 (٥) « نبيك » : « ليست في (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) » .
 (٦) في (م) : « لا إضلال » . (٧) « قال » : « ليست في (م) » .
 (٨) انظر في نهج عمر عن التمتع :
 الموطأ : (١ / ٣٤٤) (٢٠) كتاب الحج (١٩) باب ما جاء في التمتع . رقم : (٦٠) .
 وخ : (٢٥) كتاب الحج - (١٢٥) باب الذبيح قبل الحل .
 وم : (١٥) كتاب الحج - (٢٢) باب نسخ التحلل من الإحرام والأمر بالتمام حديث رقم : (١٤٥) .
 (٩) في (ص ، م) : « في سنة نبي الله » .
 (١٠) « ما » : « ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) » .
 (١١) « رسول الله ﷺ » : « ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) » .
 (١٢) في (ص ، م) : « ما شأن » .
 (١٣) في (ص ، م) : « أكثر الناس مع النبي ﷺ لم يكن معه هدى » .

[٣٥٩] * د : (٢ / ٤٤٣ - ٤٤٤) (٥) كتاب المناسك (٢٢) باب في الإقران . رقم : (١٧٩٩ عوامة) .

حدثنا محمد بن قدامة بن أعين وعثمان بن أبي شيبة ، قالوا : ثنا جرير بن عبد الحميد ، عن منصور ، عن أبي وائل ، قال : قال الصبيُّ بن مَعْبَدٍ : كنت رجلاً أعرابياً نصرانياً ، فأسلمت فأتيت رجلاً من عشيرتي يقال له : هذيم بن ثرملة ، فقلت له : يا هتاه ، إني حريص على الجهاد ، وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي ، فكيف لي بأن أجمعهما ؟ قال : أجمعهما واذبح ما استيسر من الهدى ، فأهللت بهما معاً ، فلما أتيت العذيب لقيني سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان وأنا أهل بهما جميعاً فقال أحدهما للآخر : ما هذا بأفقه من بعيره ، قال : فكأنما ألقى على جبل حتى أتيت عمر بن الخطاب ، فقلت له : يا أمير المؤمنين ، إني كنت رجلاً أعرابياً نصرانياً ، وإني أسلمت ، وأنا حريص على الجهاد ، وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي ، فأتيت رجلاً من قومي فقال لي : أجمعهما واذبح ما استيسر من الهدى ، وإني أهللت بهما معاً ، فقال لي عمر رضي الله عنه : هديت لسنة نبيك ﷺ .

فأمروا أن يجعلوا إحرامهم عمرة ويحلوا ، فقالت : لم حل الناس (١) ولم تحل من عمرتك (٢) ؟ تعنى من إحرامك الذى ابتدأته وهم بنية واحدة (٣) . قال ﷺ : « لبدت رأسى ، وقلدت هدى ، فلا (٤) أحل حتى أنحر بُدْنِي » يعنى - والله أعلم - حتى يحل الحاج ؛ لأن القضاء نزل عليه أن يجعل من كان معه هدى إحرامه حجاً ، وهذا من سعة لسان العرب الذى (٥) تكاد تعرف ما الجواب فيه .

فإن قال قائل : فمن أين ثبت حديث عائشة وجابر وابن عمر وطاوس دون حديث من قال: قرن؟ قيل : لتقدم (٦) صحبة جابر ، وحسن سياقه لابتداء الحديث وآخره ، (٧) وقرب عائشة من النبى ﷺ ، وفضل حفظها عنه (٨) ، وقرب ابن عمر منه ، ولأن / من وصف انتظار النبى ﷺ (٩) القضاء ، إذ لم يحج من المدينة بعد نزول فرض الحج قبل حجته حجة الإسلام طلب الاختيار فيما وسع له فيه من الحج والعمرة (١٠) يشبه أن يكون حفظ عنه؛ لأنه قد أتى فى المتلاعنين فانتظر القضاء فيهما (١١) ، وكذلك حفظ عنه فى غيرهما ، والله أعلم .

(١٢) بحمد الله تم كتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعى محمد بن إدريس مصححاً حسب الطاقة على ما عثرنا عليه من النسخ ، وقد راجعنا فيه مواضع كثيرة من كتاب الأم ومختصر المزنى وغيرهما ، حتى جاء بحمد الله صحيح المبانى ، رجح المعانى ، والله نسأل الفوز بالمأمول .

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه وجميع أتباعه وحزبه آمين (١٣) .

(١) فى (ص ، م) : « فقال : لم يحل الناس » .

(٢) فى (ص ، م) : « تحلل أنت من عمرتك » .

(٣) بعدها فى (ص ، م) : « والله أعلم فقال : لبدت رأسى » .

(٤) فى (ص ، م) : « ولا » . (٥) فى (ص ، م) : « التى » .

(٦) فى (ص ، م) : « يتقدم » .

(٧ - ٨) ما بين الرقمين ليس فى (ص) ، وأثبتناه من (ب ، م) .

(٩) فى (ص ، م) : « ﷺ » .

(١٠) فى (ص ، م) : « فيما وسع من فى الحج والعمرة » .

(١١) « فيهما » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٢ - ١٣) هذا ما كتبه طابعو نسخة بولاق ، وقد أبقيناه على ما هو عليه ليدل على مقدار جهد هؤلاء العلماء فى خدمة الكتاب وخدمة الأم ، فجزاهم الله تعالى خير الجزاء وأحسنه .

وقد تم بهذا كتاب الأم بحمد الله وعونه . والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله تعالى وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . والحمد لله رب العالمين .